وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر* بسكرة*

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية- قطب شتمة بسكرة-

قسم العلوم الإنسانية

شعبة تاريخ

عنوان المذكرة :

النشاط السياسي والاقتصادي للجالية الأوروبية في الجزائر 1830-1914

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في تاريخ المعاصر

إعداد الطالبة: خشعي نصيرة

إشراف الأستاذ: كربوع مسعود

السنة الدراسية :2015/2014

بسم الله الرحمان الرحيم

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من أحبني أكثر من نفسه وإلى من تمنى أن

أصبح أستاذة إلى روح أبي الطاهرة وأتمنى أن يسكنه الله فسيح جنانه .

كما أهدي هذا العمل أيضا إلى ملكة الصبر والحنان أمي الغالية

وأتمنى أن يحفظها الله عزوجل ويطيل في عمرها ، كما أهدي

هذا العمل إلى جميع إخوتي وإلى أختي الغالية صباح ،

التي أعانتني معنويا و ماديا ، كما أهدي هذا العمل

إلى جميع صديقاتي وأخص بالذكر دغيش عائشة ،

و دغيش وردة ، وإلى حليمت فضيلة ، عريبي فريدة،

وإلى ابنة عمي خشعي نعيمة التي لا طالما

أعانتني و شجعتني وكانت ذات فضل كبير

عليا ، وإلى ابنت خالتي نوال هنانو وإلى

كل من كان له فضل عليا

من قريب أو من بعيد

الشكر و التقدير

أبدأ شكري للّه العزيز الحكيم على نعمته و فضله عليا،

ثم لا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي المشرف

كربوع مسعود الذي أعانني كثيرا في إنجاز هذا البحث

ولم يبخل عليا بنصائحه وإرشاداته، ودون أن أنسى شكر

الأستاذ حوحو رضا الذي اقترح عليا هذا الموضوع

وأعانني ببعض نصائح وتوجيهات ولم يبخل

عليا بشيء ، كما أشكر كل من ساعدني

على إنجاز هذا البحث ولو بكلمة طيبة

مقدمة

مقدمة:

رأى الاستعمار الفرنسي بعد احتلاله للجزائر وتحقيقه لهدفه العسكري، أن نجاحه واستكمال مشروعه الاستعماري، لا يكون إلا إذا إتبع سياسة الاستعمار الاستيطاني، وقد دفعه ذلك إلى ممارسة الاستعمار الاستيطاني و الاستغلالي، فلم يرض بالتنازل عن أحدهما، و لإنجاح ذلك قام بتشجيع الهجرة الأوروبية للجزائر، بل أنّ السلطة الفرنسية لم تكتف بهذا التشجيع فقط، إنما كانت قد تكفلت هي بنفسها وحملت على عاتقها تهجير الآلاف من الأوروبيين والفرنسيين للجزائر، عن طريق سياسة أطلق عليها الاستيطان الرسمي، ولعدم اكتفاءها بهذا النوع من الاستيطان شجعت كذلك الشركات والمستثمرين لتبني هذه الفكرة، وأعطتهم الآلاف من الأراضي التي قامت بمصادرتها من الجزائريين، ومنحتهم العديد من الامتيازات في الجزائر وذلك كله من أجل المجيء بأكبر عدد ممكن من المستوطنين الأوروبيين للجزائر، وقد كان لتبني هذه السياسة من قبل فرنسا هدف رئيسي، يتمثل في محاولة طمس هوية الشعب الجزائري من خلال اندماجه وتأثره بهؤلاء القادمين، ويظهر هذا الأمر جليا من خلال الخطاب الذي ألقاه "**أوغيست بيدو**" أمام غرفة النواب الفرنسي سنة 1892، قال فيه:"إن الهدف الرئيسي من استقرار في الجزائر هو خلق سلالة فرنسية مكونة من المهاجرين الفرنسيين والأوروبيين بإمكانها أن تنهي العنصر الجزائري وتجعله قريبا منا" [1]، وقد كان من نتائج هذه السياسة ظهور ما يسمى **الجالية الأوربية في الجزائر**، وإدراكا مني لأهمية هذه الجالية في إنجاح سياسة فرنسا الاستعمارية، وكذا في تأثيرها الكبير على الشعب الجزائري، ارتأيت تناولها كموضوع لبحثي هذا، والموسوم بـ:

"النشاط السياسي والاقتصادي للجالية الأوروبية في الجزائر من1830-1914 .

أهمية الموضوع :

وتكمن أهمية هذا الموضوع في تسليطه الضوء على أحد أهم المواضيع، التي ظلت غامضة رغم كثرة الحديث عنها، حيث أنه لا يخلو أي كتاب يتناول تاريخ الاستعمار الفرنسي ولا يذكر المستوطنين الأوربيين، لكن كذلك لا توجد دراسة تتناول هذا الموضوع بإسهاب وتظهر نشاط هذه الجالية في الجزائر، وتظهر مدى تأثيرها على أوضاع المجتمع الجزائري خاصة

(1) عمار بوحوش: التاريخ السياسي من البداية لغاية 1962، دار البصائر،الجزائر، (د،ط)، 2005، ص:194.

الاقتصادية منها، وكونه أيضا يتناول جانب مهم من تاريخ الجزائر وهو الجانب الاجتماعي إذ يوضح تركيبة المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية، ويبرز لنا دور المستوطنين في تحقيق السياسة الاستعمارية وأهدافها.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد وقع اختياري لهذا الموضوع لجملة من الأسباب الذاتية والموضوعية.

- **الأسباب الذاتية:** تكمن في تلبية رغبتي في تعرف على الوضع الجالية الأوروبية بالجزائر، وإظهار دورها في تحطيم البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري عن طريق القضاء على وحدته وتماسكه من خلال السيطرة على أراضيه وممتلكاته، وكذا تزايد اهتمامي بالمواضيع التي تخص المجتمع الجزائري في الفترة الاستعمارية.
- **الأسباب الموضوعية:** بينما الأسباب الموضوعية، فتكمن في قلة الدراسات الأكاديمية التي تخص هذا الموضوع في الجامعات الجزائرية، وهذا حسب المعلومات التي لدينا، وكذلك محاولة تزويد المكتبات الجامعية والخارجية، بمثل هذه الأعمال الأكاديمية.

إشكالية البحث:

تعتبر دراسة موضوع الجالية الأوروبية بالجزائر من أهم المواضيع التاريخية، التي يمكن لها أن تميط لنا اللثام عن حقيقة هذه الوفود الأجنبية، التي سعت فرنسا إلى توطينها بالجزائر، لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وللإحاطة بالموضوع أكثر كان لزاما علينا محاولة طرح إشكالية مناسبة للموضوع، والتي ارتأينا أن تكون على الشكل التالي:

فيم تمثل النشاط السياسي والاقتصادي للجالية الأوروبية في الجزائر"1830-1914"، و ما علاقة ذلك بتحقيق الأهداف الاستعمارية؟

وللإحاطة بجميع جوانب الإشكالية قمت بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية :

ما هي دوافع وأسباب قدوم هذه الجالية؟ وما هو دور السلطة الفرنسية في تفعيل هذه الهجرة؟ وما هي العناصر المكونة لهذه الجالية؟ وكيف كان تمركز هذه الجالية في الجزائر؟ .

وللإحاطة بجميع جوانب الموضوع، فقد عالجته في وفق خطة تتكون من مقدمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول رئيسية وخاتمة، ففي **المقدمة** قمت بالتعريف بالموضوع وطرح الإشكالية الرئيسية والمنهج المتبع، وذكر أهم الصعوبات التي واجهتني، والمراجع التي استعملتها، أما في **الفصل تمهيدي** فقد تناولت فيه الوضع السياسي والاقتصادي للجزائر أواخر العهد العثماني، أما **الفصل الأول** والذي يحمل عنوان الهجرة الأوروبية نحو الجزائر و يتكون من ثلاث عناصر، العنصر الأول تناولت فيه الأسباب ودوافع قدوم الجالية الأوروبية للجزائر، وعنصر الثاني تناولت فيه السياسة العقارية الفرنسية ودورها في تفعيل الهجرة الأوروبية، والعنصر الأخير يتناول ردود الفعل الشعب الجزائري من الاستعمار والسياسة الاستيطانية.

أما **الفصل الثاني** والذي كان بعنوان الجالية الأوروبية في الجزائر، وقد كان متكون من ثلاث عناصر، العنصر الأول يتحدث عن أهم العناصر التي كوّنت الجالية الأوروبية في الجزائر، بينما العنصر الثاني فقد تناول النمو الديمغرافي الذي عرفته هذه الجالية، و العنصر الأخير تناولت فيه أهم مناطق تمركز هذه الجالية في الجزائر.

أما **الفصل الثالث** والأخير فتناولت فيه النشاط السياسي والاقتصادي للجالية الأوروبية في الجزائر، وقد تناولت فيه النشاط السياسي الذي مارسته هذه الجالية والذي كان مقسم إلى التمثيل النيابي، والتمثيل في المجالس البلدية، والتمثيل في المجالس المالية، أما النشاط الاقتصادي فقد تناولت فيه الصناعة والزراعة والتجارة الممارسة من قبل هذه الجالية، وختمت بحثي بخاتمة تناولت فيها الاستنتاجات لدراستي لهذا الموضوع .

المنهج:

وأما فيما يخص المنهج المتبع فقد قمت وبحكم طبيعة الموضوع الاعتماد على المنهج **التاريخي التحليلي**، وذلك من خلال جمع وتقصي المعلومات والحقائق التاريخية التي تتطلب منا ذلك، وكذلك المنهج **التاريخي السردي** من خلال سرد الأحداث والوقائع التاريخية، وإمكانية وصفها وعرضها حسب ترتيبها الكرونولوجي .

الصعوبات:

لا يخلو أي بحث أكاديمي من الصعوبات التي قد تكون لها علاقة مباشرة بالموضوع مثل قلة المعلومات التاريخية ومحاولة الاستعمار تضليل ذلك، ومنها ما يكون شخصي خاص بالباحث، ولقد واجهت خلال إنجازي لهذا البحث مجموعة من الصعوبات، منها قلة المراجع التي تتناول النشاط السياسي والاقتصادي للجالية الأوروبية في الجزائر في فترة 1830–1914، فكل المراجع تذكر نشاطهم وبإسهاب بعد هذه الفترة وهذا حسب إطلاعنا، بالإضافة لصعوبة الموضوع في حد ذاته، إذ أنه يتطلب جهد كبير ومضاعف لفهمه، ولفهم كيفية السير في كشف عن وقائعه وأحداثه، فالموضوع يحمل مجالين رئيسين الدراسة التاريخية السياسية، والدراسة التاريخية الاقتصادية، لذلك كان يتطلب منا وقت أكبر من الذي منح لنا، بالإضافة لعدم حصولنا على أستاذ مشرف منذ الفترة الأولى للبحث، و هذا ما أدى إلى ضياع الوقت، فكل هذه الأمور كانت عائقا في طريق إنجازنا لهذا الموضوع، إلى غاية أن أمدتني رئاسة الكلية بأستاذ الذي وجهني إلى طريقة المثلى لدراسة هذا الموضوع واستطعت بفضل توجيهاته الوصول إلى إنجاز هذا البحث، هذه كانت أهم الصعوبات التي واجتني وهناك غيرها، وفي الأخير لا يفوتني إلا أن أتوجه بكامل شكري لأستاذي المشرف، والذي لولا نصائحه وتوجيهاته لما كنت أنجزت هذا البحث.

أهم المصادر والمراجع:

ولقد تنوعت المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إنجاز البحث، مابين الكتب وملتقيات والرسائل الجامعية ومجلات، وكانت أهم المراجع التي استخدمتها كالتالي:

المصادر والمراجع:

ومن أهمها نجد: كتاب أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر لكاتبه أبو القاسم سعد الله، والحركة الوطنية الجزائرية في جزء يه الأول والثاني لنفس الكاتب، وكتاب تاريخ الجزائر المعاصر لشارل روبير أجرون، وكتاب الجزائر مسلمون وفرنسا لنفس الكاتب أيضا، و عمار بخوش في كتابه التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية إلى غاية1962، وعمار عمورة في كتابيه موجز في تاريخ الجزائر والجزائر بوابة التاريخ الجزء الثاني، وكذلك يحيى بوعزيز في كتابيه سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من 1830–1954، السياسة الاستعمارية من خلال

مطبوعات حزب الشعب الجزائري، بشير بلاح في كتاب تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، ناهد إبراهيم دسوقي في كتابها دراسات في تاريخ الحديث والمعاصر، وكمال كاتب في كتابه أوربيون أهالي واليهود بالجزائر1830-1962، وكتاب المختصر في تاريخ من عهد فينيقيين إلى خروج الفرنسيين وتاريخ الجزائر المراحل الكبرى لصالح فركوس، وقداش محفوظ في كتابه جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1962 ، وكتاب الجزائر بين الماضي والحاضر لكاتبه بريان أندري ، و مدينة جزائر تاريخ العاصمة لكاتبه العربي إيشبودان، وغيرها من الكتب التي لا تقل أهمية عنها.

الرسائل الجامعية :

مذكرة المجتمع والعمران في مدينة السكيكدة خلال الفترة الكولونيالية 1838 -1962 لصاحبها توفيق صالحي، ورسالة تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954 للباحث سليمان قريري، ورسالة الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية إلى الاندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954 لصاحبها قشي محمد، وغيرها من الرسائل الجامعية.

الملتقيات: وكانت أيضا للملتقيات وأعمالها ومحاضراتها، دور كبير في انجازنا لهذا العمل نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر.

*بلعيدي جمال في محاضرته السياسة العقارية إبان فترة الاحتلال ملقاة خلال الملتقى الوطني الثاني للعقار في الجزائر إبان الاحتلال.

* وعدة بن داهة في محاضرته في نفس الملتقى بعنوان الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962، بلقاسمي بوعلام في محاضرته مسألة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19.

* وجمال قنان في التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية وتسلطية والاستغلالية، الملتقى الدولي حول الاستعمار في الحقيقة التارخية والجدل السياسي، وغيرها من الملتقيات التي تقل أهمية.

المقالات: نذكر منها.

* شارل روبير أجرون في مقاله في مجلة المصادر العدد الثاني بعنوان تنمية الاستيطان في الجزائر 1870–1930، وندى الحلاق في مقالها في مجلة جامعة العربية علوم الهندسة بعنوان كولونيالي في الشخصية المحلية في العمارة والعمران.

* وفكار عثمان في مقال في مجلة جامعة دمشق، عدد 3 و4 ،بعنوان الاستيطان العمراني الفرنسي في الجزائر مقاربة سوسيولوجية.

الفصل التمهيدي:

الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر أواخر العهد العثماني

أولا: الوضع السياسي

ثانيا: الوضع الاقتصادي

الوضع السياسي والاقتصادي في الجزائر أواخر العهد العثماني:

أولا :الوضع السياسي.

يعود التواجد الإسباني في الجزائر حسب بعض المؤرخين إلى تاريخ الحملات الإسبانية التي شنتها إسبانيا على دول الشمال الإفريقي، وذلك لتنفيذ وصية الملكة إيزبيلا[1]بغزو الشمال الإفريقي، والقضاء على الكفار وهي تقصد هنا المسلمين[2]، وهذه الحملات قد غذتها النزعة الدينية، وبخصوص هذا يقول "**بروديل**" "إن الحروب الإسبانية في إفريقيا أخذت صبغة الصليبية الحقيقية، وذلك نظرا للدور الذي قام بأدائه رجال الكنيسة والكهنوت، فالكنيسة بإسبانيا قد ساهمت بكل ما لديها من حماس ومن جرأة في هذه المعركة الخاصة" [3]، وذلك راجع للضعف والانحطاط الذي عرفته الجزائر أواخر عهد الدولة الزيانية، إذ دخل أمراؤها في صراع على العرش، ولم تعد تملك من سلطانها على الجزائر إلا على عاصمتها تلمسان، أو بعض المناطق الغربية من الدولة، إذ ظهرت هناك العديد من الدويلات المستقلة والمتناحرة التي استأثرت بالحكم لنفسها، منها بلاد القبائل التي كانت تحت حكم بلقاضي، و بجاية التي كانت تابعة للحكم الحفصي، و الوضع كان مشابها في الصحراء و الأوراس إذ تكوّنت جمهوريات مستقلة، ولم تسلَم المدن الساحلية من هذا التقسيم والتفكك، حيث هي الأخرى استفردت بالحكم [4].

كل هذه الظروف من الفوضى والضعف وعدم الاستقرار السياسي، شجعت إسبانيا لتقدم على شن حملات ضد الجزائر لاحتلالها، حيث انطلقت الأرمادة [5]الإسبانية في سنة1505 نحو الجزائر لتتمكن من الاحتلال كل من المرسى الكبير في عام 1505، ووهران عام 1509

---

[1]ملكة إيزبيلا أولى (22أبريل 1451 –26نوفمبر 1504) ملكة صقلية (1469–1504) وملكة قشتالة وليون (1474–1504) وثم إسبانيا بعد وحدتها مع مملكة أراجون (1479–1504) وملكة نابولي 1504،كانت لقراراتها أثار عظيمة على تاريخ إسبانيا.

[2]عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الجزائر، (د،ط)، 2002، ص:88.

[3]حنيفي هلايلي:أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، ط1،2008، ص:124.

[4]عمار عمورة: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل تاريخ إلى1962، دار معرفة،(د،ط)،2006 ،ج2، ص:55.

[5]الأرمادة : كلمة إسبانية تعني جيش البحري كبير العدد وعدة

و بجاية، وطرابلس عام 1510، والجزائر عام 1511[1]، أما الموانئ الجزائرية التي لم يحتلها الإسبان، مثل دلس وشرشال ومستغانم، فإن سلطاتها قد عرضت على الإسبان دفع الجزية والتخلي عن نشاط القرصنة لاتقاء شرهم[2]، في حين أن مدينة الجزائر قد سلمت إلى الإسبان أحد جزرها الواقعة في مدخل الميناء، والتي بنى عليها بدرونفاروا قائد الحملة قلعة وأطلق عليها إسم البينون penon [3].

و قام بيدرونفروا في هذه الفترة بمحاصرة السكان محاصرة شديدة، وأمام هذا الوضع المزري والصعب قرر سكان الجزائر الاستنجاد بأخوين الأتراك عروج وخير الدين، لإنقاذهم من ظلم وتعسف النصارى لهم، ولقد لبى الأخوين النداء[4]، وكان سبب الاستنجاد بهما هو ذياع صيتهما في مطلع القرن السادس عشر ميلادي، لجهادهما وكفاحهما من أجل إنقاذ بواخر المسلمين الفارين من الاضطهاد الإسباني، وبروزهما أيضا كقوة بحرية مسلمة مضادة للإسبان، وكان قبل ذلك قد استنجد بهم سكان مدينة بجاية 1512، وسكان مدينة تلمسان للإطاحة بالسلطان الزياني أبو حموا الثالث، الذي تحالف مع الإسبان[5]، ولقد تمكن عروج من طرد الإسبان لكن الأمر كلفه حياته [6].

و كان أخوه خير الدين وقت إذن في مدينة الجزائر، وقد تميز خير الدين بأنه رجل سياسي حاد الذكاء، حيث تفطن أنه لن يستطيع لوحده الاحتفاظ بالجزائر، وذلك لوجود معارضين وأعداء محليين أولا، و كون الدولة الجزائرية كانت حديثة النشأة أنذاك ثانيا، لذلك بادر بإقناع سكان مدينة الجزائر بخطورة الوضع، وأنه لا بد أن يكون لهم حليف قوى يقوم بمساعدتهم لتصدي للهجومات الأوربية، ليستطيعوا توطيد وتقوية حكمهم، ومن أجل هذا الأمر

---

(1) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص:124.

(2) مبارك بن محمد الهلالي الميلي: الجزائر في قديم والحديث ، دار النهضة الجزائرية، الجزائر، (د،ط)،1964،ج 3، ص:43.

(3) المرجع نفسه، ص:43.

(4) صالح عباد:الجزائر خلال الحكم التركي، دار الألمعية لنشر وتوزيع، الجزائر، ط1،2013، ص:72.

(5) المرجع نفسه، ص:72.

(6) عبد الله عروي: مجمل تاريخ مغرب،المركز العربي الثقافي،المغرب، ط2،2009، ج3، ص:458.

بعث أعيان مدينة الجزائر برسالة إلى السلطان سليم الأول يطلبون فيها الارتباط بالدولة العثمانية، والدخول تحت حمايتها[1]، ولم يتردد السلطان سليم الأول من الاستجابة لطلبهم، وأمر بإعطاء خير الدين لقب الباشا وسماه باي لرباي (أمير الأمراء)، وأذن له أن يضرب السكة باسمه و أرسل له هذا الأخير 2000جندي انكشاري[2]مزود بالعتاد العسكري، و4000 متطوع و قد أذن لهم السلطان سليم الأول أن تعطى لهم نفس الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها جنود الباب العالي، وبهذا تكون الجزائر قد دخلت رسميا في حظيرة الدولة العثمانية [3].

أ/ مرحلة البايلربايات (1518-1587) :

وهي المرحلة الأولى للحكم، تبدأ منذ أن أسند السلطان العثماني لخير الدين الحكم في الجزائر، و هذه المرحلة ورغم العلاقة الوطيدة بين الدولة العثمانية وحكام الجزائر، إلا أن هذه الأخيرة كانت بمثابة مملكة مستقلة كان يمارس فيها الحكام سلطتهم بأنفسهم، أو عن طريق خلفائهم الذين يعيّنون في حالة انشغالهم [4]. وباختصار إن ما يميز هذه المرحلة أنها دامت حوالي 70سنة، وأن السلطة كانت تحت سيطرة رياس البحر، وأن قرار التعيين كان يأتي من السلطان العثماني، و تميزت بإنهاء التواجد الاسباني كذلك من برج فنار عام 1524 وتونس عام 1529[5]، بالإضافة أيضا إلى محاولة ملوك الجزائر وضع حد لنفوذ الجيش الانكشاري، إذ

---

[1] فهيمة رزقي: سكة الفترة العثمانية من خلال متحف سيرتا قسنطينة دراسة أثرية فنية،رسالة ماجستير، تاريخ وأثار جامعة منتوري، قسنطينة،2011، ص :22.

[2] انكشاري :أصلها في تركية تعني يني تشاري ويعني الجيش الجديد، تشكل الجيش الانكشاري في البداية من أطفال وشبان أو أسرى المسيحيين الذين ترسلهم المدن والمجتمعات الأوروبية الخاضعة للعثمانيين بالجزية، ويدربون على فنون القتال، و ينشؤون على حب الإسلام و الولاء لسلطان، ولقد اقتبس الأتراك هذا من البيزنطيين الذين كانوا يسبون أبناء المسلمين، ثم ينصرونهم ويدفعون بهم إلى قتال قومهم، ولقد أنشأ هذا الجيش على يد السلطان أورخان سنة 1330م ،وتطور حتى أصبح في عهد السلطان سليمان القانون نصف مليون جندي.أنظر إلى بشير بلاح، تاريخ معاصر، ص:15.

[3] مبارك الميلي :المرجع السابق، ص:52.

[4]حنيفي هلايلي :المرجع السابق، ص:130.

[5]عمار بوحوش :المرجع السابق، ص:57.

أنشؤوا قوة موازية له، اعتمدوا فيها على العنصر الجزائري وعلى العلوج[1]، ولهذا العصر يعود تقسيم الجزائر إداريا إلى بايليكات على يد حسن باشا بن خير الدين باشا [2].

أ/مرحلة الباشوات (1587–1659):

وهي المرحلة الثانية من الحكم، و الشيء الذي ميز هذه المرحلة هو وجود باشا واحد لكل ولايات ثلاث، و عدم الولاء الذي أظهره الباشوات بسبب قلة مدتهم، حيث شعروا بأنهم ليسوا في حاجة لكسب ولاء الشعب مادامت مدة حكمهم قصيرة، لذلك راحوا يجمعون أكبر قدر ممكن من الأموال قبل انتهاء فترة حكمهم[3]، إذ لم يعودوا شخصيات سياسية عسكرية [4]، وأصبح هذا منصب عرضة للبيع والشراء من خلال رشوة المسؤولين في الإسطنبول ليعين الباشا الجديد[5]، وتميزت أيضا ببروز خلافات وتناقضات بين جنود البحرية (رياس)، وجنود البرية الانكشارية وأيضا تميزت هذه المرحلة بتفاقم قوة رياس البحر، والأسطول الجزائري إلى درجة أن الدول الأوروبية أصبحت تحسب له ألف حساب [6].

ج/مرحلة الأغوات (1659–1671) :

وهي المرحلة الثالثة من الحكم، ولقد تميز هذا العصر بأن الديوان هو الذي يقوم بانتخاب الآغا المنتدب للحكم، ويتم إعطاء السلطة التنفيذية لأحد أعضاء اليولداش[7] أقدم، ويعطوه لقب

---

[1]حنيفي هلايلي :المرجع السابق، ص:131.

[2]عمار عمورة : المرجع السابق، ص:111.

[3]عمار بحوش:المرجع السابق، ص:59.

[4]صالح عباد :المرجع السابق، ص:165.

[5]مبارك الميلي:المرجع السابق، ص:137.

[6]عمار عمورة : المرجع نفسه، ص:117.

[7]اليولداشي هي أدنى رتبة في فرقة أوجاق، حيث يتم إطلاق هذا لقب على مجند فور دخوله للجيش، وبعدها تأتي مراحل ترقيته حسب أقدميته ،إذ يصبح بعد ثلاث سنوات إيسكي يولداش،وثم باش يولداش بعد ثلاث سنوات أخرى، وبعدها هذه المراتب تأتي وطبعا حسب أقدمية رتبة فيكيهارجي (عريف اول)وبعدها تأتي خمس رتب في الضباط هي أوداباش(ملازم أول)وبولوكباشي (نقيب) وأغاباشي(رائد) وكاهيا (عقيد)ثم أغا وهو الجنرال والذي يبقى في وضعيته لمدة شهرين ليصبح بعدها عضوا في الديوان ثم يخلفه كاهيا أخر.انظر إلى وليم سنبسر،الجزائر في عهد رياس البحر، ص69.

آغا وتكون مدة حكمه لا تتجاوز شهرين فقط، و تعيينه يتم عن طريق الانتخاب، أما السلطة التشريعية فهي كانت من نصيب الديوان العسكري، عكس ما كان يحدث في عصر البشوات، إذ كان الباشا يعين من طرف السلطان العثماني[1]، وتميز هذا العصر أيضا بأن الانقلاب الذي كان على البشوات هو الانتقام من طبقة الرياس البحر التي كانت كلمتها مسموعة في عصرهم [2].

د/مرحلة الدايات (1671–1830) :

لقد تسلم الدايات السلطة منذ 1671، وذلك عندما استرجع رياس البحر مقاليد الحكم من الأغوات، وهذا العصر هو بمثابة عودة السلطة رياس البحر للنفوذ في الجزائر، ولقد استمر الانتخاب الداي من قبل رياس البحر إلى غاية 1689، و الدايات الأربعة الذين حكموا فيما بين 1671و1689 هم من زعماء الطائفة، ولقد عملوا أثنائها على تقليص نفوذ الديوان فلم يدعونه لانعقاد إلا للمحافظة على الشكل فقط [3].

وبالرغم من أن نظام الدايات كان ينص على الانتخاب الداي من طرف الديوان، إلا أن الأمور كانت تجري بخلاف ذلك تماما، فعندما كان يموت داي ميتة طبيعية، وهذا ما لا يحدث إلا نادرا، أو عندما يتنازل الداي عن المنصب، فإن من يخلفه والذي يكون قد عين قبل ذلك فإنه كان يسارع لأخذ التدابير، والاحتياطات اللازمة ليتم انتقال السلطة دون معارضة، بينما إذا كان سقوط الداي نتيجة للتمرد أو العنف فإن القائمين بهذا العنف يسارعون إلى قصر جنينة ويقومون لتنصيب من اختاروه لخلافة المقتول[4]. وكثيرا ما كانت تحدث معارك من أجل السلطة، وتنتهي حرب بتعيين المنتصرين الداي الذي يريدون تعيينه بدل الداي المقتول، وكلما تحدث حرب من هذا النوع كانت شوارع الجزائر تخلوا وتقفر من المارة، وتغلق الدكاكين أبوابها،

---

(1) عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص:97.

(2) عمار بوحوش:المرجع السابق، ص:60.

(3) حنيفي هلايلي:المرجع السابق، ص:136.

(4) مبارك الميلي :المرجع السابق، ص:183.

وذلك لأن الجنود الأتراك كثيرا ما كانوا يغتنمون فرصة شغور منصب الحكم، فيطلقون لأنفسهم العنان للنهب والسرقات و الاعتداءات، وبمجرد ما ينصب الحاكم الجديد يرسِل قواته لتهدئة الخواطر والاستتباب الأمور، ومعاقبة وإعدام المعتدين [1].

و انتخاب الداي كان لمدى الحياة، وبعد اختياره تؤخذ موافقة السلطان بأستانة على تسميت الداي، ويكون تنصيبه رسميا عندما يؤكد السلطان تأييده له، من خلال إرسال القفطان التقليدي وسيف الدولة، اللذان عادة ما يرسلان بسرعة كبيرة من طرف مبعوث السلطان [2]، وكان الدايات في الجزائر يمارسون مهامهم عقب توليتهم وانتخابهم مباشرة، و كان لا يشترط أي شرط فيمن يتولى هذا المنصب، عدا أن يكون تركيا أو عسكريا، وما يميز هذا المنصب أنه لا يتم رفضه، أو الاستقالة منه إذ كان الداي منتخبا من طرف العسكر [3].

وكان الداي غالبا ما يختار من كبار موظفي الدولة، مثل الخوجات الخيل و الخزناجي والأغوات [4]، و لداي السلطة المطلقة، وإن كان نظريا مقيدا بالديوان، حيث كان هو من يقرر الحرب أو السلم، وكان هو من يعيّن وزرائه بنفسه، ويتولى عقد الاتفاقيات الدولية والاستقبال البعثات الدبلوماسية، وكان الدايات في البداية الأمر يهتمون بتعميق الارتباط مع الدولة العثمانية، بينها المتأخرين منهم قد تخلوا عن هذه السياسة، ولم يبقى للسلطان غير السيادة الاسمية باعتباره الخليفة الشرعي للمسلمين، حيث كانوا يدعون له في صلاة الجمعة ويضربون السكة باسمه [5].

ولكن ورغم ضعف ارتباط الجزائر نوعا ما مع الباب العالي، إلا أن هذا لا يعني انقطاع كل تعاون مع الدولة العثمانية، وأكبر دليل على هذا مشاركة الجيوش الجزائرية مع الجيوش

---

[1] مبارك الميلي:المرجع السابق، ص:183.

[2] عمار عمورة: البوابة، المرجع السابق، ص:118.

[3] المرجع نفسه، ص:119.

[4] حسان كشرود: رواتب الجند وعامة موظفي الدولة وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر العثمانية، رسالة ماجستير، قسم تاريخ، جامعة منتوري، بقسنطينة،2008 ، ص:147.

[5] عمار عمورة: المرجع نفسه، ص:119 .

العثمانية في العمليات الحربية، ومثال ذلك اشتراك الأسطول الجزائري مع الأسطول العثماني في الحرب الروسية سنة 1768–1774، وكذلك في معركة نافرين في سنة 1827، ويظهر أيضا في قطع الجزائر كل علاقتها مع أعداء المملكة العثمانية، كما حدث أثناء حملة نابليون على مصر سنة 1792 [1].

وينبغي أن نؤكد على حقيقة أساسية، وهي أن الدولة الجزائرية في عهد الدايات قد تمتعت بحرية العمل في المجال السياسي، وبنت لنفسها جيشا قويا وميزانية مستقلة على ميزانية الدولة العثمانية، ولا تقل أهمية عن ميزانية أي دولة من الدول الكبرى في ذلك الوقت[2]. وعلى العموم فإن فترة حكم الدايات قد تميزت بخصائص، يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :تحول جنود البحرية من جنود مناضلين ومقاتلين ضد القوات المسيحية، إلى جنود ورجال يبحثون عن الثروة والمال، واهتمام حكام الجزائر في القرن السابع عشر والثامن عشر بجمع الثروة من العمليات الحربية في البحر، وعدم اهتمامهم بتطوير الثروة الداخلية الزراعية لتوفير غذاء للسكان، إضافة إلى الصراعات والحروب الداخلية بين الجيش والتي جعلت مسألة اغتيال المسؤولين عملية عادية، حيث لقي العديد من حكام مصرعهم على يد المجموعات المعادية لهم، وتمكن حكام الجزائر في هذه المرحلة الأخيرة من القضاء نهائيا على التواجد الإسباني، حيث تمكن قادة الجيش من طرد الإسبان من وهران والمرسى الكبير سنة 1792[3]، و تميز كذلك بظهور عدة ثورات في البلاد، والتي زعزعت نظام الحكم من بينها ثورة محمد شريف الدرقاوي، وثورة طريقة التيجانة وثورة ابن الأحرش1804[4].

***التنظيم الإداري الجزائري في عهد العثماني :**

كانت الجزائر مقسمة خلال العهد التركي إلى أربعة مقاطعات أو مناطق وهي :

---

(1) عمار عمورة: بوابة، المرجع السابق، ص:119.

(2) عمار بوحوش:المرجع السابق، ص:61.

(3) المرجع نفسه، ص:60.

(4) عمار عمورة:المرجع نفسه، ص:120.

أ/دار السلطان: ويشمل مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها، وسميت بهذا الاسم لأنها تابعة للداي، ويقوم بتسييرها نيابة عنه قائد تركي يسمى أغا الصبايحية[1]، يقوم مكان الداي ويخضع له مباشرة وغالبا ما يكون أحد أقاربه، ويشمل دار السلطان مدينة الجزائر، و القليعة والبليدة، ودلس وتشرشال[2]، و كانت تتبع بايليك الغرب من قبل، وهي في نفس الوقت مقر الداي والديوان[3].

ب/بايلك الشرق: وقد أسس عام 1567 وعاصمته الإدارية هي قسنطينة، وهي تعد أكبر المقاطعات وأهمها اقتصاديا، وكان يمتد من الحدود التونسية شرقا، حتى بلاد القبائل غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء[4] .

د/بايلك التيطري: نظّم في عهد حسن باشا بن خير الدين، وكانت عاصمته في أوائل العهد التركي منقسمة بين المدية تارة وبين برج سباو تارة أخرى، إلى أن استقر نهائيا في المدية[5]، ويحد هذا البايليك من الشمال الأطلس البليدي، ومن الجنوب الأطلس الصحراوي، و من الغرب شلف ومن الشرق جبال و نوغة، ولقد كان هذا بايلك أضعف البايلكات من جميع النواحي، و أضيقها مجالا ويفتقر للأراضي الزراعية الجيدة، لأن هذا البايلك وجد لأسباب سياسية أكثر منه لأسباب اقتصادية وإدارية، وقد ضمه الفرنسيون إلى مقاطعة الجزائر في تقسيمهم الإداري الأول، والذي ظل قائما أكثر من قرن من الزمن، وكانت عاصمة هذا البايليك تخضع لحاكم خاص خارج سلطة الباي [6].

ج/بايلك الغرب: أسس سنة 1553، وكانت عاصمته الإدارية في البداية مازونة من ثم تحولت سنة 1710 إلى معسكر، واستقرت في الأخير بوهران بعد جلاء الإسبان منها سنة 1792، و

---

(1) عمار عمورة: بوابة، المرجع السابق، ص:132

(2) المرجع نفسه، ص:133.

(3) عباد صالح :المرجع السابق، ص:435.

(4) عمار بوحوش: المرجع السابق، ص:63.

(5) رابح لونيسي وآخرون:تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989، دار المعرفة، الجزائر،(د، ط)،2006،ج1، ص:23.

(6) مبارك الميلي:المرجع السابق، ص:296.

يمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا، ويأتي في المرتبة الثانية من ناحية المساحة، أي بعد بايلك الشرق[1].

و/بايلك سباو: ظلت قيادة سباو تابعة لبايلك التيطري إلى غاية سنة1769، فبعد تمرد فليسة في هذه السنة نقلت إدارة سباو إلى دار السلطان، وكانت تضم بني خلفون، فليسة أم اليل بني ضرر، مدية، دلس، وادي الحمام بني عيسى، بني دوالة، بني زمنز، بني بضرونة، بني خليفة وجزء من المعاتقة، وكانت بودني تتبع قيادة سباو، كان قائد سباو يسمى قائد يسر أغا وكان هو الذي يتصرف فيه[2].

ولقد كان لكل هذه البايلكات باي يرأسها معين من طرف داي، وغالبا ما يكون من أقاربه، وكان باي مطلق الحرية في التصرف في البايليك، ورغم هذا فإنه كان تحت رقابة الداي وكانت مهمة الديات تتمثل في إقرار الهدوء، والمحافظة على أمن، وتوفير المداخيل للخزينة البايليك عن طريق جمع الأموال و الضرائب، وأيضا بناء الحصون والقلاع والجسور، والثكنات ودفع أجور الإنكشارية[3]،.وينقسم البايليك إلى أوطان وإلى دواوير، حيث كان على رأس كل وطن قايد من الأتراك، وكان يستلم القياد عند تعيينهم ختما و برنوسا أحمر، وأما عن مهمتهم فكانت تتمثل في المحافظة على الأمن وجمع الضرائب والقضايا، وفي المقابل كان على كل دوار شيخ من الأهالي الدوار، وكل هؤلاء الموظفين كانوا تحت إمرة الباي [4].

ولقد تميز نظام الإداري في عهد الدايات بالثبوت، حيث كان يحترم التسلسل التدريجي للمناصب الإدارية، ويحترم مهام كل موظف من الموظفين الإداريين، والذين كانوا أغلبهم من العسكر لأن أساس الوصول إلى المراتب الإدارية السامية هو العمل العسكري، وعلى الرغم من

---

(1)عمار عمورة:بوابة، المرجع السابق، ص:134.

(2)رابح لونيسي:المرجع نفسه، ص:23.

(3)عمار عمورة: المرجع نفسه، ص:134.

(4) المرجع نفسه، ص:135.

أن الجهاز الإداري كان يتميز بتمسكه بالتعاليم الاجتماعية والدينية، إلا أن هذا لم يمنع انتشار الرشوة والغش والمحاباة، و كان الجهاز الإداري في نهاية العهد التركي مكون من[1]:

أ /الداي[2]: وهو رئيس الدولة والحاكم الأعلى والقائد العام للجيش في البلاد، وبصفته المسؤول الأول عن السياسة في الجزائر، فقد كان يقوم بتطبيق القانون المدني والعسكري، ويوقع المعاهدات ويستقبل السفراء و يختار وزرائه بنفسه وغيرها من مهام [3]، وكان الداي ينتخب لمدى الحياة، ولقد شاع هناك عرف والاتفاق على أنه في حال موت الداي يتولى مكانه الخزناجي أو الأغا لتسيير شؤون الدولة إلى غاية انتخاب الداي الجديد، غير أن هذه القاعدة كانت غير محترمة دائما، فقد يتولى السلطة عضو أخر من الهيئة التنفيذية، أو قد يوصي الداي من يراه صالحا، حيث أوصى علي باشا بالسلطة لـ محمد باشا [4].

ب/المجلس الاستشاري (ديوان): كان الديوان بمثابة الساعد الأيمن لداي، حيث يرجع إليه قبل البث في قراراته الهامة، وذلك لأنه يضم مجموعة من الشخصيات المقربة إليه، حيث يعتمد عليها في تنفيذ سياسة الحكومة التي يقوم برآستها، ويعتبر الديوان بمثابة رئاسة الوزراء في الوقت الحالي، و كان هذا الديوان يجتمع يوميا لمناقشة ولدراسة المسائل المهمة، وهو يشرف على تسيير شؤون البلاد في المسائل المالية والعدالة والأمن[5]، ولقد كان الديوان يتكون من ضباط الإنكشاريين مثل جموع البولكباشي وجموع الأوضة باشي[6].

---

[1]عمار عمورة:الوابة، المرجع السابق، ص:136.

[2] والداي تعني الخال بالعثمانية، أما مدلولها الحقيقي dayi فهي تعني صاحب النفوذ والقائد والرئيس الذي بيده السلطة والحاكم الذي يدافع عن البلاد، وهذه اللقب شاع في المراسلات الرسمية للقناصل وفي المبادلات التجارية، وأما في الجزائر فقد ظل لقب الباشا هو مستعمل على الحاكم في الجزائر.أنظر إلى حسان كشود :رواتب الجند وعامة موظفي الدولة وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر العثمانية، ص:146.

[3]حمدان بن عثمان خوجة:المرآة،تق،وتع،محمد العربي الزبيري، منشوراتANEP ، الجزائر، (د، ط)، 2005، ص:87.

[4]رابح لونيسي:المرجع السابق، ص:13 .

[5]عمار بوحوش: المرجع السابق، ص:65.

[6]صالح عباد :المرجع السابق، ص:428.

وبالإضافة إلى القاضي والمفتي وغيرهما من الشخصيات المهمة التي تعمل في إطار الديوان، وإلى جانب هؤلاء العناصر فإن الداي كان يستعين بمجموعة من العناصر[1] وهي كالتالي :

أ/الخزناجي: وهو المكلف بالشؤون المالية ويخلف الداي في حالة غيابه أو مرضه، فهو بمثابة الوزير الأول، وكان يختار هذا الأخير من الأشخاص الذين يتوفر فيهم الإخلاص، والموالاة دون الأخذ بالإعتبار إلى مستواهم الثقافي[2]، أما عن مفتاح الخزينة فهو كان يوضع عند الداي، وهذا الأخير يقوم بتسليمه للخزناجي في كل صباح ليستطيع الدخول للخزينة، ومن مهامه الأساسية الإشراف على الخزينة، تسليم موارد دخل الإيالة وتسجيلها عند الحاجة لسد نفقات الدولة، ويساعده في مهمته كاتب الدولة وأمين السكة، ولكل منهما عمل خاص يقوم به لمساعدة الخزناجي في مهامه [3].

ب/ أغا: وهو بمثابة الوزير الثاني (وزير الأول هو الخزناجي)، ويقوم بقيادة وحدات الفرسان التي تتكون معظمها من العرب و القبائل، وكان يتحتم عليه (آغا) أن يتكلم بالعربية لإعطاء الأوامر والتعليمات لجيوشه[4] .

ج/خوجة الخيل: وهو الذي يقوم بالإشراف على الأملاك الدولة، فهو يعتبر المسؤول الأول على جمع الضرائب وصيانة أملاك الدولة، وإعادة استثمارها و الاتصال بالقبائل عند تعاملها مع الحكومة [5].

د/البيت مالجي: وهو المسؤول الذي يكلف بجميع المسائل المتعلقة بالوراثة، وتحديد نصيب الخزينة الدولة من الوراثة أو الأملاك التي تصادر سواء بسبب عزل الموظفين، أو بسبب وفاة

---

[1]عمار بوحوش :المرجع السابق، ص:65.

[2]عمار عمورة :بوابة التاريخ ،المرجع السابق، ص:139 .

[3] مبارك الميلي :المرجع السابق، ص:292.

[4]حمدان بن عثمان خوجة: المرجع السابق، ص:92.

[5]عبد الله العروي:المرجع السابق، ص:487.

أصحابها، أوفي حالة غيابهم عن الجزائر، وفي الحالة الأخيرة فإن هذا المسؤول عن بيت المال يقوم بجمع الأموال والثروات المتوفرة لديه لتذهب إلى خزينة الدولة[1] وكان يشترط على من يعمل بيت مالجي أن يكون عازبا [2].

و/وكيل الخرج : وهو بمثابة وزير الخارجية المكلف بالشؤون الخارجية مع الدول الأجنبية، وعن كل مالَه علاقة بالبواخر والنشاط البحري، والتسليح والذخيرة و التحصينات، ومواجهة الخصوم في عرض البحر الأبيض المتوسط، وأيضا توزيع غنائم البحر[3].

هـ/رئيس الكتبة : والذي يطلق عليه اسم المقطجي، وهو الذي يشرف على سجل محاسبات الدولة وسجل القوانين العسكرية، التي تحتوي على الأسماء والألقاب والدرجات المختلفة بالنسبة لكل فرد، فمهمة هذا الكاتب في غاية الأهمية، وهي بمثابة مهمة شيخ الإسلام، (هو المفتي الحنفي)، وكان من واجب هذا الكاتب أن يعرف القوانين الأساسية والتاريخ وحقوق الإنسان حتى لا يقوم بأي عمل ضد القانون[4].

وكان يوجد تحت تصرف هذا الكاتب ثلاث أشخاص مكلفين بالسجلات، يسهر أحدهم على المحاسبة الخاصة بالعسكريين وعلى كل ما يتعلق بهم، وبينما يهتم الثاني بالمحاسبات العامة التي تخص الدولة، أما الثالث فهو يقوم بسجلات الجمارك، وفي الأخير تنقل هذه السجلات على سجل رئيسي كبير، لأن كل واحد منها يعتبر مجرد دفتر يقيّد فيه بالضبط كل ما يجري لتجنب سائر أنواع الخطأ [5] .

وهناك إلى جانب هؤلاء الموظفين الساميين، موظفين آخرين يعتمد عليهم الداي لتنفيذ سياسة الدولة، وهم بالإضافة إلى الثلاث الكتاب الذين تحت تصرف الباش كاتب كما وسبق

---

(1) عمار بوحوش:المرجع السابق، ص:66.

(2)صالح عباد:المرجع السابق، ص:427.

(3)حنيفي هلايلي:المرجع السابق، ص:141.

(4)حمدان بن عثمان خوجة:المرجع السابق، ص:91.

(5)المرجع نفسه، ص:91.

وقلنا، فهناك رئيس التشريفات، وهو الذي يسهر على عمليات الاتصال بين الداي ومن يأتون لزيارته، وهناك الكاخيا وهو المسؤول على حراسة الخزينة، و خزندار وهو المسؤول عن خزن المال والاحتفاظ به إلى أن يتلقى الأمر بإنفاقه، وهناك أيضا الحكم باشي وهو بمثابة رئيس الطباخين في القصر و الشاوش وهو بواب القصر، و الباي وهو بمثابة الوالي ونائب الداي في البايليك [1].

أما عن الموظفين الكبار في الولاية الذين كان يستعين الداي بهم، نجد منهم الخليفة وهو الذي يقوم بحمل الضرائب السنوية إلى الداي، ويمثل الباي في بعض المناسبات وهناك قائد الدار وهو المسؤول عن حراسة المدينة، والعناية بها ودفع رواتب الجنود وأغا الدائرة، وهو المسؤول عن كتابة الرسائل الباي ومسك الدفاتر المالية، وهناك الباش سيار الذي يتولى نقل الرسائل بين الباي والداي، والباش سياس الذي كان يهتم بالخيول البايليك، وهناك أيضا موظفون خاصون تابعون ويمارسون أعمال في الدوار من أمثال قياد والشيخ [2].

ثانيا:الوضع الاقتصادي .

إن دراسة أي وضع اقتصادي لأي دولة ما يتطلب دراسة الجوانب الثلاث المكونة للنظام الاقتصادي، و هي الزراعة والصناعة والتجارة، والتي تعتبر الأساس الذي يقاس به تطور أو تخلف النظام الاقتصادي لأي بلد ما، ولدراسة الوضع الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني، سنقوم بذكر الأوضاع المشكلة للجانب الاقتصادي في الجزائر العثمانية على التوالي.

إن الجزائر بلد زراعي وهذه حقيقة لا جدال فيها، وهي على هذا الحال منذ العصور الماضية، وقد ازدهرت الزراعة في الجزائر في العهد العثماني وتعددت، حيث كان الإنتاج الزراعي بالإيالة الجزائرية يتميز بأن كل منطقة كانت تقوم بإنتاج نوع معين من المحاصيل، وذلك حسب الظروف الطبيعية والمناخية لها، فمثلا اشتهرت كل من وهران و مجانة و قسنطينة

[1] عمار بوحوش:المرجع السابق، ص :67.

[2] المرجع نفسه، ص:69.

بالحبوب، ولقد كانت هذه الأخيرة المنتوج الرئيسي المعد للاستهلاك الداخلي والتصدير الخارجي [1]، وفي حين اختصت مدينة المدية والمناطق الجبلية في زراعة الأشجار المثمرة، والتي ازدهرت "بأراضي الفحوص" المحيطة بالمدن الرئيسة كوهران ومعسكر وتلمسان والمدية ومليلة والبليدة والقليعة وعنابة وقسنطينة[2] .

وقد كانت الأراضي الجزائرية تتميز بخصوبتها، حيث تدر الكثير من المنتوجات المتنوعة من الخضر والفواكه، بإضافة إلى بعض المنتوجات الصناعية كالقطن والزيت والتين، ولكن للأسف تدهور وتقلص الإنتاج الفلاحي في الجزائر أواخر العهد العثماني، وذلك راجع للسياسة الجبائية المرتفعة التي اتبعها الحكومة التركية، فجعلتهم يفضّلون تربية الحيوانات التي يستطيعون بها فرار من وجه الجباة، بدل الزراعة التي تجعلهم عبيدا للأرض وللجباة . ولعل سبب هذه السياسة الجبائية يعود لتراجع سيطرتها على البحر الأبيض المتوسط[3].

ولقد كان هناك تباين كبير بين الريف والمدينة، من حيث الوسائل المستعملة، والمستوى المعيشي، إذ كان سكان الريف يعانون الكثير من الأمراض والمجاعات، وكان الجفاف كثيرا ما يتسبب في نكبات لا تعد و لا تحصى، و كانت النكبات الطبيعية تنزل بسكان الأرياف فلا يستطيعون لها ردا ولا مواجهة، إذ لم يكن بمقدور تلك السدود التي بناها هؤلاء السكان من أن تخفف من هوة الأزمات التي تحل بهم، فكانوا عرضة دائمة لأخطار الطبيعية [4]. أما عن الوسائل التي كان يستعملها هؤلاء للزراعة، فهي تتمثل في محراث بسيط ومنجل للحصاد، وفرشاة لجمع البقايا وكان الإنتاج يتم سنة بعد أخرى نظرا لقلة الوسائل والانعدام السماد، بينما كان العكس يحدث في المدينة فالأوضاع كانت أحسن بكثير عما هي عليه في الريف وفي جميع النواحي[5].

---

(1) حنيفي هلالي :المرجع السابق، ص:153.

(2) المرجع نفسه، ص:153.

(3) مبارك الميلي: المرجع السابق، ص:308.

(4) أبو القاسم سعد الله :أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، لبنان،(د،ط)،2005، م2، ج5، ص:150.

(5) أبو القاسم سعد الله:أراء وأبحاث، المرجع السابق، ص:150.

وفي الحقيقة إن سبب التباين في الإنتاج بين المدينة والريف، راجع إلى الاختلاف في نوعية الأراضي الزراعية، حيث أن الأراضي الزراعية في الجزائر كانت مقسمة على النحو التالي: أراضي الباي والتي تعتبر ملكية خاصة، وهي أحسن الأراضي المسقية والصالحة لكل أنواع المنتوجات الفلاحية[1]، وإن أراضي الملكية الخاصة قليلة جدا، و لا تكاد تكون إلا في ضواحي المدن، وهي شبه إقطاعية[2]، وهناك أراضي البايليك وهي أراضي تابعة للدولة والتي كانت تتنازل عنها لكبار الموظفين، والقبائل التي تقدم المقاتلين للسلطة التركية، وأيضا للفلاحين مقابل دفع إتاوات المفروضة عليهم، وفي الأخير هناك أراضي العرش وهي تابعة للقبائل غير المتعاونة مع الدولة، وهي أقل شأنا من الناحية الاقتصادية، كونها تقع في المناطق الجبلية أو الصحراوية وهي في الغالب مخصصة للري[3].

وعلى العموم إن الأراضي الزراعة في الجزائر كانت جد مزدهرة وجد غنية ومتنوعة، واستطاعت أن تحقق الاكتفاء الذاتي، بل وحتى فاقت ذلك إلى خروجها إلى مجال التصدير وهذا الأمر لا جدال فيه ويشهد لهذه الوضعية المزدهرة للزراعة الجزائرية المؤرخ "**هايدو**" حين زار مدينة الجزائر في أحدى المناسبات فيقول:"هناك العدد الذي لا يحصى من الحدائق والبساتين الكرم المملوء بشجر البرتقال وأشجار الزيتون وبأزهار من كل نوع وبحنفيات الماء الزلال الذي يتدفق في كل جانب بكثرة قوية" [4]. و ما يظهر ازدهار الزراعة أيضا قول أحد الضباط الفرنسيين عندما قدم بعد الاحتلال إلى الجزائر في قوله "أن هذه الأرض التي قيل لنا أنها متوحشة وخالية من السكان، مغطاة بالمساكن الريفية تحيط بها بساتين، وكلها مبنية فوق مرتفعات تتناقص حركتها المنتوجة مع شواطئ بروفنس القاحلة في فرنسا "[5].

---

[1] حنيفي هلايلي:المرجع السابق، ص:154 .

[2] محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري،شركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، (د،ط)،1972، ص:58.

[3] حنيفي هلايلي: المرجع نفسه، ص:154.

[4] وليم سنبسر:الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق عبد القادر زبادية، القصبة لنشر والتوزيع، الجزائر،(د،ط)، 2006، ص:136.

[5] مبارك الميلي :المرجع السابق، ص:313.

وإن ما يميز الحياة الزراعية في العهد العثماني، هو أن العائلة كانت تشكل الوحدة الإنتاجية والاستهلاكية في الوقت نفسه مع وجود استثناء بسيط، حيث نجد بعض الأراضي تنتج من أجل السوق، كما هو الحال في فحص مدينة الجزائر والأراضي المحيطة بالمدن، التي تنتج الخضر والفواكه. و لكن القاعدة العامة للإنتاج هي لإشباع حاجات الأفراد العائلة، أما الإنتاج من أجل السوق فيأتي في المرتبة الثانية، وهو مرتبط بتحقيق الفائض و الحصول على المنتجات الصناعية أو الزراعية خارجة عن الاختصاص الفلاحين، نتيجة اختلاف الظروف الطبيعية، وضرورة توفير ما يجب دفعه من ضريبة نقدية [1].

أما عن الوضع الصناعي في الجزائر فلقد كان مزدهرا خلال السنوات الأولى للعهد العثماني، وذلك بفضل المهاجرين الأندلسيين الذين استحبوا مهاراتهم الحرفية التي طوروها في بلادهم المفقودة[2] .

ولقد تمثلت أهم الصناعات اليدوية التي انتشرت في المدن الجزائرية كالتالي: اشتهرت قسنطينة بدباغة السروج والحلي، بينما اشتهرت مدينة الجزائر بصناعة الأحذية و الشواشي واشتهرت مناطق جرجرة بالحدادة والصناعة الأسلحة والحلي الفضة، بينما اشتهر الأطلس الصحراوي بالبرانس و الزرابي والحصر، واشتهت تلمسان بأغطية الصوف وهذه الصناعات في غالبها اشتهر بها اليهود والأندلسيون [3].

وإن الصناعة في الجزائر كانت منظمة تنظيما دقيقا ومحكما، إذ كان جميع الحرفيين منخرطين في نقابات حسب التخصص، حيث كان لكل حرفة أمين وكانوا يخضعون إلى رئيس هذه مهنة وهو الأمين[4]، والذي يرجع إليه لحل مشاكلهم وجميع الأمور المتعلقة بمهنتهم، فكان

(1)أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص:151.

(2)بشير بلاح :المرجع السابق، ص:24 .

(3)المرجع نفسه، ص:24.

(4)عمار عمورة :المرجع السابق، ص:234.

هناك أمين الدباغين وأمين الخياطين والحدادين ..الخ، وكان أيضا لكل حرفة من الحرف شارع أو سوق يسمى باسمها فهناك سوق خبازين وسوق النحاسين و الشماعين..الخ [1].

وتتحكم مدينة الجزائر في إنتاج بعض المواد المصنوعة في المغرب إحداها صناعة الشاشية، و السلال العسف المصنوعة من الجريد النخيل، والحصر المصنوعة من الديس التي تقوم بنسيجها قبيلة بني عباسة، وأيضا في صناعة الماء الزهر المستخرج من النباتات الجزائرية، وكان النساري أحسن أنواعها، والذي كان يستخرج من زهر البليدة الأبيض[2]. ولقد كانت الصناعة الجزائرية تعتمد على المواد الأولية المتوفرة كالأصواف والجلود والأخشاب[3]، بإضافة إلى العديد من الصناعات المتنوعة من أمثلتها الصناعة المعدنية على سبك المدافع وتحضير البارود بالجزائر وقسنطينة وبناء السفن الخشبية، التي تركزت بميناء الجزائر وتخصص فيها الأسرى المسحيين [4].

ولكن رغم تنوع مصنوعات الجزائر إلا أنها لم تتمكن من منافسة المصنوعات الأوروبية، ولا حتى المغربية والتونسية، ولقد أدت المنافسة التي تقوم بها المصنوعات المستورة إلى تدهور المصنوعات الجزائرية، و ساعدت هذه المنافسة في غلاء أسعار المصنوعات الجزائرية، وإن عدم انتهاج الحكومة لسياسة حماية جمركية، العمل على تشجيع الاستيراد الخارجي وهذه الأمور كلها أدت إلى التدهور الصناعي في الجزائر وعدم تطوره[5] .

أما فيما يخص التجارة الجزائرية فلقد كانت المبادلات التجارية محدودة، وذلك لضعف الإنتاج وضيق الأسواق، وكذا انخفاض الدخل الفردي وقلة المواصلات وفساد الإدارة، ولكن هذا

---

(1) عمار عمورة:المرجع السابق، ص: 235.

(2)وليم سنبسر :المرجع السابق، ص:145 .

(3)حنيفي هلايلي:المرجع السابق، ص:158 .

(4)بشير بلاح: المرجع السابق، ص:25.

(5)أبو القاسم سعد الله:المرجع السابق، ص:155.

كله لم يمنع أن تنشأ هناك أسواق الأسبوعية والموسمية كانت تباع فيها المنتوجات الزراعية والحيوانية، ولقد كانت تتم المبادلات السلع إما بالنقود أو بالمقايضة[1] .

وإلى جانب هذه الأسواق الجهوية، هناك الأسواق المقامة عند مدخل كل مدينة من المدن الكبرى، ويتم الاتصال بين هذه الأسواق وبين الأسواق المتواجدة في الريف، إما بالاتصال المباشر أي بذهاب السكان الريف إلى الأسواق المدينة، أو بالاتصال غير المباشر عن طريق الوسطاء من التجار، الذين ينتقلون بين الأسواق المحلية ليشتروا المنتوجات الزراعية وغيرها ويبيعوها في الأسواق المدن، ولكن كما سبق وقلنا أن عدم توفر المواصلات الجيدة أدى إلى عدم تطور هذه العلاقات التجارية بين تلك الأسواق وعدم القدرة على إنشاء المراكز التجارية [2].

أما بالنسبة للتجارة الخارجية فهي لم تكن بأحسن حال منها، وذلك بسبب قلة الإنتاج المحلي واحتكارها من طرف الحكومة التي فرضت قيودا شديدة على التصدير، بالإضافة إلى الدعاية الأوروبية التي أساءت إلى سمعة التجار الجزائريين، و لقد كانت هذه المبالات التجارية في الأساس مع الدول الأوروبية، ثم فيما بعد مع المغرب وتونس والأقطار العثمانية [3].

وفيما يخص المواد التي كانت تصدرها الجزائر نحو الدول الأوروبية نذكر منها القمح والشعير، والمواشي، والزيت، والعسل، والعنب، والتين، و التمور، والصوف، والشموع، والجلود وبينما كانت تستورد المواد الكمالية، كالشاي، والورق، و الزليج، والعتاد الحربي من اسكندنافيا، والرصاص، والأقمشة القطنية من إسبانيا [4].

و تتم هذه العملية التجارية تحت رقابة الدولة، مقابل وضع حقوق الجمارك، وكانت هناك قناصل للدول الأوروبية ترعى المصالح التجارية لدولها [5].

---

[1]عمار عمورة:الموجز، المرجع السابق، ص:106.

[2]مبارك الميلي:المرجع السابق، ص:313.

[3]بشير بلاح :المرجع السابق، ص:26.

[4]عمار عمورة :المرجع نفسه، ص:109 .

[5]حنيفي هلايلي :المرجع السابق، ص:161.

وقد تميز الميزان التجاري بالأرباح والرواج الكبير إلى غاية أن ارتبطت الجزائر باتفاقيات مع الدول الأوروبية، وتراجع نشاطات الأسطول، و بدأ العجز يطرأ عليه وقد أورد "**وليام شالر**" عن سجلات التجارة بمدينة الجزائر سنة 1822 أن قيمة الصادرات بلغت في ذلك العام 273000دولار إسباني، والواردات 120000دولار والعجز بـ927000دولار، ولقد استطاع اليهود السيطرة على هذا النشاط، وحازوا على نفوذ كبير أواخر العهد العثماني بفضل ذلك [1].

---

[1]بشير بلاح:المرجع السابق، ص:161.

الفصل الأول:

الهجرة الأوروبية

نحو الجزائر

أولا:أسباب الهجرة الأوروبية نحو الجزائر

ثانيا:السياسة العقارية ودورها في تفعيل الهجرة

ثالثا: ردود الفعل الجزائريين تجاه الاستعمار والسياسة الاستيطانية

تمهيد:

إن المتطلع للسياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر، يرى أنها أرادت من هذه السياسة طمس معالم المجتمع الجزائري، وذلك من خلال تبنيها لسياسة تهجير الأوربيين والفرنسيين للجزائر، من أجل ضمان بقائها في الجزائر، لأن بقاأها كان يتطلب وجود هذه الجماهير الأوروبية التي ستكون اليد المساعدة للجنود الفرنسيين في السيطرة على الجزائر وثرواتها، وأيضا لأنها ستكون الأداة الفاعلة لاستغلال الثروات الجزائرية، التي سيستفيد منها الاقتصاد الفرنسي أولا وهؤلاء القادمين ثانية، وإن العدد الهائل من هذه الجماهير الأوروبية التي هاجرت إلى الجزائر في الفترة الاستعمارية، قد يدعو إلى طرح عدة الأسئلة منها ما هي الدوافع التي أدت بهم للهجرة للجزائر؟ و ما هو الدور الذي لعبته السلطات الفرنسية في تفعيل هذه الهجرة و إنجاحها؟ وكيف كان رد الشعب الجزائري منها؟

في هذا الفصل سنحاول الإجابة عن التساؤلات التي قد تطرح بخصوص هذه السياسة.

أولا :أسباب الهجرة الأوروبية نحو الجزائر.

وفي البداية سنحاول إعطاء تعريف للهجرة، إن الهجرة كلفظة مشتقة من مصطلح الفرنسي émigration والتي تعني فعل مغادرة البلد الأصلي، وتجد هذه الكلمة أصلها في اللاتينية من مصطلح immigrare، وتعني المجيء إلى أو الولوج إلى، وهي كلمة مركبة من جزئين im وmigrare والذي يعني تغيير مكان الإقامة [1].

وظهر اسم فاعل لها أي مهاجر والتي جاءت باللغة الأجنبية بـ éphémérides و تعني الشخص الذي هاجرة إلى بلد الأجنبي، وبينما كان الفعل هاجرة يعني الدخول إلى بلد الأجنبي، وقد تم تخصيص معناه في اللغة الفرنسية وفق علاقته مع فعل émigrer [2]. والهجرة على وجه العموم تعني دخول جماعة من الأشخاص لا ينتمون إلى نفس البلد أتوا إلى بلد أخر، أتوا

[1]كريسطال بانصونا:الهجرة، ترجمة سعيد بن هاني،(د،د،ن)،(د،ب)،(د،ط)،(د،س)،ص:3.

[2]المرجع نفسه، ص:3.

بغرض الإقامة أو العمل لفترة طويلة، ومن هنا ظهرت عبارة سياسة الهجرة وهي مجموعة من القوانين تقيد وتراقب الهجرة تراقب وتحدد الهجرة[1].

وأما عن سبب هجرت هذه الجالية فهي تعود لتلك المحفزات التي قامت بها السلطات الفرنسية لجلب هذه العناصر الأوروبية للجزائر، والتي سنفصلها في العنصر الموالي، و من الأسباب أيضا التي أدت للهجرة في هذه الفترة هو ظهور الحركة الرومانتيكية[2]، التي شملت كل المجالات من الأداب والعلوم وحتى السياسة، ولقد كانت القومية[3] هي أحد مقومات هذه الحركة[4].

و كانت اهتمامات هذه الحركة هو البحث عن المجهول، و حب المغامرة والإطلاع وقد شجع احتلال الجزائر زعماء هذه الحركة للممارسة مبادئ حركتهم، وذلك للإطلاع عن أخبار ومعالم الشرق وكنوزه[5].

ومن بين الأسباب القوية والتي تعد سببا في الاستعمار الحديث والهجرات الأوروبية هي الثورة الصناعية، وما ترتب عنها من زيادة في رؤوس الأموال، و الحاجة إلى المزيد من المواد الأولية، وأيضا البحث عن الأسواق لتغطية فائض إنتاجهم، فكانت الجزائر عندئذ منفذا مثاليا

---

(1) كريسطال بانصونا :المرجع السابق، ص :3.

(2) مذهب أدبي ظهر على أنقاض المذهب الكلاسيكي، ولم يتم لهذا المذهب الانتصار إلا بعد أن هوجمت حصون المذهب الكلاسيكي على يد أدباء وفلاسفة من دعاة التجديد، ومن مبادئها عدم تقليد نماذج اليونانية والرومانية التي كانت تتبعها حركة كلاسيكية، أن أساس الإبداع يكون نابعا من مبدئها الأساسي وهو الحرية، فأنصار هذا المبدأ يؤمنون إيمانا قويا بالانطلاق والتحرر حتى ترتاد النفس أفاقا واسعة ورحيبة .

(3) يصعب إعطاء تعريف واحد قصير لكلمة القومية وذلك يعود لاعتقادنا إلى أن كل أمة من أمم قد عبرت عن نفسها بشكل يخالف الأخرين كما لأنها تغيرت وتعدلت بمرور الزمن، فالقوميات الأمريكية لا تشابه القوميات الأوروبية والأسيوية مشابهة تامة لفقدانها الأصول التاريخية العميقة ولاختلاف ظروفها المادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، بالإضافة إلى العوامل التاريخية المتباينة التي دخلت في تكوين كل أمة وفكرتها، فتأخر الوحدتين الألمانية والإيطالية من حيث الزمن واختلاف تاريخهما، جعل قوميتهما تختلف نوعا ما عن القوميتين البريطانية والفرنسية اللتين سبقتهما، ونرى أن الشعور القومي الذي ظهر في فرنسا الثورية بين 1789–1790والذي تأثر بتفكير القرن 18 كان أشد إنسانية من شعورها القومي في سنة الإرهاب 1793.

(4) أبو القاسم سعد الله: أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، لبنان، (د،ط)، م2، ج5، ص:130.

(5) المرجع نفسه، ص:130.

جديدا لليبرالية الفرنسية المسيطرة على رأس المال ومقاليد الثورة الصناعية، ولذلك انهار على الجزائر سيل من الأدباء والشعراء والرسامين، و المغامرين والصحفيين بحثا عن المجهول الذي كانوا ينشدونه [1].

ومن أسباب الهجرة أيضا بروز فكرة مفادها أن الأراضي والأوطان غير الأوروبية شاغرة من الحضارة، فهي ملائمة للاستعمار، لذلك توجب عليهم حمل هذا الواجب الإنساني المتمثل في إعمار المواطن الشاغرة ومحاولة نقل الحضارة الأوروبية والمسيحية إلى شعوب العالم المتخلف حضاريا وعلميا [2]. بالإضافة إلى الزيادة في عدد السكان في القارة الأوربية خلال القرن 18وبدايات القرن19 ميلادي أدى إلى ضرورة الهجرة إلى مناطق خارج القارة، و باحتلال الجزائر كانت الفرصة الذهبية فجاءت الآلاف من الأوربيين إلى الجزائر لإنقاص من أزمة ديغرافية في بلدانهم[3] .

هذا بالنسبة للأسباب التي أدت بهم للهجرة بشكل عام، أما عن الأسباب التي دفعت بكل عنصر من العناصر المكونة لهذه الجالية الأوروبية في الجزائر فقد كانت كالتالي:

تعد الجالية الإسبانية أكثر جالية من حيث العدد والأهمية إذ استطاعت أن تكسر المعادلة الاستعمارية، حيث تمكنت من جعل عددها يفوق عدد الفرنسيين بالغرب الجزائري خصوصا في وهران، فعلاقة إسبان بالغرب الجزائري قديمة جدا أي منذ القرن 16 حيث استطاعت إسبانيا احتلال وهران قبل أن يقوم الأتراك بطردهم منها، وبالإضافة إلى المحفزات التي قامت بها السلطات الفرنسية لتحفيز الهجرة، فقد كانت هناك أسباب أخرى خاصة بإسبانيا كدولة تمثلت في عدم استقرارها سياسيا، وكثرة الحروب والصراعات والانقلابات، وأشهرها

---

(1) أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص:130.

(2) عميراوي أحميدة : من تاريخ الحديث، دار الهدى، الجزائر، ط1،2009، ص:71.

(3) جمال قنان: التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية وتسلطية،أعمال الملتقى الدولي حول الاستعمار بين الحقيقة والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،(د،ط)،2007، ص:47.

الحروب الكارلسيةcarlistas ، وحروب الجمهورية الأولى 1873، وتعاقب الحكومات عليها فلم تعد قادرة على حل مشاكلها العويصة[1].

وبالإضافة إلى تلك الحروب الداخلية فقد دخلت في حروب خارجية كالأزمة الكوبية، والتي أدت إلى حربها مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك سنة 1898، وهو النزاع الذي أفقدها آخر مستعمراتها هذا من الجانب السياسي [2].

أما من الجانب الاقتصادي فإن إسبانيا لم تعرف تقدما صناعيا كباقي الدول الأوروبية أخرى، إذ لم يتعدى نظامها الاقتصادي الإطار التقليدي، واستغلال المناجم باستثناء مقاطعة كتالونيا التي كانت بها بعض الصناعات لاسيما صناعة النسيج، وهو ما يفسر قلة الهجرة الكاتالونية إلى الجزائر، ومن الأسباب أيضا النمو الديمغرافي السريع الذي شهدته إسبانيا، حيث بلغ عدد سكانها 11مليون نسمة خلال سنة 1900، هذه الزيادة الديمغرافية أدت إلى مشاكل عمرانية، إذ حدث هناك اختلال في التوازن بين الكثافة السكانية والانعدام القدرة على تلبية حاجات المجتمع الضرورية ونتج عن هذا الأمر ارتفاع في عدد البطالة[3] .

وعدم الاستغلال الأراضي الزراعية الشاسعة التي كانت تمتلكها إسبانيا بسبب عدم تطور في الإمكانيات المساعدة لذلك، هذا الأمر حال دون أي تطور لإسبانيا في هذا المجال الشيء الذي خلق مشكل النزوح الريفي، واكتظاظ المدن وزيادة على ذلك الأزمات الزراعية الخاصة بالأندلس[4] .

بالإضافة لذلك نجد الأمراض والأوبئة التي أدت بحياة الكثير من الإسبان خاصة في المناطق الجنوبية الشرقية، وقد حصدت الكوليرا في سنة 1833 ما يقارب 1000 شخص سنة

---

[1]حياة قنون:الجالية الإسبانية العقارية الفرنسية بالغرب الجزائري1830–1900،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د،ط)،2007، ص:193.

[2]المرجع نفسه، ص:194.

[3] المرجع نفسه، ص:194 .

[4]المرجع نفسه، ص:195.

1853، وليظهر الوباء للمرة الثالثة في سنة 1855 ويؤدي إلى وفاة 230ألف شخص، كما ظهرت الحمة الصفراء من جديد 1870 والكوليرا سنة 1885، والتي أدت إلى وفاة 150ألف شخص، وهذه باختصار نقاط المهمة والبارزة التي كانت طاردة للإسبان من بلدهم وأدت لهجرتهم إلى الجزائر [1] .

أما عن أسباب التي أدت بالألمان إلى الهجرة إلى الجزائر، فقد كان البحث عن المستقبل الأفضل خارج وطنهم، خصوصا بعد امتيازات التي منحتهم إياها السلطات الفرنسية هذا ما دفعهم لتخلي عن البقاء في بلدهم والهجرة للجزائر، واستطاعوا قبول هذه التضحية من أجل مستقبل أطفالهم[2].

وبينما كانت الأوضاع الاقتصادية المزرية في إيطاليا، وانتشار البطالة سببا في هجرة الإيطاليين إلى الجزائر [3].

أما عن مالطيين فقد كان قدومهم إلى الجزائر عندما كانوا رعايا بريطانيين، لذلك تركوا بلادهم هروبا من وضعهم المعيشي المزري، الذي عانوا منه كثيرا، فكان تعمير الجزائر فرصة هامة بالنسبة لهم خصوصا في نهاية القرن 19 والقرن 20، ولقد حملوا معهم تقاليدهم وثقافتهم التي كسبوها عبر العصور [4].

[1]حياة قنون: المرجع السابق، ص:195.

[2]توفيق صالحي : المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال حقبة كولونيالية (1838–1962) ، ماجستير، جامعة منتوري، 2009، ص:65.

[3] المرجع نفسه، ص:65.

[4] المرجع نفسه، ص:63.

ثانيا:السياسة العقارية ودورها في تفعيل الهجرة .

مارست فرنسا بعد احتلالها للجزائر السياسة الاستيطانية، لاعتبارها أنجع طريقة لبقائها واستمرارية تواجدها في الجزائر، لذلك لم تتردد أو تتأخر في مباشرة عملية السلب والنهب الأملاك الجزائرية، ومن أجل تقنين هذه العملية قامت بسن مجموعة من القوانين العقارية، وذلك منذ الشهور الأولى للاحتلال.

لذلك قام الحاكم الأول للجزائر الجنرال كلوزيل، بالإقدام على أول خطوة لهذه السياسة العقارية، من خلال القرار الصادر يوم8 سبتمبر1830، والذي ينص على إنشاء قطاع أملاك الدولة تحت تسمية الدومين، وقد قام بضم الأراضي التي كانت تابعة للأتراك المتواجدين في الجزائر[1]، والتي كانت مقسمة على الشكل التالي: أراضي حكومة البايليك، أراضي الأوقاف الإسلامية ذات المساحات الشاسعة، وأراضي القبائل وأراضي العرش وأراضي الفردية التي تعود ملكيتها للأفراد وأراضي موات أو ما تسمى أراضي البور[2].

وقبل ذلك كانت فرنسا قد أحرقت جميع وثائق ملكية الأراضي، من أجل نقل ملكية لها من خلال عدة إجراءات ومن بينها الإجراء المذكور، وهذا ما جاء في نصه "إن كل الدور ودكاكين والمخازن والحدائق والمحلات والمؤسسات، مهما كانت، التي كان يشغلها الداي و البايات والأتراك الذين خرجوا من إيالة الجزائر أو التي يشغلها الآن أناس آخرون باسمهم

---

[1] أبو القاسم سعد الله:الحركة الوطنية الجزائرية (1830–1900)، دار الغرب الإسلامي، لبنان،ط1992،4،ج1، ص:74.

[2] جمال بلعيدي:السياسة العقارية إبان فترة احتلال، ملتقى الوطني الثاني، حول العقار في الجزائر إبان احتلال 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين،(د،ط)،2007، ص:42.

بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة (أوقاف)"، وهي بالطبع لا تخص الأتراك بل كان الجميع يساهمون فيها.[1]

ولكي يزيد هذا القرار اضطهادا وظلما، أعطى للأفراد الحق في مادته الثالثة استظهار الوثائق التي تثبت ملكيتهم للأراضي في ثلاث أيام فقط، وإذ لم يأتي بها المالك فإن السلطات الفرنسية سوف تقوم بمصادرتها [2]، وبطبيعة الحال لن يستطيعوا المجيء بها، وذلك لصعوبة البيانات التي يجب إحضارها أولا، وثانيا لأن معظم أصحاب الأملاك كانوا غائبين عنها، وأيضا لقلة الوقت الممنوح لذلك، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا القانون، وكان هذا من أحد الإجراءات العقارية التي أصدرت في الأشهر الأولى للاستعمار[3].

ومن القرارات التي أصدرتها السلطات الفرنسية أيضا، هي قرار مصادرة أملاك الوقف وذلك لما كانت تتميز به هذه الأملاك من ثروة، وكذا في محافظتها على توازن وترابط المجتمع الجزائري، وأيضا لدورها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما جعل السلطات الفرنسية تقوم بمحاربتها ومصادرها، من خلال القانون صادرة في7 ديسمبر 1830، والخاص بمصادرة جميع الأوقاف، و هذا القرار يعتبر مكمل ومعدل للقرار السابق[4].

و أوقاف الجزائر كانت قد تنوعت، حيث نجد منها أوقاف مكة والمدينة والتي بلغ عددها1419، ونجد أيضا أوقاف الجامع الكبير التي قدرت بـ 1558وقف خيري، وأوقاف سبل

---

[1]عمارعمورة :الجزائر بوابة تاريخ، المرجع السابق، ص:276.

[2]جلول شيتور: العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د،ط)، 2007، ص:210.

[3]صالح حمير: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر1830–1930،رسالة دكتورا، قسم تاريخ وعلم الآثار، جامعة الحاج لخضر باتنة،2014، ص:33.

[4]بشير بلمهيدي علي: السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية اتجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر، ملتقى وطني أول حول العقار إبان احتلال الفرنسي 1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، (د،ط)،2007، ص:212.

الخيرات والتي كانت تتوفر على331وقف خيري، وأوقاف الأندلس والتي كانت قد تجاوزت101وقف، وأوقاف الزوايا والأضرحة وهي كثيرة حتى بلغ عددها في مدينة الجزائر 18 وقف، و أوقاف الأشراف، والانكشارية، وأوقاف الطرق العامة، وأوقاف عيون المياه [1].و قد احتج العديد من سكان المدن الجزائرية، تعبيرا عن رفض هذا القرار الذي اعتبروه مساسا لرمز ديني، وأيضا نقضا لعهود المبرمة مع الداي [2].

في حين أن السلطات الفرنسية لم تعر هذا الاحتجاج أي انتباه، وطبقت هذا القرار، إلا أنها أبقت على وكلاء هاته الأوقاف ليقوموا بجمع الأموال، كما أنهم قاموا بوضع مفتش لمراقبتهم. وإن ما يميز هذا القرار هو عدم قدرة السلطات على تنفيذه كله في كل المدن وبنفس طريقة، إذ لم تستطع تنفيذه في مدينة الجزائر، في حين استطاعت فعل ذلك في وهران وعنابة [3].

ويمكن أن نلخص سبب الفشل في تنفيذه، إلى الاحتجاج الذي أبداه السكان على هذا القرار واشتداده فخافت السلطات أن تتحول إلى ثورة مسلحة، و أن شروع في إصدار هذا القرار كذلك دون أي خطة مدروسة ومسبقة، أي أنه لم يخطط له جيدا ولا لنتائجه وعواقبه أو كيفية تفاديها، وأيضا عدم استقرار الإدارة الفرنسية العسكرية، و بعد الحكم المركزي في باريس الذي لم يكن مطلعا على ما يجري في الجزائر كان سببا من أسباب فشله أيضا، ومع ذلك فلقد استطاعت السلطات الحجز على أوقاف الطرق، و أوقاف العيون وذلك بحجة أن أمنائها لم يكن لهم القدرة كافية للقيام بهذا العمل[4] .إذن فالبداية كانت في 8سبتمبر 1830 حيث كانت مصادرة أملاك موظفي الدولة، وثم أوقاف مكة والمدينة.

---

[1]عمار عمورة : المرجع السابق، ص:276.

[2]أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية،المرجع السابق، ج1، ص:75.

[3]موسى عاشور:أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف على أوقاف، ملتقى الوطني أول حول العقار إبان احتلال الفرنسي1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،(د،ط)،2007، ص:77.

[4]صالح حمير: المرجع السابق، ص:37.

ويمكن أن نحدد الغاية من هذه المصادرة في الهدفين خافت فرنسا من تحققهما، إذ أن بقاء هذه الأملاك بأيدي مالكيها، سيتحولون إلى قياد ذو قوة سياسية معادية لفرنسا ورافضين للتواجد الأوروبي وهذا ما تخافه فرنسا هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن بقاء هذه الأملاك عند أصحابها يحول دون الامتلاك المستوطنين لأي عقار أو لأي قطعة أرض، حيث سيكون من الصعب بيع وشراء هذه الأملاك للأوروبيين مادامت بأيدي أصحابها، ولكن عملية المصادرة هذه جعلتها(أملاك) تحت سلطة الدومين فأصبح الأوروبي يستطيع الحصول على هذه الأملاك بكل سهولة، و تعطى له العديد من الضمانات، وبعد ذلك يعفى من أي شيء ما عدا دفع فائدة صغيرة للدولة [1].

وإضافة إلى القرارين السابقين هناك أيضا أمرية فاتح نوفمبر 1844 التي أثبت شرعية ما يملكه المستوطنون من قبل، وقررت أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الحبوس فكرة لم تعد لها تأثير على الممتلكين الأوربيين[2]، وقد أكدت أمرية 21يوليو 1846 أمر السابق، وهو ضرورة حيازة وثائق الملكية على كل مالك أرض جزائري، فهي جاءت لتتمم نقائص أمرية 1844، حيث أن كل العقود الملكية الفلاحية يجب أن تكون تحت المراقبة والفحص، وأيضا أن الأراضي التي لا يقدم صاحبها سندات الملكية، فإنها ستصبح تابعة للدولة والملحق رقم 1سيبين عدد الأراضي التي تمت مصادرتها من خلال هذه الأمرية[3].

وبعد ثورة 1848 التي أدت إلى زيادة تهجير الآلاف من الفرنسيين للجزائر، الأمر الذي تطلب إيجاد أملاك عقارية لهؤلاء القادمين الجدد، ومن أجل ذلك لجأت السلطات إلى جملة من

---

(1)أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص :76.

(2)ابن داهة عدة: الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962 ، ط خ وم، الجزائر،2008، ج1، ص :317.

(3)عبد المجيد بوجلة: مصادر الأرض وحركة الاستيطان دراسة في الفكر الماريشال بيجو،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830–1962، منشورات وزارة المجاهين، الجزائر، (د،ط)، 2007، ص:81 .

القوانين منها قانون 16 جوان1851[1] الذي يقضي بتنظيم المعاملات العقارية في التراب الجزائري كاملا[2].

و بالإضافة إلى هذه القرارات جاء قرار آخر في 30أكتوبر 1858 أخضع الأوقاف لأحكام المعاملات العقارية المطبقة على المسلمين واليهود، وكان ذلك يعني دخول الوقف نهائيا في مجال التبادل العقاري حسب أحكام القانون الفرنسي، وهذه كانت أهم القوانين العقارية (تعسفية) التي أصدرتها السلطات في السنوات الأولى [3].

ولم تكتفي السلطات بهذه القوانين فقط، بل إنها قسمتها إلى مراحل، كي تتحصل على أهدافها، ومن القوانين التي ظهرت خلال الفترة الممتدة من1851إلى1870، نجد قانون الحصر الخاص بأراضي العرش خصوصا، بعد الأمور التي جاء بها القانون السابق (16جوان 1851) القاضي باعتبار الدولة هي مالك الرقبة على أراضي العرش وأن الفرد والقبيلة ليس لها سوى حق الانتفاع بأراضي العرش فقط [4].

و سياسة الحصر مبنية على فكرة مفادها أن القبائل تقوم باستغلال أراضي لا تتناسب وعدد أعضائها وحاجياتهم، فهي على حسب رأيها تقوم باستغلال مساحات أكبر من حاجياتها، ولذلك كان يجب القيام بحصر سكان القبيلة في جزء من أراضي العرش يتماشى وحاجاتهم الضرورية، وأما الباقي فهو يعود للدولة باعتبارها مالك الرقبة على هذه الأرض، و بهذه

---

[1]وكان يحتوي على 5فصول، أول حول الدومين الوطني، والثاني حول دومين المقاطعات والبلديات، وثالث حول ملكية الخاصة، وبينما الرابع حول نزع الملكية والاحتلال المؤقت لأجل المصلحة العامة، أما الفصل أخير فهو يخص جملة من إجراءات منها المتعلقة بإنجازات العمليات التي أقرتها أمرية 21 جويلة 1846 ويحتوي على 23 مادة مقسمة على الفصول الخمس

[2] الطاهر ملاخسو: نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر1830–1962، ملتقى الوطني أول حول العقار إبان احتلال الفرنسي1830–1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،(د،ط)، 2007، ص:34.

[3]بشير بلاح:المرجع السابق، ص:159 .

[4]حمير صالح:المرجع السابق، ص:105.

السياسة يكون قد تم اختراق القبيلة تدريجيا من طرف السلطات الفرنسية، وتم السماح بدخول المعمرين وتوغلهم داخل القبيلة في الأجزاء العائدة للدولة داخل أراضي العرش[1].

و قد تم تطبيق سياسة الحصر هذه على أراضي العرش و أراضي الرعي على حد سواء، وقد ذكرت بعض المصادر الفرنسية بأن الكثير من الأهالي كانوا يرغبون في تطبيق نظرية الحصر ليتخلصوا فقط من تعسف الحكام، وأن الأهالي الذين خضعوا لعملية الحصر لم يعانوا تقريبا من المجاعة عام 1866، ولكن هذه السياسة أدت إلى سلب أخصب الأراضي من الجزائريين ما أدى إلى إفقارهم[2].

ولقد تمت معارضة هذه السياسة من قبل العديد من ضباط المكاتب العربية الذين أوضحوا بأن هذه السياسة ستؤدي إلى سلب الأهالي من أفضل ما يملكون من الأراضي، لذلك سعوا لدى الدوائر السياسية بباريس لتخلي عن هذه السياسة، ولقد نجح مسعاهم حيث تم إيقاف سياسة الحصر وتم وضع حد لها في سنة 1861 [3].

وبعد هذا القرار الذي كان عبارة عن تجربة فاشلة من قبل السلطات الفرنسية، وذلك للاحتجاج الضباط الفرنسيين أنفسهم عليه، جاء قانون أخر، وهو قانون سيناتوس-كونسيلت 1863 الذي صدر في 22 أفريل، حيث أمر الملك نابليون الثالث بإصدار قانون يحل مسألة العقار في الجزائر، ونزولا عند رغبته تم إنشاء قانون سيناتوس كونسلت في مارس 1863 و قد تم عرضه على مجلس الشيوخ، وثم تمت الموافقة والإعلان عليه في 22 أفريل 1863 وكان يضم[4] سبعة فصول [1].

---

[1] حمير صالح :المرجع السابق، ص :105 .

[2] المرجع نفسه، ص:106.

[3] المرجع نفسه، ص:112.

[4] وتناول فصل أول، إن تعلن القبائل المالكة للأراضي التي تنتفع بها بصفة وتقليدية مهما كان سند ذلك، وأما فصل الثاني فقد تناول كيفية تطبيقه أما الفصل الثالث يحدد المناطق وكيفية تقسيم وغيرها، و الرابع ويضم إلزامية دفع رسوم وضرائب للدولة ، وأما الخامس ينص على احتفاظ حقوق الدولة في ملكية أراضي البايليك وحقوق أفراد في أراضي الملك، و تناول السادس إلغاء

و كان لهذا قانون مجموعة من الأهداف، منها هدف مادي و المعني بتسهيل عملية انتقال الملكية من الجزائريين إلى المعمرين نظرا لاختلال التوازن الاقتصادي بينهما، مع العلم أن الحالة المادية بين المعمرين والجزائريين كانت في تباين كبير جدا، حيث كان المعمرون أغنياء جدا، في حين كان الجزائريون عكس ذلك تماما، وهذا ما سهل عملية شراء العقارات من طرف المعمرين [2]، أما الهدف الثاني وهو هدف سياسي الاجتماعي تمثل في القضاء على التماسك والترابط الاجتماعي والعائلي الذي كان سائدا [3].

وكل هذه القوانين أدت إلى تزايد الأملاك المعمرين وقوتهم في هذه المرحلة من الاحتلال، ولقد حاولت السلطات بعد تلك المجاعات التي أصابت الشعب الجزائري إلى وضع عدة مشاريع عقارية لمحاولة تخفيف عنهم، إلا أنها فشلت في ذلك، خصوصا بعد فشل مشروع حماية الملكية الأهلية التي لا تباع ولا تشترى، الذي قام بمعارضته المعمرون بشدة، و بقوا يعملون على نظام 1897 حتى سنة 1930، وتمت استمرارية انتقال الأراضي من الجزائريين إلى المعمرين و سيظهر جدول1 في ملحق رقم 1 ذلك [4].

وإضافة إلى تلك الترسانة من القوانين العقارية التي سبق ذكرها ظهرت العديد من القوانين العقارية منها قانون 13 سبتمبر 1904، متكون من 34 مادة والتي تتعلق بتنظيم حيازة الأراضي وملكية الأراضي منها البيع والشراء، والبيع بالمزاد العلني والبيع بالتراضي، وكذلك امتياز المجاني وذلك حسب حالات معينة[5].

فقرتين ثانية وثالثة من قانون 16 جوان 1851 حول تأسيس الملكية في الجزائر ،أما الفصل الأخير فقد تناول إبقاء على أحكام قانونية أخرى التي جاء بها قانون 16 جوان 1851.أنظر إلى صالح حمير، ص:116

[1]مصطفى الأشرف: الجزائر امة ومجتمع،تر،حنيفي بن عيسى، دار القصبة لنشر توزيع، الجزائر،(د،ط)، 2007، ص:13.

[2]جمال بلعيدي :المرجع السابق، ص:47.

[3]المرجع نفسه، ص:47.

[4]صالح حمير :المرجع السابق، ص:222.

[5]المرجع نفسه، ص:226.

وهذا القانون كان بمثابة أكبر العراقيل التي تحول وتعيق انتقال الأراضي للجزائريين، في حين كان يعمل على تسهيل وتذليل الصعوبات لانتقالها إلى المعمرين بشتى الطرق والوسائل، وبهذا قد قمنا بذكر أهم القوانين العقارية التي صدت من 1830–1904 ذلك طبعا حسب فترة دراستنا، ولكن كانت هناك أيضا مجموعة من القوانين الأخرى، وفي الملحق رقم 2 سنوضع تقلص أراضي الزراعية من مسلمين و انتقالها للمعمرين [1] .

الخلاصة

وباختصار أن ما يمكن أن نستنتجه من هذه السياسة العقارية، أقل ما يقال عنها أنها مجحفة وظالمة ومستبدة لحقوق أصحاب الأرض، الذين كانوا عرضة لأبشع أنواع الاغتصاب ونهب لصالح خدمة الاستعمار والسياسة الاستيطانية، لأن جل هذه القوانين جاءت لتعزيز الاستيطان ولتقوية موقع المعمرين لحثهم على البقاء، ولكي تزيد من نسبة الهجرة التي سيأتي بالمزيد من المعمرين الذين سيجدون كل ما يريدون بمجرد وصولهم إلى الجزائر، حيث أن أغلبهم كانوا حفاة عراة في أوطانهم وبمجرد القدوم إلى الجزائر يصبحون أصحاب الأملاك وأموال وذلك طبعا على حساب الشعب الجزائري .

[1] بن داهة عدة: المرجع السابق، ص:398.

ثالثا: ردود فعل الجزائريين من الاستعمار والسياسة الاستيطانية

أ/النضال السياسي:

في نظر الكثير من المؤرخين أنه لم يحدث وأن ظهر تكتل وتجمع في الرأي سوى في هذه الفترة(استعمار) بين أعيان والحضر[1] مدينة الجزائر، الذين رأوا في الحل السياسي السبيل الوحيد لخروج من هذه الأزمة، و قاموا بإقناع الداي حسين الباشا بتوقيع معاهدة الاستسلام[2]، ذلك لأنهم صدقوا أن فرنسا جاءت لتأديب الداي وتحريرهم من هذا العدو المغتصب على حد قولها، وستخرج بعد إتمام مهمتها، ولعل هذا راجع لقلة بعدهم السياسي ومدى استنارة أذهانهم في لعبة السياسة التي لا طالما كان الفرنسيون مهرة فيها[3].

و تولدت في هذه المرحلة ثلاث تيارات سياسية كان لكل منها أرائه ومصالحه و اتجاهاته وطموحاته، فكانت هذه التيارات تقريبا بمثابة الأحزاب الحالية، فكان التيار الأول هو التيار الوطني الذي يضم العناصر التي تنظر داخليا، وتعمل من أجل لمِّ الشمل ومحاولة الاستقلال والمصالح العامة، بينما التيار الثاني كان أصحابه موالين للتواجد العثماني ويريدون بقائه ويرفضون التواجد الفرنسي في الجزائر، في حين كان التيار الثالث

---

[1]وهم من أشراف وسكان المدن و مهاجري أندلس وهم يمثلون طبقة ثالثة بعد كراغلة وأتراك ،كانوا يملكون أراضي في سهل متيجة وبعض الأملاك في مدينة الجزائر نفسها ويمتهنون التجارة، لم يتقلدوا مناصب القضاء والإفتاء والكتابة ونحوها من المقاليد الثانويو ومهمة،أنظر إلى منطلقات و أسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، ص:186

[2] هي معاهدة موقعة بين داي حسين و جنرال دوبرمون وكانت تضم خمسة بنود ينص البند الأول على أن يسلم حصن القصبة والحصون الأخرى التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة إلى جيوش الفرنسية هذا صباح على ساعة 10 صباحا، وبند الثاني يتعهد قائد جنرالات حريته وكذلك جميع ثرواته الشخصية ،أما البند الثالث فينص أن الداي حر في انسحاب مع أسرته وثرواته الخاصة على مكان الذي يحده وسيكون هو و كامل أفراد أسرته تحت حماية قائد جنرالات الجيش الفرنسي وذلك طيلة المدة التي يبقاها في الجزائر وستقوم فرقة من الحرس بالسهر على أمنه وأمن أسرته، وأما البند الرابع فهو يضمن قائد الجنرالات نفس الحماية لجمع جنود المليشيا أما بند خامس فهو أن تبقى ممارسة الحماية المحمدية حرة كما أنه لن يقع أي اعتداء على حرية الكل من جميع ولا على دينهم وأملاكهم وتجارتهم وصناعتهم ونساؤهم يحترمن، انظر إلى حمدان خوجة المرآة، ص:171.

[3]أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية 1830–1900، دار الغرب إسلامي، لبنان، ط 1، 1992،ج 1، ص:102.

هو التيار مصلحي كانت مصالحه تتماشى مع التواجد الفرنسي في الجزائر، ولقد كان المستفيد الوحيد من هذا التواجد[1]. وإن ما يميز هذه التيارات أو هذه الأحزاب السياسية التي قامت، أنها لم تكن منظمة بالشكل الجيد كالترتيب الذي عليه الأحزاب في الوقت الراهن، كما أنها لم تكن ذات أهداف محددة وواضحة أو بعيدة الأفق بل كانت عكس ذلك تماما [2].

وفي هذه المرحلة ظهر ما يسمى بحزب المقاومة، وهو وليد لجنة المغاربة[3] بقيادة حمدان خوجة[4]الذي لعب دورا كبيرا في مواجهة الاستعمار الفرنسي، خصوصا بعدما تيقن أعضاء هذا الحزب بقاء الفرنسيين في الجزائر [5].

و بادر أعضاء حزب المقاومة بقيادة حمدان خوجة بمعارضة الاحتلال علنا، و كانت بداية المقاومة من خلال تلك العرائض التي قاموا بتقديمها إلى السلطات الفرنسية لتذكيرها بشروط معاهدة الاستسلام، والمطالبة بجلاء الجيش الفرنسي من الجزائر، و هذه العرائض كانت قد تعددت، ونجد من بينها تلك الرسالة الشخصية التي بعث بها حمدان خوجة إلى

---

[1]خيثر عبد النور وآخرون: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في حركة وطنية وثورة 1نوفمبر، طبعة خاصة وزارة مجاهدين، الجزائر،(د،ط)،2007، ص:188.

[2]المرجع نفسه، ص:188.

[3]تكون هذا تنظيم مباشرة بعد إتفاق 5 جويلية1830 الذي وقه داي حسين باسم حكومته ومع قائد حملة فرنسية ديبرمون وتزعم هذا الحزب حمدان خوجة صاحب كتاب المرأة، وهو تجمع يضم أعيان وتجار المدينة الذين كانوا على وعي بدورهم السياسي والوطني وبدراية بخبايا السياسة الفرنسية الخارجية وعلاقتها الدولية، فأعلنوا معارضتهم في شكل عرائض قدموها إلى سلطات الفرنسية في الجزائر وفرنسا، وإلى رأي العام العالمي المناهض لحركة الاستعمارية.أنظر إلى ناجي عبد النور:البعد السياسي في تراث الحركة الوطنية ،مجلة التراث العربي، عدد106، ص:28.

[4]هو كرغلي ينتسب أسرة عريقة من مدينة الجزائر ولد بالعاصمة سنة1773، وتوفي باسطنبول 1845 ،وامتهن بالتدريس وتجارة ،عينه حسين باشا مستشارا له ،وبرزت شخصيته السياسية والثقافية غداة الغزو الفرنسي، ولعب دورا كبيرا في الدفاع عن القضية الجزائرية له ثلاث مؤلفات أشهرها مرآة الذي يعد بمثابة بيان سياسي ضد السياسة الفرنسية بايالة الجزائر انظر، إلى عمار ،عمورة: بوابة ص :338.

[5]أبو القاسم سعد الله :الحركة الوطنية من 1830-1930، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1992،4،ج2، ص:29

ملك لويس فليب[1]، يطلب منه تحقيق العدل للشعب الجزائري، و يذكره بمبدأ من مبادئ الثورة الفرنسية وهو المساواة، وأن الشعب الجزائري من البشر ويحق له تمتع بكامل الحقوق التي يتمتع بها الأوروبيون، ولكن نشاطات هذا الحزب أدت بالسلطات الفرنسية إلى نفي أعضائه إلى باريس، ولكن هذا الأمر لم يمنعهم من مواصلة كفاحهم ضد التواجد الفرنسي من خلال عقد المؤتمرات، وتقديم العرائض الاستنكار تواجد الجيش الفرنسي في الجزائر، ولقد كلل عملهم بالنجاح وتم إنشاء اللجنة الإفريقية في 1833، ولكنها لم تحقق الأهداف التي كان يرجوها الحزب، بل جاءت محطمة لآماله، و واصل أعضاء هذا حزب نشاطهم بعد منفاهم [2].

وهذا كان شكل المقاومة في السنوات الأولى للاستعمار وجميع سياسته، وكان ذلك بالضبط (1830-1837)، إنما المقاومة الحقيقية والقوية بدأت تظهر جليا في ظهور حركة الفتاة[3] و تقديمها للعرائض ومن بينها عريضة سنة 1860 للاحتجاج عن إنشاء الحكم المدني في الجزائر، وأيضا مجموعة العرائض التي بعث بها إلى نابليون الثالث والإدارة الفرنسية، لتذكيرهم بالعهود وأن الشعب الجزائري يعامل على خلاف ما يعامل المعمرون الأوربيون، حيث لا يتم سماع شكواهم وتنديداتهم والعكس صحيح، وما تلاها من عرائض اعتراض عن قانون التجنيس الجماعي للأهالي لسنة 1887 وقد طالبوا بالاحتفاظ بتقاليدهم وقوانينهم وشخصيتهم الخاصة[4].

---

[1] ملك لويس فليب ولد في باريس يوم 6أكتوبر 1773 وتوفي في 26أوت 1850 بايعته ثورة جويلية ملكا يوم 9 أوت 1830،هو ملك ثاني وسبعين تولى في تاسع أوت سنة 1830، وهو من طبقة ثالثة من طبقات ملوك الفرنسيين،أنظر إلى أغا بن عودة المزاري، ص:85.

[2]أبو القاسم سعد الله:المرجع السابق، ص:30.

[3]ظهرت هذه الحركة سنة1912 كجماعة ضغط سياسي على يد جماعة من شباب الجزائري ذوي التكوين الفرنسي شغلوا مناصب في مجال الترجمة والتعليم، كان لديهم إطلاع كافي لمناقشة مسائل تنير الرأي العام، تبنت الحركة وسائل وطرق شرعية وسياسية سلمية كما أنشأت النوادي والجمعيات،أنظر إلى ناجي عبد النور، البعد الوطني للحركة الوطنية،مجلة التراث العربي،عدد 106، ص:29.

[4]أبو القاسم سعد الله:المرجع السابق،ج1، ص:174.

و خلال الفترة المتقدمة من القرن 19 ظهرت بوادر جديدة للدفاع عن القضية الجزائرية، ومحاربة الاستعمار وجميع أثاره، حيث ظهرت وبالإضافة إلى الأحزاب نواة للمطالبة السياسية الجزائرية، والمتمثلة في الصحافة الجزائرية التي جاءت كوسيلة ثانية للدفاع عن حقوق الجزائريين، والمطالبة باستقلال الجزائر وخروج المستوطنين، ومن الصحف التي ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى نجد جريدة لعمر راسم 1908، والتي تميزت بتوعيتها لقرائها من الجزائريين بالقضايا الدولية، وتطور الأوضاع في العالم العربي الإسلامي، وكذا عرفت بلهجتها الحادة عند تناول القضايا الوطنية وهو الأمر الذي جعلها تختفي بعد مدة قصيرة من صدورها حالها الحال الجرائد التي سبقتها، وكذا صحيفة المغرب والإسلام أيضا وغيرها من الصحف التي ظهرت في هذه الفترة (1).

وإضافة إلى ذلك فقد ظهرت أيضا هناك مقاومة أخرى، كانت قد تبنتها النوادي والجمعيات الجزائية التي نشأت في بداية قرن العشرين من أبرزها:

الجمعية الرشيدية والتي تأسست في سنة1902م على يد جماعة من الشباب الجزائري خريج المدارس الفرنسية، الذين كانوا يحضون بتأييد عدد من الفرنسيين المتعاطفين مع القضية الجزائرية، وكان نشاطها ثقافي متمثل في تدبير و الإشراف على عقد المحاضرات العلمية في مختلف فروع المعرفة، ولقد نجحت في الامتداد والانتشار في مناطق عديدة من الجزائر وبعد 10سنوات تمكنت من فتح فرع لها يضم أكثر من 250عضو، وهناك الكثير غيرها من الجمعيات والنوادي التي تبنت النضال السياسي في بداية قرن 20(2).

وباختصار إن ما يميز هذه الفترة من الحركة الوطنية أنها كانت أكثر حدة وصرامة، ووعي في تقديمها لعرائضها ومطالبها، وأنها بدأت تعي كيفية طرحها لمطابها حيث كانت فكرتها في طرح مطالبها انتقالية وذلك من الأجل كسب الفرص، حيث تماشت في مطالبها

(1)قريري سليمان: قريري ،سليمان :تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، دكتوراء، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص:45.

(2)المرجع نفسه، ص:46.

لأخذ حقوقها مع طبيعة الظروف العامة في فرنسا وفي الجزائر والعالم، كما أنها كانت تطالب بالحقوق السياسية والتمثيل النيابي والمساواة في الضرائب والأرباح، و إنهاء النظام الاستعماري و الإقطاعي ووضع برنامج كافي للتعليم وإلغاء القوانين الاستثنائية، وإبقاء على الشخصية الجزائرية، وقد نظمت كل هذه العرائض من قبل لجنة الدفاع عن المصالح المسلمين، فكانت هذه الفترة فترة المطالبة بالمساواة والحفاظ عن الجنسية الجزائرية من أجل تنظيم النفس، وإعداد إلى المرحلة الثانية وأهم وهي ثورة سياسية للمطالبة بالاستقلال[1] .

ب/الكفاح المسلح:

بدأت هذه المقاومة منذ الوهلة الأولى لدخول الاستعمار للجزائر، ولقد حمل لواءها زعماء دينيين و مرابطوا الزوايا، الذين تبنوا مسألة الدفاع عن الدين الإسلامي ومقومات الأمة العربية، ولقد قسم المؤرخون هذا النوع من المقاومة إلى نوعين، مقاومة المسلحة المنظمة ويمثلها الأمير عبد القادر في الغرب وأحمد باي في الشرق الجزائري، ومقاومة غير المنظمة وهي تلك التي واجهت الاستعمار محليا للدفاع عن الأرض والقبيلة، وكانت قد تميزت بالنظرة المحدودة لقيادتها إلى درجة انعدم معها التنسيق الكلي فيما بينها [2]. وسنقوم بذكر نماذج عن هذه المقاومة .

ظهرت في هذه الفترة المقاومة التي قادها ابن زعمون وعدة من قبائل في سهل متيجة، حين قاموا بمحاولت منع الجيش الفرنسي من التوغل للمدن الداخلية في الجزائر، حيث قام في يوم 26 نوفمبر 1830 قائدها ابن زعمون بمهاجمة الجيش الفرنسي المتواجد في مدينة البليدة، و استطاعوا إجبار الجنرال كلوزيل على سحب قوات جيشه المتكونة من 2000 جندي والرجوع إلى مدينة الجزائر، ولقد انظم إلى ابن زعمون المرابط الحاج سيدي السعدي الذي شرع في حث الناس على حمل السلاح والجهاد في سبيل الله والوطن [3].

---

[1]أبو القاسم سعد الله:المرجع السابق،ج2، ص:190.

[2]قريري سليمان:المرجع السابق، ص:27.

[3]عمار بوحوش : تاريخ السياسي ،المرجع السابق، ص:107.

و وقعت المعركة بين الطرفين، أدت إلى مقتل50 جندي فرنسي، الأمر الذي أدى بالجنرال كلوزيل إلى سحب قواته والرجوع لمدينة الجزائر، وقام بطرد الأوروبيين الذين بدءوا في الاحتلال سهول متيجة، و لقد انتقل الخوف إلى السكان الأوروبيين بمدينة الجزائر إذ أن البعض منهم قد راودته فكرة الرجوع إلى أوروبا[1]، وبعد هذه المعركة قامت معركة أخرى في خريف 1831 بين طرفين أدت إلى هزيمة قوات ابن زعمون نظرا لقوة الجيش الفرنسي في عدة والعتاد، الشيء الذي جعل الشيخ السعدي ينظم للكفاح مع الأمير عبد القادر[2] .

ومن المقاومات التي ظهرت في هذه الفترة أيضا المقاومة التي خاضها الأمير عبد القادر في الغرب الجزائري (معسكر) بعد مبايعته في يوم 27نوفمبر 1832، إذ شرع في بناء دولته الجديدة جاعلا مدينة معسكر مقرا لها[3]، وقد حارب الأمير على جبهتين في آن واحد، في الجبهة الأولى كان يحارب القبائل المتمردة ويحاول أن يوحد الصفوف ويعيد الأمن إلى نصابه، لأنه كان يدرك أن الولاء والطاعة والاحترام لقرارات دولته، تعتبر أساسية لنجاحه أو لعدمه في مواجهة الفرنسيين الذين كانوا يراهنون على فشل العرب في تنظيم أنفسهم، وعمل على جمع التيار العربي كفء للنضال والمقاومة[4]، وفي الثانية يحارب الفرنسيين، نظرا لقوة حملاته العسكرية التي شملت كافة القطر الجزائري والنجاحات التي حققها الأمير اضطرت السلطات الفرنسية عقد العديد من المعاهدات معه [5].

وهناك أيضا المقاومة التي قادها أحمد باي قسنطينة، وكانت مقاومته من بين أقوى المقاومات التي أخافت السلطات الفرنسية في الجزائر، وظل يواجه فرنسا حتى بعد سقوط قسنطينة في13 أكتوبر 1837 تحت قيادة الجنرال فالي، ولم يستسلم إلا بعد أن خذله أعوانه، ما اضطره للاستسلام للسلطات الفرنسية في 5جوان 1848 بنفس شرط الذي اتفقوا

---

[1] عمار عمورة : موجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص:130.

[2] عمار بوحوش :المرجع السابق، ص:107 .

[3] خيثر نور الدين: المرجع السابق، ص: 212.

[4] عمار بوحوش :المرجع نفسه، ص:111.

[5] المرجع نفسه، ص:111.

عليه مع الأمير، لكنهم أيضا خذلوه وأجبر على الإقامة في مدينة الجزائر العاصمة إلى غاية وفاته سنة1850[1].

وجل هذه المقاومات كانت قد ظهرت في مرحلة الحكم العسكري في الجزائر (1830-1870) ولكن إلى جانب هذه المقاومة، ظهرت مقاومات أخرى خلال فترة الحكم المدني، بل إنها ازدادت بازدياد الظلم و الاستبداد السلطات والمعمرين، ومن بين هذه المقومات مقاومة الزعاطشة التي قام بها بو زيان في منطقة الزعاطشة بالجنوب الجزائري سنة 1852، ولقد قامت السلطات بمهاجمة المنطقة واستمرت الحرب بين الطرفين طويلا، وانهزم فيها الشيخ بو زيان إذ قاموا برميه بالرصاص بعد أن كانوا قد دمروا المدينة تدميرا[2]. وظهرت أيضا مقاومة بالجنوب وبالضبط في الأغواط إلا أنها لاقت نفس المصير الذي لاقته قوات أبو زيان[3].

وتعد مقاومة أولاد سيدي الشيخ بالجنوب الجزائري بزعامة الشيخ الأعلى بن بوبكر حمزة من بين أهم المقاومات التي ظهرت خلال الحكم المدني، حيث أقدم الأعلى بن بو بكر بخوض معركة بواد فوليلة في 13 مارس 1871 ضد الجيوش الفرنسية، وبعدها قام بمعركة بحامية الوطيس في سبتمبر من عام 1871، ولكن بسبب قوة الجيش الفرنسي أجبر الأعلى بن بوبكر على الفرار إلى ساورة وبقي هناك متخفيا إلى غاية وفاته 1886[4] .

وهناك مقاومة التي خاضها محمد بن تومي بوشوشة الذي أسس حركة التوارق بالصحراء، وقد تعاون مع أولاد سيدي الشيخ في ثورتهم، و قرر حمل السلاح و مقاومة العدو الفرنسي في عام 1870 فهاجم مدينة القليعة، واستولى في 5ماي 1870على مدينة متليلي بعد حصار دام عدة أيام، ومنذ هذه الفترة أصبح قائد المقاومة الجزائرية في جهة

---

[1]بشير بلاح: المرجع السابق، ص:116.

[2]أحمد توفيق المدني: المرجع السابق، ص:126.

[3] المرجع نفسه، ص:143.

[4] حليم ميشال حداد:قصة وتاريخ الحضارة تونس الجزائر ، edito greps –int ،(د، ب)،(د، ط)،1999، م 21-22 ، ص:142.

الجنوبية بصحراء الجزائر، وظل يحارب إلى غاية إلى أن وقع في الأسر في معارك مارس 1874 بمعسكر الزيتون بقسنطينة[1].

الخلاصة:

وفي الأخير نستنتج أن الرغبة في الثراء وتحسين الظروف هي التي أدت لتحريك نفوس هؤلاء الطامعين من أوروبا للقدوم للجزائر، والاستغلال الجزائر أرضا وشعبا، وأن السلطات الفرنسية ومن أجل ضمان بقاءها في الجزائر قامت بتحفيز هؤلاء المهاجرين ليكون مساعدين بارزين لإخماد الشعب الجزائري، والمقدرة على الاستحواذ والبقاء في الجزائر، فكانوا اليد المساعدة للجنود الفرنسيين للإحكام السيطرة على الجزائريين، ومن أجل هذه الأهمية التي يشكلها هؤلاء المهاجرين بالنسبة لفرنسا، قامت بكل تلك التجاوزات وتلك القوانين الاإنسانية لضمان أفضل شيء لهم، لتضمن بقاءهم ولتضمن بهم نجاح سياستها الاستيطانية الاستغلالية للجزائر، ونستنتج أن الشعب الجزائري ورغم كل الأمور الممارسة ضده ورغم أنه كان أعزل ولم تكن له قوة فرسا، إلا أنه قاوم وأبدى كل ما في وسعه لإخراج هذا العدو وهذه الجالية الطامعة من الجزائر وظل يقاوم ولم يستكن رغم الظروف القاسية والصعبة و استطاع أن يحافظ على الهوية العربية الإسلامية.

---

[1] حليم ميشال حداد:المرجع السابق، ص:145.

الفصل الثاني: الجالية الأوروبية في الجزائر

أولا: العناصر المكونة للجالية الأوروبية

ثانيا:النمو الديمغرافي للجالية الأوروبية بالجزائر

ثالثا::التمركز الجغرافي للجالية الأوروبية بالجزائر

تمهيد:

تشكلت الجالية الأوروبية في الجزائر بعد تلك المساعدات والإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الإعمار الأوروبي والفرنسي في الجزائر، و بعد مرور سنوات من هذه السياسة بدأت تظهر الملامح الجلية لهذه الجالية، والتي تعرضت للعديد من التغيرات والتحولات عبر فترات بقائها في الجزائر، ولقد تميزت هذه الجالية بتباين الموجود داخلها سواء على مستوى مناطق تمركزها، أو من ناحية أصولها ومنابع قدومها من القارة الأوروبية، وفي هذا الفصل سنحاول توضيح أهم العناصر التي تخص هذه الجالية بدأ بالعناصر المكونة لها ثم إلى نموها الديمغرافي وأخيرا مواطن تواجدها بالجزائر.

أولا:العناصر المكونة للجالية.

قبل البدء في تفصيل هذه العناصر يجب علينا الوقوف عند مصطلح الجالية من خلال تعريفها والتي تعني حسب قاموس المحيط جلّ الشيء "يجل بالكسر عظم جليل وجلال الله عظمته، وجل يجل أيضا خرج من بلد إلى أخر"[1] جال وجمع الجال، ومنه قيل للذين أخرجوا من الحجاز جال [2]، و في تعريف آخر للجالية "هي الذين جلوا عن أوطانهم ويقال فلان استعمل على الجالية أي على الجزية (أهل الذمة)، وفي تعريف آخر لهذا المصطلح أيضا، فالجالية تعني كل جماعة تعيش في وطن جديد غير وطنها أصلي، وهم أهل الذمة وكل جماعة لزمتهم الجزية من أهل الكتاب وإن لم يجلوا من أوطانهم .هذه إذن هي تعريفات الجالية[3] .

---

(1) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيرو زأبادي : قاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم عرقسوسي، رسالة لنشر والتوزيع، لبنان، ط 2،2005، ص:978.

(2) المصدر نفسه، ص:978.

(3) المصدر نفسه، ص978

عند الحديث عن هذه الجالية قد يتبادر للأذهان عدة أسئلة منها لماذا لجأت فرنسا لتكوين هذه الجالية؟ وما هي الأهداف التي ترجوا تحقيقها ؟ وبطبع هناك أهداف كانت فرنسا ترجو تحقيقها من خلال إيفادها لهذا العدد من الأوروبيين إلى الجزائر.

إن هذه الجالية هي من ستقوم بمساعدة ودعم الاحتلال والتواجد العسكري لمواجهة ردت فعل الجزائريين المناهضة للإستعمار، وكما ستمد هذه الجالية الإدارة بكبار الموظفين، حيث لا يمكن أن تستخدم الإدارة الفرنسية الجزائريين طبعا، كما أنها من ستقوم بتجهيز المواد الأولية التي سترسل إلى فرنسا ثم أوروبا[1]، وكذلك أن هذه الجالية وبفعل ارتباطها بالسوق الفرنسية ثم الأوروبية فهي الوحيدة التي ستغير هدف الفلاحة الجزائرية، التي لطالما كانت ذات اكتفاء ذاتي محلي بالدرجة الأولى، لتصبح تجارة تابعة لسوق الفرنسية والعالمية، وذلك بإدراج مزروعات مغايرة عن المزروعات التي كانت سائدة من قبل، وسنوضح ذلك جيدا في الفصل القادم، وتظهر أهميتها أيضا في دور الوساطة الذي ستلعبه هذه الجالية بين المنتوجات الصناعية الفرنسية الحديثة والصناعية اليدوية البسيطة للشعب الجزائري[2]. وهذا ما يؤكد لنا أن فرنسا لم تشجع هذه الجالية وتحميها عن غير قصد، بل لتحقيق أهدافها.

و بعد الحديث عن أهمية هذه الجالية بالنسبة لفرنسا جاء الدور للحديث عن العناصر المشكلة لها، والتي تنوعت وتباينت لتباين مناطق قدومها ولعل أهم الجاليات التي قطنت الجزائر هي:

أ/الجالية الفرنسية :

لأن فرنسا كانت قد تبنت السياسة الاستيطانية، فكان طبعا أن تبدأ بإسكان أكبر عدد من الفرنسيين في الجزائر، ولقد كان الفرنسيون يشكلون في البداية غالبية كبرى، وبسبب عدم الاكتفاء منهم لجأت إلى إسكان باقي الأوروبيين، ولقد كان معظم الفرنسيين المقيمين بالجزائر

---

[1]أندري ماندوز :الثورة الجزائرية عبر النصوص ، منشوراتanep مؤسسة لنشر والتوزيع، الجزائر، (د، ط)، ص:199.

[2] المرجع نفسه، ص:200.

من عمالات الجنوب في خط بوردو وجنيف و أغلبهم من منطقة الميدي الفرنسي وكورسيكا، ولقد تمكنوا من أن يكونوا الجزء الأكبر من البورجوازية الحضرية وزودوا الإدارة الفرنسية بالموظفين، وفي الأرياف تمكنوا من تأسيس الكروم الجزائرية (1).

وبعد ثورة 1848 ازداد عددهم كثيرا، وكان أغلب الوافدين في هذه الفترة من العاطلين وليأتي حوالي 5000مهاجر فرنسي من ألزاس إثر انتصار ألماني، وكان معظم هؤلاء المهاجرين القادمين من مناطق زراعية فقيرة لشاطئ الجنوبي الغربي لفرنسا (2)، و يعتبر سهل متيجة والجزائر من أكثر المناطق التي تتواجد فيها هذه الجالية، وتمركزوا في الجزائر بالضبط في أحياء إيزلي وباب عزون ومصطفى وهي أحياء راقية وذات قيمة عالية، غالبية سكانها من الملاك الأوروبيين ومسيري المدينة، وفي عنابة أيضا حيث يمثلون نسبة لا بأس بها إذ بلغ عددهم في سنة 1855 فيها 2858 (3) .

ب/الجالية المالطية :

ويمثل المالطيون ثالث جالية أجنبية استقرت في الجزائر لممارسة المهن والحرف المختلفة، ونذكر منها صغار التجار كوسطاء بين الأهالي، ولقد عملت هذه الجالية على المحافظة على شخصيتها، ولقد تميز المالطيين الأوائل في الجزائر بالخشونة التعامل وذلك في وجهة نظر فرنسيين الذين لا طالما اشتكوا منهم، ولقد كان قدومهم إلى الجزائر عندما كانوا رعايا بريطانيين، باعتبارهم تركوا بلادهم هروبا من وضعهم المعيشي المزري، الذي عانوا منه كثيرا، فكان تعمير الجزائر فرصة هامة بالنسبة، لهم خصوصا في نهاية القرن 19 والقرن 20، ولقد حملوا معهم تقاليدهم وثقافتهم التي كسبوها عبر العصور(4)، ولقد تميزت هذه الجالية بقلة

(1) كمال كاتب :أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830–1962، دار المعرفة، الجزائر، ط1،2011، ص:244.

(2) ناهد إبراهيم دسوقي:دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار المعرف،مصر،(د، ط) ، ص:84.

(3) سعدي دحماني: من هيبون –بونة إلى تاريخ تأسيس قطب حضري ،منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، ط 1،2007، ص:220.

(4) المرجع نفسه، ص:220.

العدد باعتبار أن الشعب المالطي لم يستطع فرض نفسه بشكل نهائي[1]، يسمح له بتكوين شعب الجزيرة، وإن هذه الجالية كانت متكونة من فئتين : الفئة الأولى مالطيون حقيقيون وآخرون خليطين من الأجانب التي تختلف أصولها و أسمائه[2].

إن التطور الديمغرافي للمالطيين كان نتيجة تزايد المواليد الجدد وليس بسبب قدوم أفواج جديدة، و المالطيون تميزوا بامتهانهم للأعمال الشاقة كالبستنة التي استطاعوا أن يتفوقوا فيها، وكان أكبر تواجد لهاته الجالية في مدينة سكيكدة، و توسعت الهجرة المالطية نحو سكيكدة من عام 1890 حيث قدر تعدادها 801 مالطيا أي أقل من عدد الفرنسيين المقدر عددهم بـ1841 ليصل عددهم في 1366مالطيا عام 1866[3].

ج/الجالية اسبانية:

تعد الجالية الاسبانية من أكبر الجاليات الأوروبية عددا إذ كانت تمثل ثلثي سكان الأوروبيين[4]، ولقد كان قدومها وتواجدها في الجزائر منذ أواخر الدولة الزيانية من خلال احتلالها لبعض أقطار الجزائر، فكانت الحملة الاستيطانية الأوروبية التي دعت لها فرنسا فرصة لإحياء الذكريات القديمة، وإثر هذه السياسة قدم الآلاف من هؤلاء الإسبان إلى الجزائر والذين كان أغلبهم قادمين من مناطق المحاذية للبحر أبيض المتوسط، وخاصة أقاليم اليونس وفالونس وجزر الباليار و كاتلونيا و مورسي ألميريا، وإننا نجد أن تمركزهم يزداد من الشرق إلى الغرب، وكانت مدينة وهران هي التي تحتوي على أكبر عدد منهم [5]، وكذلك هناك أعداد منهم في سكيكدة إذ وصل عددهم إلى 140 في سنة 1840 وفي 1842 وصل عددهم 200، أما في عام 1846 فقد وصل عددهم إلى 226 ولم تشهد أي تطور إلا بعد عشر سنوات التي تلت

---

[1]توفيق صالحي: المرجع السابق، ص:63

[2].المرجع نفسه، ص:63

[3]المرجع نفسه، ص:64.

[4] عبد الحميد زوزو :محطات في تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في حركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق ، ديوان المطبوعات جامعية، (د،ط)،2010، م 7، ص:310.

[5]كمال كاتب :المرجع السابق، ص:244.

[1]،وكذلك كانوا قد تواجدوا في مدينة الجزائر العاصمة في حي باب الواد والبحرية [2]، ولقد كان هؤلاء الإسبان عمالا وملاكا وتجارا وصناعيين، وكان منهم مستصلحي الأراضي ونازعي الحلفاء الذين كانوا يلقبون بالحلزونات (لحملهم أدواتهم على ظهورهم)، وكذلك اشتغلوا في سياقة العجلات قبل وجود السكك الحديدية وكان يقومون بالاتصالات في الداخل [3].

د/الجالية الإيطالية :

وهي الجالية الثانية من الناحية العددية، وأغلبهم ينحدرون من صقلية ومناطق نابولي وبيلام pilame , trapani، ولقد اشتغلت هذه الجالية بالصيد البحري وبالمناجم والبناء والأشغال الكبرى، وكانت هذه الجالية تختلف عن الجالية الإسبانية من حيث التمركز، حيث نجد أن الإيطاليين قد توجهوا إلى المدن والموانئ، و انصهروا في بوتقة السكان الفرنسيين إذ نجد الحفارين والبنائين والمنجميين و الصيادين في قسنطينة، واستقروا في ضواحي مدينة الجزائر و في قسنطينة و القالة بوصفهم بستانيين و سباخين[4] و عنابة حيث كان عددهم 31865 في سنة 1881 و39161 في سنة 1891 و38791 في سنة 1901 و37000في سنة1911 [5].

هـ/الجالية الألمانية :

ولأن ألمانيا كانت رائدة لفكرة الاستيطان وكان لها مدارس لذلك، فكان من ضروري قدوم هؤلاء المغامرين والطلبة والمثقفين والقساوسة، لهذا توجهت الكثير من العائلات الألمانية لتعمير الجزائر، وكان معظم هؤلاء ينحدرون من مناطق rhenanaie, bavier , le puclé de bade، وقد كان سبب قدومهم هو البحث عن العمل والمستقبل الأفضل لهم ولأطفالهم

---

[1]توفيق صاحي :المرجع السابق، ص:65.

[2]العربي إيشبودان:مدينة الجزائر تاريخ العاصمة،دار القصبة لنشر والتوزيع،الجزائر،(د،ط)، 2007، ص:252.

[3]شارل روبير أجرون:تاريخ الجزائر المعاصر، دار الأمة،الجزائر،(د،ط)،2008، م 2، ص:198.

[4]المرجع نفسه، ص:198.

[5]كمال كاتب: المرجع السابق، ص:244.

خصوصا أنهم تمتعوا بامتيازات عديدة جدا، ولقد استقروا منذ قدومهم سنة 1832 في ضواحي جزائر العاصمة وتلمسان وغزوات وسكيكدة[1]، وفي عنابة قدر عددهم سنة 1855 حوالي 576ألماني، ولقد كانوا يشتغلون في استغلال الأراضي والممارسة الحرة، وكذلك و بسبب ظروف الصعبة التحقوا بالجيش فرنسي ولقد قدر عددهم في سنة 1840 بـ136، ثم إلى 170 فرد في عام 1842، ليستقر عام1846 إلى 114 فرد يعملون كعمال وبستانيين وفي صناعة الخمور وأعمال الحفر[2].

و/الجالية سويسرية :

وهي بين أهم الجاليات التي قطنت القطر الجزائري، وكانت قد اشتغلت في نشاطات الفلاحية خصوصا في مزارع الكروم وتبغ، ولقد استطاعت بعض العائلات السويسرية استقرار بالشرق الجزائري منذ سنة 1852، بعد استفادتهم من بعض امتيازات ولقد جاءت معظم هذه العائلات تقريبا عن طريق شركة السويسرية جنيفية وشركة لاجينيفوز التي منحت الألاف من الأراضي لتسكين السويسريين بالجزائر خلال سياسة الاستيطان المنتهجة [3]، ولقد أنشأت لهذه الجالية قنصلية في الجزائر العاصمة عام 1842 إلى جانب قناصل مساعدين بوهران بين سنتي 1859–1888، وفي سكيكدة بين سنتي 1870–1904، ولقد كان عددهم في عنابة 23فرد عام 1835[4]، ولقد كانوا متواجدين أيضا في سكيكدة، و ازداد عددهم بالجزائر وكانوا قد قدموا من أقاليم مختلفة من سويسرا [5].

---

[1] توفبق صالحي : المرجع السابق، ص:65.

[2] سعدي دحماني: المرجع السابق، ص:220.

[3] عبد الرحمان الجيلاني :تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، بيروت، ط 1983،6، ج 4، ص:296.

[4] سعدي دحماني :المرجع نفسه، ص:220.

[5] توفيق صالحي: المرجع نفسه، ص:65.

ز/الجالية اليهودية:

إن تواجد هذه الجالية في الجزائر منذ آلاف السنين وفي الفترات السابقة من حكم الجزائري أي تقريبا منذ العهد الفينيقي، وإنشاء مدينة قرطاج أي حوالي 3000سنة، ولكن لا يمكن أن نؤكد أن تواجد هم الفعلي بدأ في هذه الفترة، أما المؤكد هو أن هناك العديد من اليهود الذين جاؤوا بعد تعذيبهم، من طرف المتعصبين المسيحيين الكاثوليكيين في الأندلس، فلقد كوّنوا مجتمعا له قيمته خلال العهد العثماني، وله مكانته والذي لعب دورا مهما في الجانب الاقتصادي خصوصا التجارة حيث كانوا هم من يتحكمون فيها، وأيضا لعبوا دورا كبيرا في المجال السياسي خصوصا في الاحتلال وفترة ما بعد الاحتلال، حيث توسطوا العلاقات بين الأهالي والسلطة فيم قبل في عهد السلطة التركية وبعد الاحتلال الفرنسي أيضا [1].

أما عن اليهود الذين تواجدوا في الجزائر فهم أولا : يهود ميغراشيم وهم ينقسمون إلى السفارديم و الاشتكيتاز، و يهود أورشليم ثانيا، ولقد كان اليهود في العهد العثماني قد تمركزوا في المدن الشمالية وخصوصا الساحلية، وكان سكان هؤلاء مناطق متميزون بعدم الاستقرار وذلك راجع لسبب قوة وضعف إدارة السلطة العثمانية، حيث كانت تتأثر أيضا كما يتأثر السكان المسلمين بها، وكان هناك أيضا بعض اليهود في الجنوب الجزائري وفي الواحات ولقد تميز هؤلاء بأنهم أكثر استقرار من اليهود الشمال[2]، وأما عن تمركزهم في العهد العثماني، فقد كانت المدن مثل جزائر وهران وقسنطينة تأوي أكثر من 90إلى 80 من اليهود الجزائر، بينما نجد أنه قد ازداد تواجدهم في المدن الجزائرية خلال فترة الفرنسية، حيث ظهروا في بعض المدن التي لم يكون قد تواجدوا فيها[3]، إلا بأفراد قليلة مثل عنابة كانت في سنة 1830 توجد بها بعض

---

(1)صحراوي كمال :الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر العهد الدايات، رسالة ماجستير، قسم تاريخ جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2008، ص:13

(2)صامئيل أتينجر:اليهود في البلدان الإسلامية (1850−1950)، ترجمة جمال أحمد الرفاعي،مراجعة رشا عبد الله الشامي،منشرات عالم المعرفة، الكويت، (د،ط)،1978، ص:348.

(3)المرجع نفسه، ص:348.

العائلات فقط، لتصل في سنة 1842 إلى 549 عائلة يهودية، ولترتفع بشكل ملفت للنظر في سنة 1851 و864، من 1830 إلى 1834 ثم إلى 1851 [1] .

أما عن تزايد اليهود فيرجع ذلك لتحسن المستوى المعيشي، وتطور الخدمات الصحية وارتفاع عدد الولادات وغيرها من الأمور، وكذلك بسبب تزايد عدد اليهود المهاجرين أيضا من تونس والمغرب إلى الجزائر، وذلك لما لقيته طائفة اليهود من الامتيازات ومكانة في العهد الفرنسي حيث تم مساواتهم مع الفرنسيين وباقي الجاليات الأوروبية، وذلك من خلال موسوم كريميو[2]، وقبلها كانت قد أعطيت لهم مناصب إدارية في دولة، واليهود في الجزائر لم يتم احتسابهم مع الجاليات الأوروبية إلا بعد 1911 فقط على الرغم من تجنّسهم [3].

وإن اليهود الجزائر المستعمرة كانوا مقسمين على نحو التالي، كبراء اليهود المتواجدين في المدن الساحلية، ولقد تمكنوا من الاندماج بصفة ظاهرية في الكيان الفرنسي، وحاولوا بكل وسيلة أن ينسلخوا عن صبغتهم اليهودية الرسمية بواسطة الزواج ولكن فيما عدا الدين، ويهود الطبقة الوسطى والدنيا بالمدن الداخلية، ولا يزالون يهودا يحتفظون بيهوديتهم التامة في كل شيء، وفي الأخير يهود القرى الصغرى وأراضي الجنوب وهم مندمجون مع العنصر العربي يتكلمون لغته ويلبسون لباسه[4] .

---

[1] توفيق صالحي: المرجع السابق، ص:76.

[2]إسحاق موشي كريميو (1796–1880) المعروف بأدوف كريميو، محام وسياسي فرنسي يهودي، انتخب نائبا منذ عام 1848 مرارا ،آخرها نائبا عن مدينة الجزائر في الجمعية الوطنية الفرنسية عام 1871، كما تولى وزارة العدل مرتين، أولهما عام 1848، والثانية في حكومة الدفاع الوطني التي حكمت فرنسا من4سبتمبر 1870إلى فبراير 1871 وأوكلت إليه خلالها إدارة شؤون الجزائر لبضعة أسابيع .دافع عن اليهود إلى أن أثمرت جهوده إصدار مرسوم كريميو من قبل حكومة دفاع الوطني بباريس في 24 أكتوبر 1870.

[3]شارل روبير أجرون :المرجع السابق، ص:193.

[4]ناهد إبراهيم دسوقي :المرجع السابق، ص:78.

ثانيا :النمو الديمغرافي للجالية الأوروبية .

إن الحديث عن وجود الجالية الأوروبية في الجزائر منذ توقيع معاهدة الاستسلام واحتلالها من طرف فرنسا، يوضح لنا كيف عمدت فرنسا إلى إسكان الآلاف من الأوروبيين فيها كما وسبق الذكر، أنّ هذه الجالية من الطبيعي جدا أن يحدث لها تغير، وتطور من الناحية الديمغرافية والعددية منذ قدومها إلى غاية خروجها من الجزائر، وهذا التغير قد يكون مر بفترات ارتفاع وفترات انخفاض وذلك لعدة أسباب.

ولمعرفة أهم التطورات التي مرت بها هذه الجالية، لابد من معرفة أولا أن سبب هذه الزيادة – كان خلال السنوات الأولى– هو الهجرة ، وذلك خصوصا في الفترة مابين 1872-1901 أما فيما بعد سنة 1901وإلى غاية 1934 كان مرده الزيادة الطبيعية للسكان الأوروبيين في الجزائر التي تقلصت بعدها الهجرة الأوروبية للجزائر[1].

حيث وصل عدد سكان الجزائر الأوروبيين في سنة 1831 بحوالي 3228، ليرتفع هذا العدد بعد سنتي من ذلك أي في سنة 1833 إلى 7800أوروبي، وهذا راجع إلى الزيادة السريعة للهجرة في سنة 1830-1851[2].

وهنا يمكننا الإشارة إلى أنّه خلال هذه الفترة كان مجيء الجنرال بيجو[3]، الذي تبنى سياسة استيطانية حيث اقتنع بضرورة مجيء الأوروبيين إلى الجزائر، ولقد شرع في تطوير هذه السياسة في سنة 1841، ونجد كذلك أن عدد السكان الأوروبيين قد ارتفع في سنة 1850 إلى

---

[1]كمال كاتب: المرجع السابق، ص :243.

[2] قشي محمد : الأوضاع الاجتماعية لشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945-1954، رسالة ماجستير، الجزائر،2002،ص :27.

[3] هو توماس بيجو دولا بيمونزي، ولد في شهر أكتوبر 1784بمدينة ليموج ينحدر من أسرة ذات أصول ايرلندية درس التاريخ والجغرافيا وحفظ من الشعر،التحق بالتكوين العسكري وانظم إلى صفوف الحرس الإمبراطوري ،بدأت مغامرة بيجو العسكرية مع الجزائر منذ 1836، في جانفي 1841يعين حاكم عام على الجزائر، واستقالة من هذا المنصب في 1847ليعود إلى فرنسا في 6جوان 1874.أنظر إلى نصر الدين بن داود ، مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية،ص:56.

63.497، ثم ازداد ا بعد عشر سنوات أي سنة 1860 ليصل إلى 103.323[1]، و أما في سنة 1870 فلقد وصل عددهم إلى 129.898 وليزيد زيادة كبيرة جدا في سنة 1880 حيث وصل 195.418[2] الجدول رقم 1في الملحق رقم3 يوضح نسبة المعمرين وإن كانت الأرقام متباينة بين المراجع.

بينما تشير الإحصائيات التي أخذت سنة 1878 أنّ عدد السكان الأوروبيين كان يقدربـ 245.117 نسمة، و في سنة 1901 بلغ عددهم 633850 نسمة، أما في سنة 1901 وصل عددهم 680263 ليزداد إلى 752043 في سنة 1906، ولقد تميز النمو فيما بعد 1891 بطابع بطيء لكنه بقي مدعما، ولأن هذا النمو في بداية القرن 20 كان سببه الأساسي الهجرة، وأنّ المرحلة الممتدة بين 1872و1881 كانت مرحلة تدفق كبير (116000) له علاقة بالإجراءات المتخذة بعد هزيمة سيدان، وبين سنتي 1886 إلى 1891، فإن أزمة داء القمل(الفيلوكسيرا) أدت إلى وصول 51202 نسمة وهذا الرقم يتوافق بمعدل يفوق 11000 قادم جديد في السنة بين 1872 و1890 و4500 بالنسبة لسنوات التي تليه، فمنذ سنة 1872 حتى 1906 كان العدد الذي فاق في الولايات عدد الوفيات 100461، بينما عدد المهاجرين كان 281.200 نسبة وبذلك تمثل الهجرة 57% من النمو العام للسكان الأوربيين بين 1896-1901،و40% من 1901إلى 1906و48.22% من 1906 إلى 1911 [3]، وفي حين بين إحصاء 1911 مابين 746600 أوروبي يعيشون في الجزائر 480000 منهم كانوا قد ولدوا في الجزائر و113000 في فرنسا و154000 في بقية البلدان أوروبية[4] .

---

[1] قشي محمد:المرجع السابق، ص: 28.

[2]أبو القاسم سعد الله : أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص:133.

[3]كمال كاتب: المرجع السابق، ص:242.

[4] المرجع نفسه، ص:243.

ومهما يكن إن هذه الأرقام القابلة للنقاش كلها ولكن الانخفاض الطفيف لوتيرة نمو السكان الأوروبيين حقيقية لا ينتابها أدنى شك، وأن النمو السكاني كان بفضل الولادات بعد سنة 1896 كان أعلى من النمو المرتبط بالهجرة[1] .

وكذلك يجب هنا التفريق بين الأجانب، ونقصد به غير الفرنسيين وبين الفرنسيين الذين طالما كان عددهم يفوق في السنوات الأولى عدد الأوروبيين الأجانب، وذلك راجع خصوصا للسياسة التي اتبعتها فرنسا اتجاه إسكان أكبر عدد ممكن من الفرنسيين في الجزائر عموما، ولتكون الأغلبية الساحقة في بعض المدن الجزائرية مثل مدينة وهران التي كان عدد الأسبان فيها أكثر من عدد الفرنسيين وباقي الأوروبيين الآخرين، وكانت مدينة الجزائر على عكسها تضم نسبة الفرنسيين أكثر من باقي الجاليات الأخرى، حيث تزايد عددهم في مدينة بـ57% في سنة 1901 وهذا ما أكده تعداد السكان لسنة1891 أن في الجزائر215.793 مستوطنا أوروبيا و267.672 مستوطنا فرنسيا [2].

ولقد كانت نسبة تزايد الفرنسيين الجزائريين على الفرنسيين الأصليين في البلد الأم هي 36.28% بين سنة 1886 و1890، ثم انخفض إلى 25.76 % من 1896 إلى 1900 [3]، وهذا ما يدل على انخفاض وتراجع الخصوبة في نسبة مواليد الفرنسيين بالرغم من تزايد الإضافي، بسبب التجنس والتزاوج بين الفرنسيين وأجانب[4].

حيث كان هناك تفاوت بين السكان الأوروبيين والجزائريين في نسبة زيادة الولادات، فلقد ظلت نسبة الزيادة عند أوروبيين مرتفعة عن الأهالي بنسبة 30.01% في مرحلة من 1886 إلى 1890، ثم إلى 37.73% في 1891 إلى 37.37 في مرحلة 1896–1900، إن هذا التفاوت الموجود بين الأوربيين والأهالي، موجود أيضا في نسبة الزيادة بين الأوروبيين أنفسهم،

---

[1]شارل روبيير أجرون:الجزائريون مسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص:959.

[2]المرجع نفسه، ص:959.

[3]المرجع نفسه، ص:959.

[4] شارل روبير أجرون: تاريخ المعاصر ،المرجع السابق، ص:194.

فمثلا الإسبان كانوا أكثر خصوبة بمعدل 2.6 طفلا لكل أبويين وكذلك الحال نفسه بالنسبة للإيطاليين والمالطيين[1].

وعلى العموم وإن كان هذا التفاوت موجود فإن الحقيقة الأكيدة هي أنّ الفرنسيين أصبحوا أقلية بين الأوروبيين في الجزائر، وأن تناقص الهجرة من البلد الأم إلى المستوطنة فتح مجالا رويدا رويدا إلى الاختلاط الدم الفرنسي بالدم الأجنبي [2]، والذي سيطلق عليه اسم الخطر الأجنبي، وهذا الأخير هو الذي سيكون سببا في إصدار قرار 1889 القاضي بتجنيس أجانب واليهود خصوصا، والذي عرف بقانون كريميو الذي استطاعة أن يجنس 34.574 من يهود الجزائر [3].

فكان بمقدور عدد السكان الأجانب أن يتجاوز عدد الفرنسيين بسبب الزيادة في عدد الولادات والهجرة، و هذا حسب ما تراه السلطات المستعمرة، والتي كانت تخشى من أعمار المستوطنة بأقلية فرنسية وأكثرية أوروبية، إذ رأوا أنهم لم يعد في مقدورهم التوصل إلى زيادة عدد فرنسيين إلا عن طريق التجنيس، لذلك قرر مجلس الشيوخ عام 1865 إمكانية التجنيس دون القيام بإجراءات صعبة ومعقدة لتجنيس الأوروبيين، شريطة أن يكونوا قد مكثوا ثلاث سنوات في الجزائر [4].

ورغم ذلك لم يسجل التجنس الطوعي إلا بنسبة 2300مجنس، فيما بين سنوات 1865 و1897 وذلك يعني أنه تم تجنيس أقل من 719 مجنس في سنة، ولقد كانت غالبا هذه التطوعات التجنسية من أجل اعتبارات اقتصادية، كما فعل إيطاليون عندما قرر قانون الصادر 1885 إلغاء التسهيلات التي كانت حتى ذلك الوقت ممنوحة لصيادي السمك والمرجان

---

(1) شارل روبير أجرون: جزائريون مسلمون وفرنسا ، ص:960.

(2) المرجع نفسه، ص:960.

(3) شارل روبير أجرون: تاريخ المعاصر، المرجع السابق، ص:193.

(4) خلف التميمي عبد المالك: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي ،فلسطين، الخليج العربي،دراسة تحليلية، عالم المعرفة، الكويت،(د،ط)، 1978، ص:24.

إيطاليين للعمل في السواحل الجزائرية، فهذا القرار أدى إلى تسجيل أكثر من 5.288 تجنس خلال عشر سنوات[1].

لكن هذا التجنس لم يمنع هؤلاء الإيطاليين من العودة إلى موطنهم الأصلي إيطاليا فور انتهاء عملهم، و لأن الكثير من الأجانب كانوا لا يريدون التجنس بالجنسية، ولأن عددهم قد أقلق السلطات سعدت لفرضها، فعلى سبيل المثال التطور الذي عرفته تلك الجالية الإيطالية حيث كان عددها 18.350 في سنة 1872 و بلغ عددهم 44.315 في سنة 1886، فلقد كانت فرنسا ستصبح حاضنة لبيضة اسبانية في وهران، ولبيضة إيطالية في قسنطينة ومن أجل أن لا يحدث هذا الأمر اتخذت فرنسا مشروعا في سنة 1884 يقضي بالتجنيس الطوعي للأجانب المولودين في الجزائر إلا إذا أعلنوا عن رفضهم ذلك بأنفسهم، وقرر قانون سابق ذكره 1889 بأنهم (الأوروبيون أجانب) سيصبحون فرنسيين دون إجراءات مسبقة [2] فهو ينص على تجنس كل طفل مولود من أب أجنبي قد ولد في الجزائر أوفي فرنسا، إلا إذا حصل طردهم منها سنة التي تتبع بلوغه سن الرشد المدني، والأمر نفسه بالنسبة للطفل المولود في الجزائر أوفي فرنسا من أب لم يولد فيها، شريطة أن يكون مقيم بها[3].

إنّ هذا القانون جاء لفرنسة الأجانب والقضاء على مخاوف تعمير بعنصر غير فرنسي، وجاء أيضا بمثابة أداة لمولد شعب جزائري فرنسي، ولقد استطاعة هذا القانون أن يفرنس ما يزيد عن 500نسمة في الفترة الممتدة من 1901إلى 1907 بمجموع متوسط يتراوح بين 500و600 مجنس طوعي، وهذه أرقام كانت الفرنسية حالها حال الهجرة، قد أوجد القرار هذا مابين 160.000 و170000 مواطن فرنسي خلال ثلاثين سنة[4] .

---

[1] شارل روبير أجرون: تاريخ المعاصر، المرجع السابق ، ص:195.

[2]المرجع نفسه، ص:195.

[3]شارل أندري جوليان:إفريقيا الشمالية تسيير القوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية، شركة الوطنية لنشر والتوزيع، تونس، (د، ط)،1976، ص:58.

[4] شارل روبير أجرون: المرجع نفسه، ص:196.

إنّ هذه الأرقام خلقت ما يعرف بالفرنسيين الجدد، وهو عكس الفرنسيين الأصليين والذين أصبحوا يخافون من خطر اكتساحهم من طرف هؤلاء المجنسين، الذين بقوا يتعاملون على أساس أنهم إيطاليين ومالطيين فهم في الأعماق حافظوا على انتمائهم للبلد الأصلي، فكانوا يتكلمون بلغتهم وليس لغة الفرنسية إلا في حالة التعامل مع الفرنسيين، فانتمائهم الفرنسي كان على الورق فقط هذا من ناحية، ومن جهة أخرى كان سبب تخوفهم أيضا هو التنافس الذي يقوم به هؤلاء الأجانب مع الفرنسيين، خصوصا في سنوات الركود الاقتصادي حيث كانوا يرضون بأقل الأسعار التي لا يرضى بها الفرنسيين، فكان ذاك أكبر خطر على مصالح الفرنسيين، ويعد اليهود أكبر من يشكلون هذا الخطر السياسي المتمثل في الانتخابات وضمها إلى مواطنهم الأصلية، حيث أراد إسبان وهران فعل هذا، وهذا ما أكد أو ما يراه أو جين **ايتان** في تقريره عن الجزائر[1] .

وفي الأخير إن ما يمكن قوله عن هذا الجانب أو عن التطور الذي حصل في أعداد الجالية قد يستغرق منا الكثير من أبواب والفصول، لنستطيع إعطاء دراسة دقيقة وكاملة عن الحالة الديمغرافية لهذه الجالية، ولعل السبب في ذلك يعود إلى عدم وجود أرقام ثابتة، وهذا ما يؤكده العديد من المؤرخين، لأن هناك الكثير من الأرقام التي تجعل الدارس والقارئ لها يشك في مدى صحتها، أو ما إذا بالغت فيه إحصائيات التي قام بها الديمغرافيين الفرنسيين لهذه الجالية، ولأن الإحصائيات الوحيدة التي نملكها هي فرنسية فقط، حيث لم يكن بمقدور الجزائريين قيام بدراسة إحصائية لسكان الجزائر سواء أجانب أو الأصليين، وعلى العموم إن ما يمكن قوله عن تطور الديمغرافي للسكان الأوروبيين في الجزائر أنه قد عرف تطورا ملحوظا ولقد استطاعت هذه الجالية من خلال هذا التطور أن تتفوق في كسب جميع حقوق والمصالح على حساب الشعب الجزائري.

---

(1) شارل روبير أجرون: المرجع السابق، ص:198.

ثالثا : التمركز الجغرافي للجالية الأوربية بالجزائر.

ارتبطت السياسة الاستعمارية بتشجيع الهجرة، وكانت قد تبنتها من خلال استقدام العناصر الأوربية إلى الجزائر، ومع قدومهم بدأت تظهر مجموعة من التجمعات السكانية الأوروبية منتشرة ما بين الريف والمدينة، ومن أجل التعرف على المراكز الاستيطانية لهؤلاء الأوروبيين كان لابد أولا من معرفة السياسة الاستيطانية الفرنسية، حيث أنها في كل مرحلة ركزت على منطقة واتجاه معين من القرى وتجمعات معمارية، وذلك راجع لتنوع واختلاف رواد هذا الاستيطان وهو مقسم على نوعين الحر والرسمي[1].

أ/ الاستيطان الرسمي:

لجأت السلطات في بداية الأمر إلى المجندين باعتبار أن مهمة الاقتصادية للجيش لا تقل أهمية من المهمة العسكرية، وكذلك لحكم تواجدهم في الجزائر أصلا فبدأت بهم سياستها الاستيطانية، وقامت بعدها ببناء القرى الاستيطانية لهؤلاء العسكريين[2].ولقد تم تسخير المحكوم عليهم من المساجين بأعمال استصلاح الأراضي والتشجير في ضواحي العاصمة، وكان ذلك بأمر من العقيد أنقوها، وكان بهذا الاستغلال الذكي لهؤلاء المساجين وكذلك للعسكريين من خلال بناء ضيعات ومستوطنات التي حققت فوائد وأرباح للاستعمار [3] .

حيث بدأ هذا النوع من الاستيطان من 1830إلى نهاية الأربعينات، بإقامة قرى عسكرية نموذجية تحاذيها مزارع جماعية وهذا بقيادة ضباط الإدارة العسكرية وبهذا أخذ المجال الريفي طابعا عمرانيا عسكريا [4]. وكان قد أطلقَ على هؤلاء المستوطنين الأوائل

---

[1]ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وأفاق مقربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، لبنان،(د،ط)، 2000، ص:31.

[2]ابن داهة عودة: المرجع السابق، ص:40.

[3]المرجع نفسه، ص :41.

[4] عثمان فكار: فكار عثمان: الاستيطان العمراني الفرنسي في الجزائر مقاربة سوسيوتاريخية، مجلة جامعة دمشق، عدد 3–4، م29،2013، ص:590.

بكولون الحكومة لأن الحكومة من تكفلت بهم، وكذا تكفلت بعملية نقلهم إلى الجزائر، وتوفير لهم كل الحاجيات التي ستسمح لهم بإقامة ولاستقرار وبالتالي ممارسة النشاط الزراعي، بما في ذلك الجاريات اليومية إلى غاية اللحظة التي يمكنهم فيها إنتاج عملهم وضمان تموين أنفسهم بأنفسهم (1) .

إن الاستيطان الرسمي في الفترة الأولى كان عبارة عن بناء قرى استيطانية بالقرب من المدن القديمة، ولقد تعددت أشكال هذه القرى الريفية في الجزائر ويمكننا تحديد ملامح الاستيطان العمراني في الريف، باستيطان عبر ضيع كبيرة والذي استفادت منه البرجوازية الفرنسية، وانتشر هذا النوع في المناطق السهلية المختلفة، وعلى الرغم من عدده المحدود طبع بنشاطاته الوسط الريفي، و الاستيطان عبر ضيع الواسعة متمركزة في المحيطات الزراعية المسقية، والاستيطان عبر قرى صغيرة يبدو على شكل تجمع صغير للضيع وفي الأخير نمط الضيعة منعزلة، ويغطي عدة مئات من الهكتارات مخصصة لفئة برجوازية راقية في السهول الشرقية والغربية(2)

وكانت بداية الاستيطان الرسمي في الجزائر تعود إلى سنة 1834 وذلك بعد وصول سفينة لميناء الجزائر العاصمة محملة بـ400 مهاجر ألماني وسويسي، توزيعهم على مناطق مختلفة من الجزائر (3)، وكان لهذا الاستيطان زعماء ومؤيدون كثيرون نذكر منهم على سبيل الذكر لا الحصر العقيد دي لاموسيار والعقيد بيدو والجنرال بيجو ونائب أوغسطين بيدرو وغاسطو...وغيرهم كثيرون (4) .

---

(1) عدة بن داهة: المرجع السابق، ص:41.

(2) عثمان فكار :المرجع السابق، ص:595.

(3) عبد المجيد بوجلة: المرجع السابق، ص:79.

(4) عدة بن داهة :المرجع نفسه: ص:45.

حيث تم بناء حوالي 7 مراكز استيطانية في سنة 1842 و14 مركز في سنة 1843 وفي عام 1844 حوالي 17 مركز استيطاني[1]، ولقد كانت المناطق الأولى التي نشأت بها المراكز الاستيطانية مثل دالي إبراهيم (1830) والقبة(1832) وبوفاريك (1839) وفوكة (1840) وعين بنيان (1845) والشراقة والفندق(1844) [2] ،"والجدول 1رقم في ملحق رقم 4 سيبين وبوضوح عدد المستوطنات التي تم بناءها في فترة 1848إلى 1849 ".

ومن هنا عرف الاستيطان الرسمي تضاؤلا شديدا في العشرية 1860 ولكن سرعان ما عاد إلى نشاطه، وذلك بسبب هزيمة سيدان التي نتج عليها إلحاق منطقة الألزاس واللورين بألمانيا، هذا من جهة ومن جهة ثانية توسعت مصالح الأملاك العقارية للمستعمرين إثر تمرد القبائل بين 1871 وحجز على الأراضي التابعة للعشائر، التي كانت سببا في هذا التمرد، حيث قامت الجمعية الوطنية الفرنسية وبمقتضى قوانين 21 جويلية و4 سبتمبر 1871 بمنح 100000 هكتار من خيرة الأراضي الذين غادروا منطقتهم، واستقرت من بينهم 1183 عائلة في الجزائر، إلا أن هذه العائلات لم تبقى كلها ففي نهاية القرن غادرت 277منها [3] .

فأصبح الاستيطان الرسمي في الفترة المتأخرة يدعو العنصر الفرنسي فقط، حيث تم إنشاء 198 قرية في فترة ما بين 1871إلى 1879، كما وسعت 162 أخرى إلى جانب 81 منطقة حولت إلى مزارع معزولة، كل هذا سمح بتوطين 30000 معمر، ومنذ 1871إلى 881 استصلحت 264 قطعة أرضية ووزعت، وهي تمثل 41000 هكتار و8461 قطعة إن هؤلاء المعمرين الجدد احتلوا السواحل الشرقية لمتيجة والسهول الكبرى في بلاد القبائل والتي

---

[1] عدة بن داهة: المرجع السابق، ص:47.

[2] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص:31.

[3] كمال كاتب :المرجع السابق، ص:238.

سلط عليها الحجز بعد حركة التمرد للمقراني، وكذلك وادي الشلف و[1]سهل سيدي بلعباس[2].

إنّ السبب الوحيد الذي جعل الاستيطان الرسمي متميز هو تدخل الدولة في إنشاء المحيطات التعميرية، والقرى الاستيطانية على قاعدة الأراضي المتحصل عليها بحق الضم والاحتلال واستثنائيا عن طريق الشراء، ولقد تركزت هذه المستوطنات في البداية على السواحل ماعدا الشرقية منها، وذلك من عين تيمنشنت إلى مستغانيم، ثم الساحل العاصمي ومتيجة، ووادي صفصاف بسكيكدة، وبعدها في بعض الأحواض الداخلية مثل سيدي بلعباس ومعسكر وسرسو وحوض قسنطينة وميلة والسهول العليا من سطيف إلى مجانة، و ذلك على حساب أراضي العزل، وبإضافة إلى أراضي الأعراش التي قامت بمصادرتها وخاصة التي تحالفت مع الأمير عبد القادر[3]. ويبدو أن سياسة الاستيطان قد بدأت بمحيطات تعميرية بمساحات صغيرة ومتوسطة محددة من طرف الإدارة وذلك على النحو التالي: 10 هكتارات في متوسط عام 1880،20–25 هكتار في متوسط عام 1887،25–50 هكتار في متوسط عام 1900 [4] .

وتتركب عادة هذه المحيطات التعميرية من عدة قطع مقسمة على أساس المعطيات الفلاحية وكل معمر توزع عليه ثلاث قطع هي: قطعة حضرية لبناء منزله، وقطعة مخصصة للحديقة، و قطعة أو عدة قطع للفلاحة[5] .

---

[1] في 10نوفمبر سنة 1848 تم تقديم مشروع لإعادة بناءها من طرف النقيب بروادن، وتشكلت اللجنة لهذه الغرض وقد تضمن مشروع بناءها على الطابع الفرنسي ،وفي هذه الفترة وطن بها أوروبيون من اسبانيا وألمانيا وإيطاليا ومالطة .أنظر إلى محمد مجاود الاستطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بلعباس خلال القرن 19م ص:182.

[2] كمال كاتب:المرجع نفسه، ص:239.

[3]عميراوي احميدة وأخرون:أثار السياسة الاستعمارية والاستيطان في المجتمع الجزائري 1830–1954،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1نوفمبر، الجزائر،(د،ط)،2007، ص:92.

[4]المرجع نفسه، ص:92.

[5]المرجع نفسه، ص:92.

ب/ الاستيطان الحر:

حسب بعض المؤرخين إن لجوء الاستعمار إلى هذا النوع من الاستيطان راجع إلى الفشل النسبي أثناء الممارسة الأولى للاستعمار الاستيطان الرسمي، حيث واصلت الإدارة الاستعمارية تطبيقه موازاة مع الاستيطان الرسمي، وذلك تشجيعا للملكية الفردية عن طريق الاستثناءات القانونية، كما حصل في قانون سيتاسين كونسلت عام 1863، واستمر الحال على ذلك حتى بلغت مساحته 700000هكتار من مجموع 2,400,000هكتار التي تشكل ملكية المعمرين [1] .

فالاستعمار الحر كان بمثابة تكملة لعملية الاستيطانية للاستيطان الرسمي، حيث الاستفادة من خدماته وفي مقدمتها الطرقات والمواصلات، ومع أنه في بداية الأمر لم يحقق نجاحات باهرة، إلا أنه شيئا فشيئا اتخذ مكانة له إلى جانبه وزاحمه ليتحول في نهاية الأمر الأداة الرئيسية للغزو الاقتصادي في الجزائر[2] .

وبحلول المستوطنين الأحرار بالجزائر نشطت عملية المتاجرة بالأرض، حيث تمكن هؤلاء المستوطنون من شراء أراضي من تلك التي سبق للكولون الحكوميين أن استفادوا منها في إطار الاستيطان الرسمي، وعن طريق اللعبة الطبيعية للمتاجرة بالأرض بدأ الانتقال التدريجي لمساحات الزراعية ورعوية من أيدي الفلاحين الجزائريين إلى أيدي الكولون الأحرار [3] .

ولتأكيد ما سلف ذكره سنوضح ببعض الأمثلة والنماذج نتائج هذه السياسة، ففي ضواحي معسكر تحصل الكولون الأحرار فيما بين 1841–1851 على 200هكتار أقاموا عليها 20ضيعة، وبعد سنة 1871 مكنهم الدعم المالي والفني للدولة من توسيع مشاريعهم

---

[1]عميراوي أحميدة وأخرون: المرجع السابق، ص:93.

[2]ابن داهة عودة: المرجع السابق: 74.

[3]المرجع نفسه، ص:74.

الزراعية الطموحية، والتي شهدت إلى تحقيق أكبر قدر من الزيادة عن طريق شراء المزيد من الأراضي من الفلاحين الجزائريين، وعملوا ما في وسعهم لزراعتها كروم [1] .

ويبدو أن حتى الأقاليم العسكرية لم تنجو من غزو المستوطنين الأحرار لها، حيث تمكن الكولون الأحرار فيما بين 1852–1853من إقامة المستوطنات التالية: قطاع الوحدة الزراعية سيق، ضيعة سان مور بعربال جنوب شرقي وهران، ملكية فرنكوفيل بخميس، دوبري في مسيلة، وبومفور في تمسالمت، و15 ضيعة بتيليلات وملكية فيرات وشركاؤه البالغة 23000 هكتار[2]. ولقد سجل الاستيطان الحر في قسم معسكر العسكري وجودا مبكرا وذلك بإنشاء أحد الكولون الأحرار لأقدم ملكية زراعية حرة على مستوى غرب البلاد في بوحنيفية سماها (la ferme du blockhaus) ضيعة الحطب لأنها كانت منعزلة وفي منطقة جبلية غير أمنة، وإلى جانب مزرعتان استغلاليتان وذلك في حدود عام 1852–1853 [3].

وعرف الاستيطان الحر نموا بفعل قانون وارني warnier الذي صدر في 1873 والمعروف بقانون الكولون، وكذلك قانون التكميلي لـ1887 وهما يخلفان القانون الإمبراطوري (س ك) وبحجة إلغاء الملكية التي تدعى الجماعية، فإن قانون وارني كان يسعى إلى الانقضاض على النظام العشائري وبالتالي تسهيل عمليات بيع الأراضي الجماعية للأهالي قطعا ولو على الشياع، ثم أن هذا القانون تلته عدة تفسيرات خبيثة وخارجة عن القانون مكنت من تدعيم فاعليته [4].

حيث قدر مجموع ما تحصل عليه الاستيطان الحر من 1880–1908 هو450823 هكتار، وبذلك يكون الاستيطان قد تحصل على مليون هكتار في أقل من 30 سنة أي

---

[1] بن داهة عودة:المرجع السابق، ص:75.

[2]المرجع نفسه، ص:75.

[3] المرجع نفسه، ص:76.

[4] شارل روبير أجرون: تنمية الاستيطان في الجزائر1870–1930، تر محمد الطاهر العمودي، المصادر، عدد2، المركز الوطني والبحث في الحركة الوطنية وثورة 1 نوفمبر1954، 1999، ص:189.

من1871 1898، مع أنه لم يتحصل في الفترة مابين 1830–1870 إلا على 480000هـ[1].

وما يمكن وصفه لأسلوب المساكن الاستيطانية الفرنسية هو أنها اعتمدت(فرنسا) على بناء الجزائر بإقامة حدود وذلك بتحديد مجال المدن القديمة والمتحولة، ومن ثم ربط مراكز المدن بقرى المحتلين الجدد، وهذا عن طريق إنشاء الطرق الجديدة والسكة الحديدية لإتمام خدمات تقنية ترتكز عليها هذه المدن[2]، وحددت فيما بعد المهام التي يجب بها من خلال مشروع أطلق علية اسم مشروع genie، وهو يهدف إلى محاكاة واقع المدينة مع المخطط التنظيمي، فبدأ بالعمل على تخطيط البنية التحتية لمجاري المياه ووضع الفرش الطرقي من النباتات والأشجار، وعبدت الطرق والممرات المشاة وثم انتقلوا إلى بناء الأسوار المحيطة بالمدن لحمايتها وجعلوا لها أبوابا، ويتمثل طراز الغربي المعرب في الجزائر ببناء محطة القطارات في مدينة وهران ومكتب البريد في حي القصبة التاريخي [3]. وكانت هذه المدن تقام عموما على أربعة محاور تأخذ شكلا صليبيا، وتتوزع عبر الشوارع الرئيسية التي تتفرع منها شوارع ثانوية، حيث كانت تقام المستعمرة عادة على الجوانب أربعة تمثلها البنايات الرئيسية مركز البريدي، مركز ضرائب وبنك ومساحة خضراء وثم تتبع المساكن الجماعية والفردية والمحلات التجارية ومرافق التعليم [4] .

وما يمكن استنتاجه هو أن التنوع داخل هذه الجالية لم يشكل عائقا من وحدتها من أجل استغلال أمثل للجزائريين، وأن التباين في مراكز استقرارها كان نتيجة لسياسة الاستيطانية الفرنسية متباينة في تواجدها مابين الاستيطان الحر والاستيطان الرسمي، وأن

---

(1) شارل روبير أجرون:المرجع السابق، ص:190.

(2) ندى الحلاق: كولونيالي في الشخصية المحلية في العمارة والعمران، ومجلة جامعة العلوم هندسة، عدد 1–28، 2002، ص:255.

(3) المرجع نفسه،ص:257.

(4) عثمان فكار : المرجع السابق، ص:957.

الشيء بارز لهذه الجالية كان في الاختلافات الأرقام إحصائيات لهذه الجالية، وأن هذه الجالية كانت قد عرفت تطورا ديمغرافيا بسبب تزايد الولادات وليس بسبب الهجرة.

الفصل الثالث:

النشاط السياسي والاقتصادي للجالية الأوروبية

أولا:النشاط السياسي

أ/التمثيل النيابي

ب/التمثيل في المجالس البلدية

ج/ التمثيل في المجالس المالية

ثانيا:النشاط الاقتصادي

أ/ الزراعة

ب/الصناعة

ج/التجارة

تمهيد:

ما إن وطأت أقدام العدو الفرنسي التراب الجزائري، حتى عمل على إحكام سيطرته على الجزائريين، ولإنجاح هذا المسعى اتبعت السلطات الفرنسية العديد من الأساليب والوسائل المختلفة، والتي شملت مختلف الميادين، إذ أنّه لم يراهن على الأسلوب العسكري فقط بل راهن على عدة أساليب أخرى، ومن أهمّها الهجرة الأوروبية نحو الجزائر قصد تحويلها إلى مستعمرة إستيطانية، إلا أنّها أدركت أنه ليس لها مكان في الجزائر، ما لم يكن هناك مستوطنين مدنيين فرنسيين أو أوربيين، فحاولت المجيء بهم وطمس جميع المعالم والمميزات المجتمع الجزائري، و قد كرست مبدأ العنصرية و اللامساواة في التعامل بين عناصر هذه الجالية وبين الجزائريين الذين أصبحوا يلقبون بالأهالي، حيث منحت هؤلاء القادمين العديد من الامتيازات السياسية والاقتصادية التي قاموا بممارستها في الجزائر على حساب الجزائريين، وفي هذا الفصل سنركز على النشاط السياسي والاقتصادي الممارس من طرف هذه الجالية .

أولا: النشاط السياسي:

بعد أن دخلت فرنسا إلى الجزائر حاولت وضع نظام يحفظ لها أمنها ويبسط سيطرتها على الأوضاع خصوصا أنها في البداية لم يستكن لها الأمر، فكان هناك العديد من المقاومات وكونها لم تستطع احتلال كامل القطر الجزائري في حينها، عملت على إخضاع الجزائر عسكريا وذلك بإقامتها للحكم العسكري[1]، حيث أنه في بادئ الأمر ترددت الإدارة الفرنسية في إتباع نظام معين، الاحتلال الكامل والإدارة المباشر أو نظام الاحتلال المحدود والإدارة غير المباشر، ولكنها في الأخير قررت إتباع سياسة الاحتلال الكامل والإدارة المباشرة [2] .

[1]عبد الرحمان بن محمد الجيلاني :تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة، لبنان، ط1983،6،ج 4، ص:291.

[2]يحي بوعزيز :سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،(د،ط)، 2007، ص:7.

لهذا حاولت المزج بين النظام العسكري والمدني، غير أن السلطة العليا كانت بيد النظام العسكري، الشيء الذي لم يرض المدنيين[1]. وذلك بسبب الاختلاف الموجود بين مصالح الإدارة الفرنسية والتي يمثلها الجيش وبين مصالح المستوطنين التي كانت تتعارض بالرغم من ارتباطها بفرنسا، والأمر الذي كان يغذي هذا الصراع هو وجود عدد من الأوروبيين غير فرنسيين والذين يتمتعون بحق المواطنة، ولهذا فإن العداء والكره الذي يتبادله طرفان العسكري والمدني كان قديم قدم تواجدهم في الجزائر[2].

إلا أن الوضع السائد في الجزائر جعلهم لا يظهرون الأمر جليا لأن الظروف كانت العائق الوحيد لتطبيق تلك السياسة، (لأن الهدف الأساسي هنا يكمن في طريقة إخضاع الجزائريين وكيفية وضع أرجل الاستعمار والأمور أخرى تأتي فيما بعد)[3]، وهذا ما لاحظه كوطفيل في زيارته للجزائر في شهر أكتوبر1831، حيث لاحظ أن ضباط الجيش يكيدون المكائد للمعمرين الذين استطاعوا جني الكثير من الأموال وأن هؤلاء المعمرين تضايقوا من الضباط لأنهم منعوهم من السيطرة على كامل القطر الجزائري من خلال حكمهم المباشر للأهالي [4].

و كانت تعليمة 22 جويلية 1834، هي التي أنشأت منصب الحاكم العام العسكري الذي يمارس وظيفتين المدنية والعسكرية [5]، وبذلك تكون قد نظمت الإدارة الاستعمارية في الجزائر[6]. وهذا الأخير يكون تحت تصرفه وزير كاتب الدولة للحربية، و تحت تصرفه أيضا المجلس الاستشاري الذي يساعده، ولقد أطلقت هذه التعليمة أيدي العسكريين في الجزائر، و هذا ما أقلق

---

[1]صالح عباد:الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830–1930، ديوان مطبوعات جامعية، قسنطينة، ط1، 1999، ص:27.

[2] يحيى بوعزيز : المرجع السابق، ص:27.

[3]المرجع نفسه، ص: 27.

[4]عمار بوحوش :العمال الجزائريون في فرنسا دراسة تحليلية، دار دحلب، الجزائر، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر ،(د،ط)، 2005، ص:52.

[5]عمار عمورة: الموجز في تاريخ جزائر،المرجع السابق، ص:128.

[6]صالح عباد:المرجع نفسه، ص:28.

المعمرين وأفزعهم كثيرا، لأن هذا ما لا يخدم مصالحهم التي يريدون حمايتها ويحول دون تحقيق الأهداف التي يرجونها[1] .

ومنذ هذه الوهلة ظهر السباق والصراع من أجل السيطرة على السلطة في الجزائر بين العسكريين والمدنيين، هؤلاء الذين استطاعوا في الأخير الانتصار على الحكم العسكري وأصبحت السلطة بين أيديهم بعدما أطاحوا بحكومة لويس فليب سنة1848[2].

كما وقد تم التقليص من مهام الحاكم العام والضابط العسكري، إذ أصبحت سلطته محدودة وتتلخص في التأكد من تطبيق وتنفيذ الأوامر القادمة من العاصمة، إذ أن هذا كله جرى بموجب سياسة الإدماج التي تبناها النظام الجمهوري الجديد، المبني على فكرة المساواة بين جميع الفرنسيين واعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، وتم تنفيذ هذه الفكرة في أوت 1848[3].

حيث تم نقل الكثير من المصالح الإدارية من الجزائر إلى باريس الشيء الذي خيب آمال المعمرين في أن تصبح السلطة بأيديهم، فالسلطة صحيح أنها قلصت من أيدي المعمرين كما أنها لم تكن كاملة تحت تصرفهم و أصبحت تحت تصرف وزير الحربية الفرنسي[4]، الذي احتفظ بجميع المهام التي أوكلت له إلى غاية 12 أوت 1881، ولتزيد أمال المعمرين تبخرا خصوصا بعد قرار نابليون القاضي بأن الجزائر عبئ على فرنسا، وأراد إعطاءها حكم ذاتي إلا أنه تراجع وقرر جعل الجزائر تخضع له مباشر من خلال سيناتوس كونسلت في 1863، حيث أنّ جميع هذه المستعمرات تخضع إلى سيناتوس كونسلت لغاية صدور أخر[5]، وفي هذه المرحلة تفوق العسكريين على المدنيين، فالصراع بين المدنيين والعسكريين كان دائم و مستمر،

---

(1) صالح عباد:المرجع السابق، ص:28.

(2)عمار بوحوش:العمال الجزائريون، المرجع السابق، ص:55.

(3)المرجع نفسه، ص:56.

(4)صالح عباد:المرجع نفسه، ص:29.

(5)المرجع نفسه، ص:35.

حيث كان يتفوق أحدهما على الآخر وذلك راجع إلى ظروف تغير الجمهوريات والحكومات في فرنسا[1] .

وعلى العموم لقد استطاع المستوطنون الظفر بالعديد من الصلاحيات السياسية على حساب العسكريين والجزائريين على حد سواء، واستطاعوا ممارسة جملة من نشاطات السياسية والتي جاءت نتيجة الضغط الذي مارسته على حكومة الدفاع الوطني، وذلك بعد سقوط الإمبراطورية ثانية[2] عام 1870 وجراء ذلك تم إصدار قرار في 24 أكتوبر الذي ينص على إلغاء النظام العسكري والمكاتب العربية وجملة من القرارات الأخرى[3]، وليأتي بعد هذا القرار قرار آخر من نفس عام ليؤكد على تفوق المعمرين حيث أكد على إلغاء المكاتب العربية والمناطق العسكرية وتحويلها تدريجيا بيد السلطة المدنية[4].

أ/**التمثيل النيابي** : لقد مارست الجالية الأوروبية منذ قدومها 1830–1930 عدة ضغوطات على الحكومة الفرنسية من أجل الظفر بامتيازات سياسية على حساب عسكريين كما ذكرنا لقد حققت ذلك إذ قررت الحكومة الجمهورية الثالثة[5] إعطاء معمرين حق أن يكون ممثلون في مجلس الشيوخ الفرنسي[6] .

---

(1) عمار بوحوش: العمال الجزائريون ، المرجع السابق، ص:56.

(2) إمبراطورية الثانية: ويدل هذا التعبير على النظام السياسي الفرنسي الذي أسسه لويس نابليون بونبارت ابن أخ نابليون، عقب الانقلاب 2كانون أول 1851 وقد استمر هذا النظام المبني على دستور 14 كانون الثاني 1852 إلى إعلان جمهورية في 4أيلول 1870إثر الحرب الفرنسية البروسية وهزيمة سيدان وأسر نابليون واستسلام الجيش الفرنسي. أنظر إلى أوليفيه دوهاميل أيف ميني:المعجم الدستوري، ص:135.

(3)صالح فركوس:المختصر في تاريخ من عهد الفنقيين إلى خروج الفرنسي (1962–814ق)، دار العلوم بعنابة، جزائر، (د، ط)،2002، ص:113.

(4) المرجع نفسه، ص:114.

(5) الجمهورية الثالثة: وهي النظام السياسي أكثر بقاء الذي عرفته فرنسا منذ 1789، وقد ظهرت بعد عشرين سنة من الاضطراب الدستوري بين الإمبراطورية الثانية و فيشي كزمن استقرار، وأعطت جذورا عميقة لشكل محك مقترن حتى ذلك الوقت بذكريات بطولة أو رعب ، وثبتت كذلك تقاليد نيابية على الطريقة الفرنسية التي حاولت الجمهورية الرابعة تقليده بدون جدوى قبل أن ترمي به الجمهورية الخامسة بكامله. أنظر إلى أوليفيه دوهاميل أيف ميني: المعجم الدستوري،ص: 410.

(6) عبد حميد زوزو: تاريخ استعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا،ديوان مطبوعات الجامعية،الجزائر، (د،ط)، 2007، ص:71.

فكان لهم هذا الحق، إذ كان في 4 مارس 1848 أعلن المجلس الوطني الفرنسي ديوان أعيان Senatus consulte بأن الجزائر أرض فرنسية وبذلك أعطى الفرنسيين ومن معهم من الأوروبيون حق انتخاب أربعة نواب يمثلونهم في البرلمان و ثلاث نواب آخرين يمثلونهم في المجلس العام [1].

و لقد استطاعت هذه الجالية ممارسة هذه الصلاحيات من خلال الضغط المستمر والدائم في البرلمان الفرنسي، وقد سعت من أجل ذلك لمحاربة كل ماله علاقة في تحسين ظروف الجزائريين أو إعادة النظام العسكري من بعيد أو من قريب، وقد استغلت هذه الجالية هذا الحق وهذه السلطة في تحسين أوضاعها الاقتصادية و السياسية وتشجيعها للنظام الاستيطاني وبناء المراكز المدنية، حيث أنها شكلت قوة ضاغطة على البرلمان الفرنسي، إذ أصبح يوافق على كل ما يخدم مصالحها ويقضى على مصالح الجزائريين، حيث كان الهدف الوحيد لهاته الجالية هو كيف تستطيع أن تجعل الجزائر بعيدة وغير مرتبطة بالبلد أم من حيث الإدارة والاقتصاد وغيرها من الأمور [2]، مع احتفاظ بحرمان الجزائريين من حقوقهم السياسية والمدنية، حتى لا يكون لهم الحق في التمثيل في المجالس الفرنسية أو المجالس المحلية، ويظهر هذا جليا من خلال ما أورده عنها **جيل فيري** حيث قال "إنه لمن الصعب أن تجعل الأوروبي يسمع ويقنع بأن هناك مصالحه غير مصالحه في البلد عربي وبأن ابن البلد الأصلي قابل للتأقلم والعيش معه"[3].

ومن هنا استطاعت هذه جالية أن تكون مميزة عن الجزائريين والفرنسيين على حد سواء، إذ أن من الغريب أن تلك الجالية كانت لا تقوم بالخدمة العسكرية كما يقوم بها فرنسيي فرنسا، حيث أن هذه الجالية كانت تؤدي الخدمة لمدة سنة فقط إلى غاية 1905، عكس ما كان يؤديها فرنسيو فرنسا حيث كانت مدة الخدمة الوطنية هي ثلاث سنوات، وهذا الشيء جعل فرنسيي فرنسا يعترضون عن ذلك وعلى الامتيازات السياسية والاقتصادية الممنوحة لهاته الجالية، إذ

(1) عبد الرحمان الجيلالي:المرجع السابق، ص:293.

(2) عمار بوحوش: العمال الجزائريون ، ص:57.

(3) عمار بوحوش:تاريخ السياسي للجزائر، ص:181.

اعتمدوا على هذا الجانب كذريعة لمطالبهم حيث أنهم لا يؤدون الخدمة العسكرية كما يؤديها هم(الفرنسيين)، ومع ذلك يحصلون على الامتيازات أكثر مما يحصل عليها هم الفرنسيين الأصليين، إذ كان الأوروبيين في الجزائر ممثلين بثلاث نواب في البرلمان، و ارتفع هذا العدد في عام 1881 ليصبح 6 نواب وبذلك صاروا قوة هائلة وضاغطة في البرلمان يوجهون ويسيرون الأمور في الجزائر من فرنسا، وقد تبدو قوة هذه الجالية على البرلمان جليا من خلال محاولة إعطاء استقلال مالي ذاتي للجزائر[1] .

حتى لا يتدخل فرنسيون في شؤون داخلية بذريعة العبء المالي، خصوصا أن ما يقدم للجزائر من أجل تمويل مشاريع الأوروبيين أكثر، ولقد أثقل هذا الأمر على خزينة فرنسا وخاصة أن ما تجمعه خزينة الجزائر والتي أغلبها تجمع من الضرائب العربية، لا تأتي في نصف ما يصرفونه إذ أن المدخول المالي للجزائر كان 45مليون فرنك، بينما ارتفعت مصاريفها إلى 128 مليون فرنك ورغم ذلك فإن قوة هاته الجالية وضغطها على البرلمان ليحقق لها مطالبها ورغبتها في الاستقلال المالي والذي سنتطرق له فيما بعد[2] .

وفي جميع الأحوال كان الإلحاح المستمر لهذه الجالية بالمطالبة بحقوقها السياسية وحقها في السلطة ومحاربتها للنظام العسكري المتمثل في مكاتب العربية[3]، الذي كلل بنجاح إذ تمكنت أخيرا من أن تكون هي السلطة الوحيدة في الجزائر وأطلقت أيديها على جميع مؤسسات في الجزائر واستطاعت استغلال الجزائريين و لأراضيهم بكل الوسائل وكانت تقوم بذلك من خلال الصلاحيات السياسية في البرلمان الفرنسي أو في المجالس المحلية[4] .

---

[1] عمار بوحوش: تاريخ السياسي، المرجع السابق، ص:181.

[2] المرجع نفسه، ص:182 .

[3] المكاتب العربية هي حسب تعريف فرديناند هيقونيت أحد رأساء تلك المكاتب، "بأنها ويقصد مكاتب حلقة وصل مابين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن "ولقد تأسست بمقتضى لمرسوم وزاري المؤرخ في فاتح فيفيري 1844.أنظر إلى صالح فركوس :إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد ،ص:19.

[4] عبد مالك خلف التميمي:المرجع السابق، ص:23.

ب/ المجالس البلدية : منذ أن دخلت فرنسا الجزائر أقامت نظام عسكري لأن الأمور لم تكن مستقر والمقاومات كانت مازلت قائمة بعد، ولكن مع استقرار الأمور واستتباب الوضع رفض المدنيون هذا الوضع، وأرادوا تنفيذ تعليمة التي صدرت في 22 جويلية 1834 التي تقر أن الجزائر أرض فرنسية فرغبوا في المطالبة والتمتع بما كان يتمتع به فرنسيي فرنسا، واستنادا على هذه المطالبة قرر البرلمان الفرنسي إصدار قرار بتاريخ 18 افريل 1845، الذي ينص على تقسيم الجزائر إلى مناطق شمالية، ومناطق جنوبية، أما المناطق الشمالية فمقسمة إلى ثلاث ولايات الجزائر و قسنطينة ووهران، ولقد كان يتولى أمورها والي مدني يسمى البريفي prevet كما كان الحال في فرنسا [1].

وعدا ذلك فإن المناطق الثلاث أو النواحي الثلاث كان يرأسها ظابط جنرال يساعده مكتب خاص بالشؤون العربية على مستوى الناحية [2]، وذلك وفق مرسوم وزاري مؤرخ في فاتح فيفري 1844 وكان ظهورها من إيحاء الجنرال دومس[3]، كما أيضا قسمت هذه الناحية إلى أحواز و الأحواز إلى ساعة، و بكل حوز مكتب خاص بالشؤون العربية بإمرة ظابط برتبة كولونيل، يعين قادة القبائل باقتراح من مكتب الدائرة الخاص بالشؤون العربية ومكتب الدائرة هذا يقوده ظابط النواب وقائد جزائري وكاتب فرنسي ومترجم وكاتب عربي ...[4].

وإن هذه الهرمية في هذه المكاتب تتماشى مع هرمية القادة أهالي في مناطق المستقلة حيث كان خليفة، باشأغا، أغا، ولقد كان الأغوات وباشا أغوات يعينون من قبل الملك باقتراح وتوصية من الخليفة، وكانت السلطات الفرنسية قد أبقت على هذه الأنظمة في البداية إلا أنها حاربتها فيما بعد، ولقد كانت هذه المكاتب السلطة الفعلية وتنفذ أوامر الحاكم العام الفرنسي [5].

---

[1] عبد الرحمان الجيلاني:المرجع السابق، ص:292 .

[2] صالح عباد:المرجع السابق، ص:29.

[3] صالح فركوس:إدارة المكاتب واحتلال الفرنسي للجزائر، المرجع السابق، ص:18.

[4] ا صالح عباد: المرجع نفسه، ص:29. .

[5] المرجع نفسه، ص:29 .

و أنشأت النواة الأولى للإدارة المدنية، بعد تجارب السابقة في مدينة الجزائر بصفة خاصة، بواسطة تعليمة 22 جويلية 1834 وقرار 1سبتمبر1834 الذي جعل المدن الساحلية الرئيسية حيث يستقر المستوطنون المناطق المدنية، وأحدث بها ثلاث بلديات الجزائر، ووهران، وعنابة [1]، على أثرها تم وضع تنظيمات مدنية ومتصرف مدني في المدن ذات كثافة أوروبية، وهذا المتصرف له كافة الصلاحيات ما عدا المسائل المتعلقة بالشرطة والقمع والعبادة والبلديات ذات الصلاحيات الكاملة[2].

ويعتبر مرسوم 15أفريل 1845 هو المصدر الأساسي لتنظيم الجزائر إداريا إذ كانت إدارة الجزائريين بين أيدي العسكريين، حيث حافظ على المبادئ التي تفصل بين إدارة الأوروبيين وإدارة الجزائريين وأبقى الجزائر بيد الحاكم العام العسكري، أي قائد قوات العسكرية التابع لوزارة الحربية، وكما أنشأ هذا المرسوم منصب مدير الشؤون المدنية، ومنصب مدير المركزي للشؤون العربية[3]، حيث أقام تنظيما إداريا إذ قسم القطر الجزائري إلى ثلاث مناطق، الأولى مدنية تخضع لإدارة المدنية وتشمل القرى والمدن التي يكثر فيها العنصر الأوروبي، وأما المنطقة المزدوجة فهي التي يقل فيها العنصر الأوروبي ويخضع الأوروبيون فيها للحكم المدني والجزائريون للحكم العسكري، أما المنطقة الثالثة والأخيرة وهي المنطقة العسكرية و التي ينعدم فيها العنصر الأوروبي تماما والتي تشمل الهضاب العليا وصحراء فإنها كانت تخضع للحكم العسكري صرف[4] .

إذ قسمت هذه المنطقة إلى ست وحدات إدارية على رأس كل منها ظابط فرنسي يساعده عدد من زعماء الأهالي بألقاب الأغوات والباش أغوات والقياد ومشايخ، ولقد أكثروا في هذه

---

[1]بشير بلاح:المرجع السابق، ص:225.

[2]صالح عباد:المرجع نفسه، ص:29.

[3]المرجع نفسه، ص:30.

[4] محمد الحربي:الثورة الجزائرية سنوات مخاض، موفم لنشر، الجزائر،(د،ط)، 2008، ص:93.

المنطقة المكاتب العربية لتساعد الظباط على حكم الأهالي ومراقبتهم واستخلاص وجباية الضرائب منهم استخبار عن أحوالهم وتحركاتهم [1] .

وبعد إنشاء هذه البلديات صدر مرسوم في 23 سبتمبر 1875، الذي أعطى المستوطنين الأوروبيين حق انتخاب ممثلين في البلديات الخاضعة للحكم مدني، على عكس الجزائريين الذين لم يكن لهم حق انتخاب الممثلين لهم و الذين لا يتجاوزون عدد6 في أي مجلس بلدي، وقد ارتفع هذا العدد إلى الربع في 17 أفريل 1884، ولكن لم يسمح للجزائريين المعينين من طرف الإدارة الاحتلال أن يشاركوا في انتخاب رؤساء البلديات أو نوابهم، ومنذ سنة 1882 أعطت صلاحيات سياسية كبيرة للبلديات، حيث قرر الحاكم العام "**لويس بترمان**" بعد ضغوط السلطات محلية أن تكون المجالس البلدية، هي التي تشرف على مصالح كل دوائر تابعة لها، إذ تحصل على الأموال التي تحتاجها لتلبية احتياجات السكان[2].

والمؤكد أن ميزانية البلديات كانت تأتي من الضرائب العربية المفروضة على المسلمين منذ 1845 والمتمثلة في العشور والزكاة التي يدفعها المسلمون فقط بمعدل 80% إلى 86% وهذا يعني أن الجزائريين المسلمين وحدهم الذين يتحملون أعباء المالية شبه كاملة لتمويل المشاريع الأوروبيين[3] . وفي 26 جوان عام 1881 أطلق الأوروبيين قانون جديد يسمى قانون أندجينا Code indiginat [4] وهو عبارة على مجموعة من النصوص وضعت على مسلمين لتقديم الطاعة العمياء للأوروبيين، وهذا قانون بقي ساري المفعول حتى 1944 وبفضل هذا القانون أصبح يحق للأوربيين المستوطنين معاقبة الجزائريين وإجبارهم على دفع الضرائب

[1] صالح فركوس: إدارة مكاتب،المرجع السابق، ص:215

[2] عمار بوحوش، تاريخ السياسي، المرجع السابق، ص:171.

[3] المرجع نفسه، ص:172.

[4] هو قانون أصدره البرلمان الفرنسي يوم 28يونيو 1881 عقب اندلاع ثورة الشيخ بوعمامة، ليكون ساريا مدة سبع سنوات قابلة لتجديد،وهو مجموعة من النصوص القانونية الاستثنائية والإجراءات القمعية الشديدة التي بدأ فرضها على الشعب الجزائري، وتم تمهيد له بمرسوم 29أغسطس 1874 القاضي بمنح ولاة الثلاث صلاحيات عقابية استثنائية، وظل يتجدد ويمدد حتى عام 1944،وتضمن 27 مخالفة لا يعاقب عليها القضاء العادي، ولا تنطبق إلا على الجزائريين وزيدت بعد أشهر إلى 33مخالفة ،ثم خفضت إلى 21 عام 1888،لترسو إلى23 عام 1904.أنظر إلى رابح لونيسي:تاريخ جزائر معاصر ،ص:85.

العربية بدون نقاش، وكذا منعهم من حمل السلاح، وإظهار الطاعة العمياء لسلطة الأوروبيين، ولقد عين هؤلاء الأوروبيين مسؤولين إداريين لتنفيذ العقوبات الواردة في قانون الأندجينا وذلك بأساليب خاصة[1].

وفي عام 1896 تقرر تعيين متصرف الإداري في معظم البلديات وذلك ليطبق القوانين على المسلمين وإجبارهم على الانضباط، ولقد وصل عدد هؤلاء المتصرفين في مطلع القرن العشرين 260 متصرف إداري تحت تصرفه قياد بمثابة أعوان له، ولقد كان يشترط على هؤلاء المتصرفين إجادة اللغة العربية في بداية الأمر، لكن فيما بعد أصبح شرط الوحيد هو مقدرتهم على ضبط وإخضاع الأهالي فقط، وهم في حقيقة ضباط بدون مراقبة كانوا ينفذون أحكام ويفرضون الغرامات، فكانوا هم الهيئة التنفيذية والتشريعية في الوقت نفسه[2].

وكل هذه الأمور التي أصبحت تمارس من طرف الجالية كان سببها السلطة السياسية التي منحت لها، والتي استطاعت من خلالها فرض السيطرة واستغلال كامل القطر الجزائري والجزائريين، الذين يعدون في نظرها أهالي دون مستوى المواطنة فهم في نظرها لا يحق لهم تمتع بأي حق سياسي و أي حق مدني[3]، فلقد سعت هذه الجالية لذلك من خلال نوابها في البرلمان الفرنسي والمجلس أعلى الفرنسي باعتبارهم أصبحوا قوة ضاغطة على البرلمان الفرنسي أو في المجالس البلدية والمجالس المالية فيما بعد، فلقد استحوذت هي على كل مقاليد أو السلطة في الجزائر، وقامت بكل ما في وسعها لاستغلال وحرمان الجزائريين من أي حقوق قد تؤدي إلى تحسن وضعهم، أو أي أمور قد تؤدي إلى اكتسابهم امتيازات على اعتبارهم مواطنين فرنسيين[4] .

---

[1]عمار عمورة :موجز في تاريخ الجزائر،المرجع السابق، ص:128.

[2]عمار بوحوش: المرجع السابق، ص:173.

[3]عبد الرحمان الجيلاني:المرجع السابق، ص:293.

[4]عمار بوحوش:المرجع نفسه، ص:193.

وذلك وفق قانون صادر في 1834 الذي جعل الجزائر أرض فرنسية، وهذا يعني حسب هذا القانون أن الجزائريين مواطنين فرنسيين، وعلى الرغم من ذلك فإن الجزائريين لم يقبلوا هذه التعليمة ورفضوا الاندماج والجنسية الفرنسية، وأرادوا الحفاظ على معالم الهوية العربية إسلامية [1]، وفي نظر هذا القانون فإن الجزائري المسلم كان لا هو بأهلي في بلده الجزائر ولا هو بمواطن له حق كغيره من المواطنين الأوروبيين في المستعمرة الجزائر إنما هو أدنى من ذلك بكثير حسب ما صرح به نابليون الثالث في قانون سيناتوس كونسلت 1865، الذي صرح بأن الأهالي في الجزائر لم يكونوا لا رعايا في الجزائر، ولا مواطنين فرنسيين في فرنسا وطن الأم [2]. وحتى تلك الشرذمة القليلة من الأهالي الذين شملهم قانون التجنيس1865، فإنهم لم يسمح لهم بالمعاملة التي يعامل بها الأوربيين، ولم تتغير أيضا نظرتهم حتى لأولئك الذي تنصروا على اليد الجماعات التبشيرية، بل سموهم بالمسلمين الكاثوليك، فهم لم ينسوا أنهم جزائريين وأنه ليس لهم أي حقوق في بلدهم، الأمر الذي أدى بهم إلى الهجرة ومغادرة بلدهم الذي حرموا فيه بأبسط الحقوق [3].

ج/ المجالس المالية : لقد وصل نفوذ وسيطرة الأوروبيين بالجزائر والانجازات السياسية التي حققوها من خلال التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي، ومجلس الشيوخ الفرنسي ومجالس البلديات، ليتأكد لهم أن هذا التفوق لن يكون ذو فاعلية، ما لم تتمكن من السيطرة الفعلية على الثروة الوطنية وإخضاع أبناء الأصليين إلى الأمر الواقع، والمتمثل في القيادة الجديدة التي تخلصت من كل القيود باريس وحكام العسكريين بالجزائر، لذلك ما كان عليها سوى أمر واحد وهو المطالبة باستقلال المالي للجزائر[4]، وإن كانت في بادئ الأمر هذه الفكرة فكرة حاكم بترمان الذي أراد إنشاء ميزانية خاصة للجزائر، وذلك لإخفاء ضرر قرار إلحاق وكان ذلك في

---

(1) عمار بوحوش:عمال الجزائريون في فرنسا،المرجع السابق، ص:71.

(2)عبد الرحمان الجيلاني: المرجع نفسه، ص:295.

(3)المرجع نفسه، ص:195.

(4)عمار بوحوش:تاريخ السياسي، المرجع السابق، ص:182.

سنة 1887 إلا إنه لم يقدم فكرته للبرلمان الفرنسي إلا في سنة 1891، وكانت هذه فكرة قد حوربت من طرف المجالس التي لم تتلقى التقارير لجنة جول فيري مبعوثة للجزائر[1] .

ولقد تقرر إنشاء مجلس الوفود المالية للنظر في الضرائب وبعض النفقات الخاصة بالجزائريين في عام 1898 [2]، ولقد كان هذا المجلس يتكون من 24 عضو من الأوروبيين المستوطنين الزراعيون و24 عضو من المستوطنين من غير زراعيين كموظفين في غالب، والجزائريين الذين يتكلمون عربية 15 عضو والجزائريين يتكلمون الأمازغية 6 مقاعد، ويظهر من هذا التقسيم للجزائريين محاولة خلق مشكلة الاجتماعية بين الجزائريين، وتطبيق سياسة فرق تسد الاستعمارية التي لن تنجح مع الجزائريين الذين سواء كانوا قبائل أو عرب لا يتمتعون بأي حقوق، وإنما هم محرومون ومضطهدون على حد سواء من طرف هذه الجالية [3] .

ولقد كان هؤلاء يعينون من قبل الحاكم من بين أعيان ملاك الأرضي، الذين لا تختلف مصالحهم مع مصالح المعمرين والذين كان يطلق عليهم" بني الوي وي"[4].

وأما الأوروبيون فينتخبون باقتراع العام، و هذا المجلس يتكون عادة من ملاك والرأسماليين، وقد كان دائما عقبة في سبيل إدخال ضرائب الدخل والشركات المعمول به في فرنسا إلى الجزائر[5]، وفي سنة 1900 صدر مرسوم يقر بإنشاء ميزانية مستقلة للجزائر ومنفصلة عن ميزانية الفرنسية إذ تقوم هذه ميزانية بتخصيص إيرادات أقالية الثلاث لتصرف على الجزائر نفسها، حيث كانت فرنسا هي من يتحمل تقريبا41 مليون فرنك سنويا من أجل الإنفاق على المشاريع في الجزائر، والتي هي مشاريع استعمارية لدعم الهجرة الحرة والمنظمة

(1)أندي بريان وآخرون:الجزائر بين الماضي والحاضر، تر،اسطنبولي رابط ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ط)،1984، ص:183.

(2)أبو القاسم سعد الله:أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص:134.

(3)شارل أندري جوليان: إفريقيا الشمالية تسيير قوميات الإسلامية والسيادة الفرنسية،شركة الوطنية لنشر والتوزيع ،جزائر،(د، ط)، 1976، ص:60.

(4)إبراهيم المياسي: توسع الاستعماري في جنوب الغربي الجزائري (1881–1912)،(د،د،ن)، (د،ط)، 1996، ص:134.

(5) المرجع نفسه، ص :135.

للمعمرين الجدد في الجزائر[1]، و لقد أصبح المستوطنين يتمتعون بأغلبية في هذه المجالس، وكان همهم الوحيد المحافظة على المصالح الخاصة ومعارضة أي مطلب للجزائريين [2].

و كما سبق الذكر أن هذا المجلس كرس التفوق السياسي للأوروبيين على حساب الجزائريين إذ كانت لهم أغلبية ثلثين من المقاعد داخل المجلس مالي، وبالتالي أي قرار كان يخدم مصالح الأوربيين يوافق عليه بأغلبية الثلثين، و فيما يخص عضوية هؤلاء المندوبين فإن أعضاء الجزائريين كان يختارهم الحاكم عام الفرنسي لتمثل في هذه المجالس وإن هؤلاء أعضاء المكونين للمجالس المالية يتم انتخابهم لمدة ست سنوات مع تحديد الفترة في كل ثلاث سنوات، ويمكن لهم تقديم آرائهم حول المسائل التي من صلاحياتهم أثناء المناقشات والاجتماعات وصلاحياتهم مبدئيا لا تتجاوز معالجة مسائل المالية وإن جميع مظاهر النشاط الاقتصادي والسياسي الجزائري تجد نفسها أمام اللجان المالية، وهذه اللجان المالية تجمع على حدا ولا يمكن اجتماع هذه أقسام الثلاث أو اللجان ثلاث (أوروبيين، جزائريين، أوروبيين غير معمرين) إلا بطلب من حاكم أو إثر دعوة خاصة منه أو عند المصادقة على الميزانية، وفي نهاية الأمر يبقى دور اللجان المالية ماعدا دور استشاري [3] .

---

[1] إبراهيم مساسي:المرجع السابق، ص:135.

[2] ناهد إبراهيم دسوقي:المرجع السابق، ص:75.

[3] أندري بريان وآخرون: المرجع السابق، ص:378.

ثانيا: النشاط الاقتصادي .

أ/ الزراعة :

لقد اهتم هؤلاء الأوربيين بزراعة الأراضي و إنتاج العديد من المحاصيل ذات قابلية للاستيراد والتصدير [1]، إذ انتهجوا سياسة مختلفة عن سياسة الأهالي الفلاحية، إلا أنّ هذه العوائق لم تمنعهم من القيام بمحاولة إقناع الجزائريين، وحثهم على تبني هذه المزروعات الصناعية الاستعمارية على حساب تقاليدهم الفلاحية السابقة، فكان اهتمام الاستعمار بتلقين هذه السياسة الجديدة للفلاح الجزائري من أجل الإفادة منه، ومن أراضيه فحسب، رغم أنّ هذه الأراضي والأيدي ليست ملكه، إلا أنّه يبقى المستفيد الوحيد منها [2].

و منذ تلك الفترة . –بداية الاستعمار– إلى غاية 1880 كان الأوروبيين يكرسون جهدهم في زراعة وإنتاج الحبوب، إذ كان القمح المحصول النباتي المغذي للاستعمار والسكان الأصليين، حيث اتجه الأوروبيون إلى زراعته(القمح) بنوعيه الصلب واللين، على عكس الفلاح العربي الذي كان إنتاجه الأساسي هو زراعة الشعير، ولقد اعتمد هؤلاء المزارعين الأوروبيين على تقنيات بسيطة في بادئ الأمر، حيث كانت تشبه كثيرا التقنيات التي يستعملها الفلاح الجزائري فكانوا يزرعون الأراضي بطريقة الأرض المستريحة [3].

وبهذه السياسة كانت الفوائد جد مرتفعة للفلاح الأوروبي في البداية، لكن سرعان ما تراجعت أرباحهم وذلك راجع لأسباب منها انخفاض أسعار الحبوب في الأسواق العالمية، ما جعلهم –الأوروبيين– يقومون بزيادة مردودهم الفلاحي وتحسينه، خصوصا بعد المنافسة التي دخلت سوق العالمية للحبوب، إذ كانت تدخل فرنسا حبوب من أمريكا وأسيا وأوربا، بثمنٍ أقل

[1] عدي الهواري :الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة تفكيك اقتصادي واجتماعي 1830–1960 ،تر جوزيف عبد الله دار الحداثة للطباعة، لبنان،(د،ط) ، 1983، ص:156.

[2] صالح فركوس :المرجع السابق، ص:343.

[3] ناهد إبراهيم دسوقي: المرجع السابق، ص: 74.

من ثمنِ القمح المصدر من الجزائر [1]، فكان عليهم زيادة إنتاجهم وتقليص تكاليف الزراعية لتحقيق الربح وإمكانية المنافسة في الأسواق الفرنسية والعالمية، لذا قاموا بتجديد تقنيات الزراعة من أجل القيام بعملتي الزرع والحرث وبوسائل حديثة [2]، إضافة إلى القيام بسياسة الزراعة التناوبية في سنة 1890، مع الاستناد إلى عدة أساليب أخرى لتحسين المردود، وهذا من أجل استمراريتهم في هذه الزراعة والدخول عالم المنافسة [3].

أما بخصوص زراعة الشعير فقد شارك هؤلاء الأوروبيين الجزائريين فيها، إذ كانوا ينتجون ما يقدر بـ7% من إنتاج الشعير في الجزائر، وهي النسبة المعقولة، وهذا ما يلاحظ أن الفلاحة الأوروبية كانت تعمل من أجل السوق، في حين أنّ الاستهلاك الذاتي كان يقدر بـ 3 إلى 4 % فقط من إنتاجها[4] .

ومن هنا حاولت السلطات الفرنسية تغيير في الإنتاج الزراعي للجزائر وذلك من خلال تشجيعها إنتاج المحاصيل المدارية، لتعويض الإنتاج الذي خسرته من هذه المحاصيل في مستعمراتها بآسيا وأمريكا [5].

إذ كانت زراعة القطن من بين أهم المنتجات التي حاولت الإدارة الاستعمارية تشجيعها في الجزائر، وحث المعمرين على إنتاج المحاصيل المدارية، حيث صرح علنا **بيجو** بالاستمرار في زراعة كل أصناف النباتات التي تزيد المستعمرة الجزائرية غناء وثراء قائلا " إنّ قصب السكر والقطن والبن هي محاصيل تزدهر من تلقاء نفسها ولسوف نحصل على الكاكاو والنبلة المزروعة بعناية وأكد أن ذلك ناتج عن تجربته كفلاح"[6]، إذ أولى الكولون زراعة القطن اهتماما

---

(1) شارل روبير أجرون:المرجع السابق، ص:161.

(2) توفيق المدني:المرجع السابق، ص:98.

(3) شارل روبير أجرون:المرجع نفسه، ص:163.

(4) محمد الحربي:المرجع السابق، ص:93.

(5) صالح فركوس:المرجع السابق، ص:343.

(6) ابن داهة عودة:المرجع السابق، ص:214.

كبيرا، وكانت أول تجربة لإنتاجه في الجزائر سنة1835 حيث أعطى نتائج حاسمة خاصة في الهضاب مستغانم ومزغران، وقد سبقتها إلى هذه التجربة في عام 1833 ضيعة عربال الواقعة غرب وهران[1].

و ارتفعت المساحات التي زُرع فيها هذا المحصول الزراعي في الجزائر، وخلال سنة 1852 بلغ إنتاج القطن في العمالات ثلاث8.510.65 كيلوغرام إذ كان إقليم الغربي الجزائري قد أنتج منها1356, 1 [2] .

و في سنة1853 ازداد عدد منتجي القطن إلى 369 بعدما كان 150منتجا سنة 1852 و رافق هذه الزيادة عدد المنتجي زيادة في المساحات المزروعة للقطن، فأصبح 510 هكتار في نفس المدة وانتقلت إلى188,50هكتار في الجهة الغربية من الجزائر، أما في إقليم الجزائر فقد بلغت 245 هكتار وفي إقليم قسنطينة بلغت 139ه [3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مزارع السيق هي الأولى من حيث الجودة [4]، وظهرت هناك العديد من المراسيم الإمبراطورية لتدعيم وتشجيع هذه الزراعة منها مرسوم 1853 و 1859، وكذا مرسوم 19 مارس 1859 القاضي بمكافأة منتجي القطن في بعض المقاطعات ثلاث، وكذا مسابقة التي نظمت عام 1854، لتقسيم الإنتاج والتي فازت بها مزارع لعبرة وسيق بالرتبة الأولى [5].

ومع هذا الإنتاج المذهل و التشجيعات منذ 1854 تطور منتوج القطن وأصبح يضاهي منتوج الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الجودة، إضافة إلى ازدياد في المساحات الزراعية

---

[1] بن داهة عودة:المرجع السابق، ص: 214.

[2] المرجع نفسه، ص:215.

[3] المرجع نفسه، ص:215.

[4] المرجع نفسه، ص:215.

[5] المرجع نفسه، ص :216.

للقطن، و أصبح منتوج القطن في الجزائر ينافس قطن كل من جيورجيا الأمريكية، ومصر واليابان في الفترة الممتدة من1863 إلى1865، ولقد قرر مزارعو القطن الجزائري أيضا الدخول في منافسة مع منتوج لويزيان وكارولينا أمريكيتين، إلا أن تراجع التشجيع والدعم الرسمي لإنتاج القطن أدى إلى تراجع هذا الأخير(1) .

و بدأت التجارب في قطاع زراعة الكروم بصورة منتظمة قبل سنة 1880، على غرار الأزمة الناتجة جراء إصابة فيلوكسير الكروم الفرنسية في 1880، وبالمقابل صادفت هذه الأزمة تلاؤم التربة والمناخ في الجزائر لزراعة الكروم، لذلك حاولت الإدارة الفرنسية تشجيع زراعة الكروم في الجزائر، وحثت الفلاحين الجزائريين أيضا لزراعته و الجدول رقم 1في ملحق رقم6 يوضح تطور مساحة الكروم وإنتاجها من 1881–1896(2)

وقد تميزت زراعة الكروم في الجزائر بانتشارها في كافة القطر الجزائري، وبمحاربة الجزائريين لها هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تميزت بعدم الاستقرار، حيث عرفت سنوات ازدهار ورخاء مما جعلها تكسو الأسواق الفرنسية، وتنافس المنتجات الأوروبية، فحين عرفت هذه السنوات تدهورا واضطرابا مما جعل بعض المعمرين ينددون بالجزائر على أنها أرض الأحلام والثراء، وسوف نقوم بإعطاء تطورات لزراعة الكروم في الجزائر(3).

عرفت زراعة الكروم الجزائرية بعد مدة من الازدهار فترة من الركود بين سنتي 1900–1902، والتي أرجعها العالم الجغرافيي **أ،ف غويتي** بسبب ارتفاع في الكروم الفرنسية، كما عرفت انخفاض في الصادرات إلى النصف، ولكن سرعان ما عرفت رخاء مابين 1902–1903 بسبب القرض الفلاحي الذي منح لها، و بسبب عجز محصول فرنسا للكروم في هذه السنوات فارتفع إنتاج الخام للكروم إلى 372 مليون خلال مدة 3سنوات، واستطاعت أن تصدر

(1)بن داهة عودة:المرجع السابق: ص:216.

(2)أندري بريان وآخرون :المرجع السابق، ص:360.

(3)شارل روبير أجرون:المرجع السابق، ص:185.

إلى فرنسا 4750000 هكتولتر سنويا لمدة 3 سنوات، وهذا الأمر أدى بالمعمرين إلى توسيع من المساحات الزراعية الخاصة بالكروم، رغما أنها عرفت أيضا أزمة جديدة من 1904إلى 1906 انخفاضا في الأسعار، على الرغم من محافظة الزراعة على الكميات إنتاجها وتصديرها، لتعود وتنتعش بعد عام 1907 لتأخذ وتيرة أسرع في تقدم في السنوات 1908-1909 وليحل الرخاء الكبير في 1910-1912، إذ بلغت الصادرات إلى7ملايين من 1910إلى 1912 و كانت تقدر قيمتها المالية بـ37مليون [1].

وأدى هذا الازدهار الكبير الذي عرفته هذه الزراعة، إلى غضب الأوساط الفلاحية المختصة في زراعة الكروم في فرنسا، فبدأت تفكر في وضع حد للكروم الجزائرية من خلال إعطاء حد أقصى للخمور، في مجال تصدير أو إحداث حقوق تعويضية، لكن على العموم وبسبب انتشار وباء قمل النبات الذي أصاب مزارع الكروم الجزائرية والذي أدى إلى الانخفاض في المساحات المزروعة وكمية الإنتاج[2].

ومم يمكننا استخلاصه من هذه الزراعة أنها كانت بمثابة ثروة حقيقية للجزائر الأوروبية، والتي كانت على رأس النشاطات الاقتصادية في الجزائر، ولقد حققت الكثير من الأرباح [3]، و لا تعتبر هذه الزراعات الموجودة فقط، بل أنّ هناك العديد من الزراعات التي مارسها هؤلاء الأوروبيين في الجزائر، وحاولوا تشجيع الجزائريين على غرسها، وهذا مفاده إلى أنهم ليسوا على دراية بالمناخ والتربة الجزائرية؛ إذ أرادوا أن يحولوا تربة ومناخ الجزائر كما حولوا من تركيبة سكانها، و أهم المنتوجات التي أرادوا استحداثها على التراب الجزائري، المتمثلة في المنتوجات

---

[1]محفوظ سماتي :الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها، تر محمد الصغير بناني وعبد العزيز بوشعيب، دار دحلب،(د،ط)، 2007، ص:161.

[2]المرجع نفسه، ص :162.

[3]شارل روبير أجرون:المرجع سابق، ص:190.

الزيتية الخارجة عن محصول الزيتون، وفي عام 1854 أجريت تجارب حول زراعة الخروع والجلجلان والفول السوداني، عباد الشمس، الكتان الخردل الأبيض[1].

و كان إنتاج الخروع يقدر بـ32قنطار في هكتار الواحد و مع احتوائه على المادة الزيتية والتي قدرت بـ58%، و أظهرت نتائج تجارب الخردل الأبيض إنتاج يقدر بـ11 قنطار للهكتار الواحد ومع احتوائه على مادة زيتية قدرت بـ 35%، إلى جانب تلك المنتوجات الزيتية حاولوا أيضا زراعة مادة الخسخاس، لتنتج منها مادة الأفيون والتي غرست في مستغانم وعبد قادس[2] وقد عدت مادة التبغ من بين أهم الزراعات خاصة في غرب البلاد مثل التاجي ومسرغين، وريعة، عين نوسي، وهناك منتوجات مدارية أخرى كسماق و الفشاغ والأرز جاف و الجنجل، والخيزران وقصب السكر والبن و الفنيلا، وعلى الرغم من أن بعض تلك المحاصيل لم يكتب لها النجاح بسبب عدم ملائمة المناخ والتربة لها، مثل قصب السكر والكاكاو والفلفل الأسود والقرفة، والفنيلا والمنانيهوت، إلا أن فرنسا ظلت تحاول لإنجاح هذه المحاصيل في الجزائر[3] .

[1]محفوظ سماتي:المرجع السابق، ص:163.

[2]ابن داهة عودة: المرجع سابق، ص:212.

[3]المرجع نفسه، ص:213.

ب /الصناعة :

اعتبرت الصناعة في الجزائر العثمانية عبارة عن صناعة تقليدية مدنية (في المدينة) قائمة على المواد الأولية الموجودة في الريف، ولقد كان الريف الجزائري يمول المدينة ببعض ما تحتاجه من المواد الضرورية للصناعة، وعلى العموم أن ما يمكن أن يقال على الصناعة الجزائرية أنها صناعة تقليدية بحتة، جاءت لتلبية حاجات السكان البسيطة[1].

أما بخصوص الصناعة في الجزائر المستعمرة فهي لم تتطور وتتغير عن هذه الصناعة التقليدية، أو ربما نستطيع القول أنها كانت أقل منها، لأن هذه الصناعة كانت صناعة استغلالية أكثر منها صناعة تصنيعية، أي مصانع لتصنيع آلات، أو ما شابه ذلك من الصناعات التي كانت سائدة في المجتمع الأوروبي آنذاك، فالاستعمار الفرنسي ترك الجزائر دون أي صناعة تذكر، اللهم بعض معامل الزيت والصابون وصناعة السجائر والتبغ [2].

وللحديث أكثر عن هذه الصناعات والوضع الصناعي، الذي كان يسود وما قام به الاستعمار الفرنسي والمستوطنون الأوروبيين في الجزائر نستهل الذكر، ونقول أنها صناعة مبنية على الرأس المال وعلى الصناعة الاستغلالية والتحويلية والمنافسة الحرة وفائض الإنتاج[3]والمانفاكتيرية[4]،أما فيما يخص تكوّن هذه الصناعة فهي حديثة، إذ لم تكن تقريبا قائمة أو بارزة بشكل واضح إلا في سنة 1914، حيث شجعت الإدارة الفرنسية الإنتاج الصناعي في الجزائر وذلك من أجل دعم المجهود الحربي الذي كانت تبذله فرنسا لمقاومة الغزو الألماني، ولقد تبين فيما بعد الحرب وجود 916 ورشة يعمل بها نحو 2900 عامل[5]، وتتركز معظم هذه

(1) عميراوي أحميدة:أثار السياسية والاستعمارية على المجتمع الجزائري، المرجع السابق،ص:38.

(2) أحمد توفيق المدني :المرجع السابق، ص:126.

(3) المانفاكتيرية هي ورشات صناعية أسرية منزلية وحرة يديرها مالك ومن دون مصنع .

(4) عميراوي أحميدة وأخرون، المرجع نفسه، ص:39.

(5) عبد الحميد زوزو :محطات تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في ح و ط على ضوء وثائق ،ديوان المطبوعات جامعية، الجزائر ،(د،ط) ،2010، م7، ص: 320.

النشاطات الصناعية في الجزائر المستعمرة على الاستخراج الموارد المنجمية التي يجري نقلها نحو الموانئ القريبة من مراكز استخراجها من جهة، ومن جهة ثانية بالنشاطات الأيلة إلى سد الحاجات الأولية للسكان المحليين، لاسيما الأكل والمسكن، وتتركز النشاطات الأولى بالقرب من المناجم التي تقدم بعض الوظائف للسكان المحليين، والتي تم وضعها خصيصا لكي تهتم بتصدير المواد المعدنية الخام نحو أوربا [1].

أما الثانية فارتبطت مباشرة بالإنتاج الزراعي(مطاحن،الزيت،التبغ) والتي تنشأ على قاعدة ريع النقل والشحن، أي كل النشاطات التحويلية التي يعيد إجراؤها قبل التصدير أو بعد الاستيراد بهدف التقليل من مصاريف النقل البحري، كما ينوه إلى أنّ أهمية هذه التجارة نظرا لطبيعة النشاطات التي تربط بها ارتباط تاما [2] .

وعلى هذا الأساس بادر المستوطنون بهذا الاستغلال من السنوات الأولى من الاحتلال إذ قاموا بالتنقيب والبحث عن هذه المناجم، وبعد الانتهاء من عملية التنقيب والتعرف على هذه المناجم من طرف الجيولوجيين والمنقّبين، بدأت فترة الأولى من الاستغلال في ما بين (1845-1863) في منجم الحديد ببو حمراء و مبعوجة و خرازة وعين أم الرخاء الذي يحتوي على معادن ثمينة منها مادة اكتانكيستان [3] التي يصنع منها خيط الضوء في الأنبوب الكهربائي الذي ينير المنازل، وكاف الطبول ومنجم النحاس بعين بربر [4].

وبعدها تأتي المرحلة الثانية من هذا الاستغلال وهي فيما بين (1890-1903)حيث استغل فيها منجم الحديد بونزة ومنجم الفوسفات بالكويف ومنجم الرصاص بمسلولة [5]،

---

(1) عدي الهواري: المرجع السابق، ص:159.

(2) المرجع نفسه، ص:160.

(3) محمد جندلي:عنابة في السياق التاريخ وعمق الجغرافية في عصر الحديث، منشورات بونة للبحوث والدراسات،الجزائر،ط 2،2008،ج2، ص:68.

(4) سعدي دحمان :المرجع السابق، ص:216.

(5) المرجع نفسه، ص:216.

وترتبط هذه الصناعة بشكل وثيق وقوي بالمرافئ القريبة منها من خلال سكك الحديد التي تم وضعها خصيصا لكي تهتم بتصدير المواد المعدنية الخام نحو أوروبا[1] .

أما عن الإنتاج المعدني فهو يقوم أساسا على الاستخراج مادتين رئيسيتين هما الفوسفات والحديد، ولقد استطاع إنتاج الفوسفات أن يعرف تطورا ملحوظا نسبيا، إذ ارتفع إنتاجه عما كان عليه بـ 6000طن في سنة 1893، واستطاع المرور والقفز بهذه الكمية في السنوات التي تلتها[2].

و تتواجد هذه المناجم في شرق البلد وبالضبط في قسنطينة، فكان منجم كويف أكثر أهمية من باقي المناجم بسبب إنتاجه المرتفع، وهو موجود في جنوب السهول العليا بالقرب من تبيسا، والملاحظ عن هذه الصناعة أن النسبة الكبيرة من الإنتاج كانت تصدر إلى الخارج (إيطاليا، انكلترا، ألمانيا، هولندا، إسبانيا)، بينما نجد نسبة قليلة جدا كانت تستعمل للحاجات المحلية وبخاصة سوبر فوسفات للإنتاج الزراعي [3].

وبالموازاة لتطور إنتاج لاستخراجي للفوسفات كان هناك أيضا تطور ملحوظ وقفزة كمية في إنتاج الحديد، إذ تطور بحوالي أربع مرات في سنة 1900 إلى غاية 1928 وفي الحقيقة هذا التاريخ قد يتعدى مرحلة دراستنا، ولكن لمعرفة طبيعة تطور هذه الصناعات كان لابد لنا من ذكر تاريخ متقدم عن تاريخ الدراسة لشرح أكثر ليس إلا، وكانت أهم المناجم الخاصة باستخراج الحديد في الجزائر هي مناجم أوانزا الموجودة مابين سوق أهراس وتبسة (في قسنطينة) وبين ساف(وحران و زكار بالقرب من اورليان فيل) ويصدر هذا الإنتاج نحو إنكلترا

[1]سعيدي دحماني: المرجع السابق، ص: 217.

[2]عدي الهواري :المرجع السابق، ص:160.

[3]المرجع نفسه، ص:160.

وهولندا والولايات المتحدة وألمانيا إيطاليا، وأما بالنسبة لفرنسا فكانت لا تستورد منه سوى 30000 طن وهذا راجع لغزارة أراضيها بهذه المادة [1].

وفي إطار التسهيلات الممنوحة للاستغلال الحديد في سنة 1845 بمناجم بوحمراء وعين أم الرخاء (بالرحال)، قامت شركة طالابوت(talabot) وأحدثت مسبكا بجنوب مدينة بالقرب من ضفاف وادي سيبوس، حيث استعملت شركات الاستغلال وإلى غاية قرن 19 كيد عاملة السجناء إيطاليين، لأن الأهالي كانوا يرفضون العمل في المناجم. وهذا كان بخصوص الصناعة الاستخراجية في الجزائر [2].

وطبعا بالإضافة إلى هذه الصناعة كانت هناك بعض الصناعات البسيطة التي مارسها الأوربيون بالجزائر، ومنها الصناعة التحويلية الخفيفة و كانت معظمها تتركز في كبريات المراكز المدنية، و كانت هذه المصانع خاصة بالمواد الغذائية ومواد البناء تحظى بأهمية نسبية و ملفتة للانتباه و كانت المصانع مواد غذائية تضم حوالي 500مطحنة تستخدم 3600 عاملا وكذا عدة فبارك لتصنيع العجائن الغذائية ومصانع لتصنيع مرطبات المشمش والبرتقال، ومصانع توضيب الزيتون ومعاصر الزيت ومؤسسات أسماك المقددة التي تستخدم 2040عاملا وكذا مطاحن مملحات [3] .

مع الانتقال التدريجي من إنتاج المواد الغذائية إلى أخرى، صالحة للمعالجة الصناعية كالعنب والقطن والتبغ، والتي تتطلب رساميل مهمة بدأت البنوك تتولى الجمع والخزن والتوزيع،

---

[1]عدي الهواري:المرجع السابق، ص:160.

[2]سعدي حمدان:المرجع السابق ، ص:217.

[3]يحي بوعزيز:السياسة الاستعمارية من خلال المطبوعات، حزب الشعب الجزائري1830-1954، دار البصائر،الجزائر، ط1،2009، ص:79.

ثم شيئا فشيئا تجاوزت مراقبة التسويق إلى إنتاج نفسه، هذا ما شجع فتح السوق الفرنسية لكل المنتجات الجزائرية على أثر إقرار الوحدة الجمركية الكاملة سنة 1892[1].

كما لعبت الصناعة البنائية دورا مهما وبارزا، حيث تم إنشاء العديد من المدن والقرى على الطابع الفرنسي الأوروبي[2].

وفضلا على هذه الصناعات أنشأت هناك بعض المصانع، التي اهتمت بصناعة تحويل الخشب إلى صناديق التي كانت مخصصة لتعبئة الخضار والفواكه والبلح والحمضيات، وأيضا إلى صناعة البراميل وأثاث المنازل، وكان غلاء أسعار النقل البحري هي السبب الرئيسي لظهور مثل هذه الصناعات في الجزائر، والتي وفرت على الجزائر استيراد منتوجات ثانوية لكنها ضرورية، وكذلك قد أدى ارتفاع الشحن والنقل البحري إلى ظهور العديد من الصناعات الأوروبية في الجزائر خارج نظام الاستغلال المنجمي، مثل مصانع لصناعة كبريت والتبغ ومصانع الأسمدة الكيماوية المصنوعة من نفايات المسالخ، ومصانع لأعداد الحلفاء والألياف النباتية وبنقض القطن [3].

فكان هدف هذه المصانع التي أنشأت تلبية الاستهلاك المحلي اللامنتج، أو إلى تحويل صناعي خفيف، من أجل تخفيض حجم المنتجات المعدة للتصدير، ومما سبق تجدر الإشارة إلى أنّ غلاء الشحن كان العنصر المشجع لإنشاء العديد من المصانع لإنتاج البلاط وآجر والقرميد و الأسلاك والصفائح الحديدية، وكذا تحويل الفلين والجلود ....الخ، ولكن مغلب هذه الصناعات التي كانت قد أنشأت خلال هذه الفترة أي فترة الحرب العالمية أَوْلى لها بالفشل [4].

---

[1]عبد الله العروي: المرجع السابق، ص:580.

[2] عدي الهواري: المرجع السابق، ص:161.

[3]المرجع نفسه، ص:162.

[4]المرجع نفسه، ص:163.

أما فيما يخص الصناعة القاعدية فقد كانت شبه معدومة، قبل الحرب العالمية الثانية ما دام لا يصنع في الجزائر مسمار واحدة [1].

خلاصة

وخلاصة ما ذكرناه هو أنّ الصناعة الكولونيالية هي صناعة استغلالية استخراجية بحتة، ترمي إلى الاستغلال الأمثل لثروات الجزائر لصالح الشركات الاستثمارية الأوروبية وإلى صالح مستعمرة فرنسا، بالإضافة إلى صالح المستوطنين الأجانب، والتي كانت هذه الصناعة هي لصالحهم وحدهم، فهم المستفيدون من خيرات البلاد الباطنية والخارجية، وأنّ هذه الصناعات التي أنشأت ما كان لها وجود لولا ظروف الحرب و ما نتج عنها من متغيرات .

---

[1] عبد الحميد زوزو :المرجع السابق، ص:320.

ج/ التجارة:

تعد التجارة بالنسبة للأهالي بمثابة العامل المهدم والمخرب، الذي يقوم بتحطيم كيان الجزائريين، ويحكم على الشعب الجزائري حكما جديدا بالإفلاس؛ وذلك لأن الفرنسيين هم الذين يتحكمون بالتجارة في الجزائر، فلم يمارس الجزائريين سوى النزر القليل منها؛ بحيث كانوا يمارسون بعض التجارة في الأسواق المحلية فيما بينهم فقط، و لم يباشروا عملية التصدير والاستيراد إلا بنسب أقل، ولم يشاركوا في هذه العملية سوى من خلال بيع فائض إنتاجهم إلى الشركات الاحتكارية أو يشترون من المستوردين الأجانب ما يحتاجونه لحياتهم اليومية [1]، لذا كانت الأسواق المحلية للأهالي مراقبة من طرف المكاتب العربية؛ من أجل الإستخبار عن الأمور التي قد تكون لصالحهم، حيث تم اكتشاف صفقات ذخيرة داخل هذه الأسواق[2].

ومن هنا لعبت المكاتب العربية دورا كبيرا في تنشيط التجارة في الجزائر، من خلال مراقبتها لتجارة المدن التجارية في الجزائر، و كانت التجارة الرائجة في مدن الشمال الشرقي للجزائر و ذلك منذ العهد التركي، واعتبرت موانئ شرق الإيالة من ممتلكاتها الخاصة، فلا يحق لغير الفرنسيين أن يتاجروا فيها، بل إن الدخول إلى مدينة القالة ممنوعا على الجزائريين إلا نهارا وبإذن[3].فالحال لم يكن بمغاير لوتيرته في الفترة الاستعمارية، فكانت مدن الشمال الشرقي ذات أهمية تجارية، وهذا لأهمية موانئها[4].

واعتبرت مدينة عنابة ذات أهمية كبرى للتجارة الفرنسية الخارجية والسبب في ذلك قوة مينائها الاقتصادي المهم، حيث كانت صادرات هذا الميناء في عام 1850قد بلغت 763917 فرنك، وتزايدت في عام 1853 إلى2780758 فرنك وبفارق 1,414841 فرنك [5].

---

(1) أحمد توفيق المدني:المرجع السابق، ص:123.

(2) صالح فركوس:إدارة مكاتب،المرجع السابق، ص:215.

(3) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص:7.

(4) المرجع نفسه، ص:39.

(5) صالح فركوس:المرجع نفسه، ص:222.

وتميزت العلاقة التجارية لعنابة أنّها كانت منفتحة على العالم الخارجي، وذات أسواق نشطة جدا وهذا ما أدلت به المكاتب العربية، فكان إنتاج الحبوب يتزايد بشكل كبير على الأسواق والذي لقي تجاوبا من طرف القبائل كقبيلة حنانشة وأولاد سي عابد، وأيضا القبائل التونسية على الحدود، التي كانت تتردد على السوق بقوافلها لبيع حبوبها و منتوجاتها الأخرى[1].

وبينما كانت تشتري الدخان الذي كان يجلبه التجار من دائرة القالة و ايدوغ، كانت تجارة الفحم الحجري منتشرة بهذه المدينة، وباختصار لقد مثلت مدينة عنابة أحد أعمدة المؤسسة للنظام التجاري الفرنسي، و ما انفكت المكاتب العربية لتنشيط هذه التجارة ومحاولة البحث وإخراج الثروات المخبأة والظاهرة لبعث اقتصاد مزدهر تستفيد منه فرنسا وشعبها قبل كل شيء[2].

كما اعتبرت قسنطينة عاصمة مقاطعة الشرق الجزائري ذات أهمية بالغة من الناحية التجارية، إذ كانت مركز لقاء للتجار والتي كان يفد إليها تجار من تقرت لبيع الصوف بأسواقها [3]، وتميزت أسواقها بتجارة الأغنام والمواشي التي تجلبها من القبائل مثل قبيلة حراكته وسلاوه، وكانت هذه المواشي تشترى من قبل التجار الأوروبيين وكانت ذات فائدة للمعمر[4].

ولم يكن النشاط التجاري في مدينة سكيكدة يقل أهمية منها، لأن ميناءها كان نشطا بالصادرات الفرنسية حيث بلغت في عام 1846 ما قيمته 625000 فرنك، وارتفعت تلك الصادرات عام 1850 إلى 763917فرنك، واعتبرت مدينة سكيكدة ذات أهمية بالغة وحيوية للاقتصاد الاستعماري، وذلك لنشاطها التجاري المتزايد؛ فلقد أورد تقرير المكاتب العربية لهذه المدينة سنة 1857 بأن سوقها يتميز بنشاط يتم فيه تسويق الحبوب والمواشي والصوف والزيت

(1) صالح فركوس:المرجع السابق:ص:222.

(2) المرجع نفسه، ص:222.

(3) المرجع نفسه، ص:222.

(4) المرجع نفسه، ص:223.

والدخان والأقمشة وغيرها من المنتوجات [1]، وبعد وصول التجار الأوروبيين إلى مدينة سكيكدة ازدادت عملية التبادل التجاري بها، ما تطلب إنجاز مشاريع تجارية كتأسيس المحلات والمكاتب الجمركية، وتوسيع حوض ميناء سكيكدة لاستقبال عدد متزايد من السفن وبعد احتلال مركز القل عقب التوسع العسكري عرفت نشاط تجاريا متزايد[2].

أما بخصوص مدينة بجاية فلم تكن أقل أهمية من غيرها من المدن الساحلية الشرقية للبلاد، فكانت ذا نشاط تجاري و لها علاقات تجارية مع الجنوب ومع سكيكدة، من أجل تصدير من ميناءها الحبوب والصوف بكميات معتبرة، حيث بلغت على سبيل المثال عام 1850 ما يعادل4783 فرنك وارتفعت تلك الصادرات بزيادة مليونين فرنك، أي ما يقارب 2,615813 فرنك و بعد عام أي 1851[3]. ونشطت بها تجارة الزيوت خصوصا زيت الزيتون والذي قدر بـ:837000 لتر في الثلاثي الأول من نفس السنة(1851)، لترتفع صادراتها إلى فرنسا في سنة كاملة بـ 1,117964 لتر [4].

ومن المدن التي ركزت السلطات الفرنسية على ازدهار التجارة بها مدينة بسكرة، لتستفيد منها حيث كانت نقطة لقاء ومكان مواعيد للتجار باعتبار الصحراء مجال اجتماعهم، ونقطة وصل بين البلدان العربية آنذاك عن طريق واحات مثل السودان، ليبيا، تونس، والمغرب الأقصى[5]، ولم تختلف مدينة بسكرة عن باقي المدن التجارية في نظر المكاتب العربية فهي في نظرهم من أهم المدن التجارية بالجنوب القسنطيني، التي يعلق الاستعمار عليها آمالا كبيرة في

---

(1) صالح فركوس:المرجع السابق، ص:223.

(2) توفيق صالحي:المرجع السابق، ص:191

(3) صالح فركوس: المرجع نفسه، ص:225.

(4) المرجع نفسه، ص:225.

(5) المرجع نفسه، ص:225.

المستقبل، وذلك طبعا لمصالح المستعمر والمستوطنين، فلم تكن هذه المدن التي أرادت ازدهار تجارتها فقط، بل كانت هناك مدينة باتنة و بوسعادة ومدينة تبسة و سطيف (1).

ومن هذا المنطلق يمكن القول أنّ الشمال الشرقي الجزائري قد عرف نشاط تجاريا كبيرا في عهد الاحتلال الفرنسي، وهذا حسب تقرير الوزارة الحربية الفرنسية بأنه قد تم شراء 2240رأس غنم و4605 رأس بقر أي مجموع 6845 رأس حيوان من سوق فيليب فيل، وتم تصديرها إلى الجزائر العاصمة، وهذا الأمر ينطبق أيضا على موانئ المدن التي احتلت حيث عرفت نفس النشاط، والجدول في1 ملحق رقم7 لتعبير عن نشاط التجاري لعام 1845 في أسواق المدن الشرق الجزائري، و كانت منتوجاتها قد تجاوزت ثلاثين نوعا حيث أنها بلغت عام 1855 قيمة المشتريات في الأسواق مدينة قسنطينة وحدها 15236727فرنك (2).

و حقيقة الأمر أن الاهتمام التجاري الأوروبي لم يقتصر على الشمال والشرق فقط، بل امتد أيضا إلى الجنوب حيث كانت الصحراء دوما مجال التنافس الأوروبي على تجارتها، منذ القدم وخصوصا في القرنين 18 و19 إذ أسست العديد من الجمعيات لاكتشاف هذه الصحراء منها الجمعية الإفريقية التي تأسست عام 1787، وظلت البعثات هناك إلى غاية تمكن من اكتشافها كليا(3) .

فكانت مصدر إغراء للتجار والمغامرين، ومن هنا جاء اهتمام الفرنسيين بتوسع نحو الجنوب الجزائري، والذي عبر عنه "**شارل فيرو**" باحتلال ورقلة يمكن من إقامة إدارة فرنسية أساسها قوة تجارية بهذه المدينة، والتي ستكون ذات أهمية للأوروبيين والعرب و الميزابيين والسود واليهود وذلك بالنظر لما تحتويه الصحراء من خيرات و مداخيل هامة، و أكد ذلك من خلال قوله "تعد بسكرة مركز تجاريا هاما للتجار العرب الوافدين من بوسعادة وأولاد نايل وتقرت

(1) صالح فركوس:المرجع السابق، ص:226.

(2)عميراوي أحميدة و أخرون،المرجع السابق، ص:6.

(3)إبراهيم مياسي:قبسات من تاريخ الجزائر،المرجع السابق، ص:80.

وواد سوف وتفطة ومثلما تعد بقية المدن الأخرى وهي للبدور سعيدة و فرندة و تبسة، وغيرها تعد أهم مراكز تجارية داخلية"، لذلك كانت حتمية الاحتلال الجنوب الجزائري بهدف تطوير التجارة داخل إفريقيا، وكان احتلال إفريقيا بالنسبة لفرنسا مسألة سياسية و مستقبلا تجارية لأن البحر المتوسط يعد بالنسبة لفرنسا عامل القوة والموازاة والمماثلة لقوة الإنجليز في مضيق جبل طارق و مالطا [1].

و الحديث عن التجارة الاستعمارية لا يخلو دون ربط بين هذه العملية و عملية إنشاء الطرق و المواصلات، التي كانت عماد السياسة التعميرية، وحجرة الأساس للتجارة الاستعمارية، والتي قامت السلطات بكل ما في وسعها لإنشاء أفضل السبل لتنشيط العملية التجارية وكذا الاستيطانية، لذلك كان عليها ربط المدن الداخلية مع المدن الساحلية لتسهل على المستوطنين عملية تنقل للتجارة.

فبدأت السلطات بهذه العملية في وقت جد مبكر، وكان ذلك في نهاية أفريل 1832 أين تأسست بمدينة وهران مصلحة الجسور والطرقات، وفي سنة 1842 قرر بيجو إنشاء خطوط تربط بين سبعة مدن داخلية وهي:تلمسان، مليانة، مدية، سطيف، قسنطينة، و قالمة، وسبعة مدن ساحلية وهي :وهران، مستغانم، تنس، شرشال، الجزائر، سكيكدة وعنابة [2].

ومن هنا تظهر أهمية الطرق في العملية التجارية، الحملة التي قامت بها السلطات الاستعمارية لتوسيع الموانئ الجزائرية لاستيعاب حجم التجارة، ولتدليل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، توسيع ميناء عنابة من قبل السلطات الفرنسية، والتي كلفت هذه العملية في بداية تسعة ملايين فرنك [3]، فكان لهذا الميناء بعد عملية التوسيع أهمية كبرى في الاستيراد

(1) عميراوي أحميدة وأخرون: المرجع السابق، ص:37.

(2) ابن داهة عدة: المرجع السابق، ص:161.

(3) المرجع نفسه، ص:161.

والتصدير هذا ما أدى إلى قصفه أثناء الحرب العالمية الأولى من طرف ألمانيا في 1914/08/14[1].

و مطالبة المستوطنين المتواجدين في عنابة سنة 1871 بفتح خط سكة الحديد بين عنابة و تبسة، ويكون هذا الخط مار بقالمة وعين البيضاء، وأمضى والي قسنطينة دي كلوزه في 1872/04/19 م على تنفيذ هذا المشروع وفعلا طبق سنة 1874، ومن ثم واصلوا الخط إلى ما بين عين البيضاء والخروب سنة 1877، إلى أن عم الخط القطر الجزائري بعد أن قدم مشروع الخط الحديد إلى البرلمان الفرنسي في 1879/03/15[2].

ومن الأمثلة الاهتمام بشق الطرقات هي إنشاء مصلحة للطرقات الولائية و التي أوكلت إليها مهمة توسيع وترميم الطرقات الولائية الثلاث الواصلة بين (معسكر–مستغانم) (وهران – معسكر)،(وهران–سيدي بلعباس) والتي يبلغ طولها190.5 كلم إلى جانب ثمانية طرق ثانوية تربط بين (غليزان–تيارت)،(معسكر–تيارت)،(معسكر–سعيدة)،(تلمسان– الغزوات)،(أرزيو–سيق)،(سيق–المحمدية)،(مستغانم–الأصنام)[3] .

بالاختصار إن ما يمكن أن يقال عن التجارة في الجزائر المستعمرة بأنها كانت بين أيدي الفرنسيين، ولذلك فقانون جمركة لسنة 1867 كان يقبل كل المنتجات الجزائرية بدون رسوم في فرنسا ماعدا السكر وفي الجزائر وكل المنتجات الفرنسية والأجنبية، وقد عرف هذا الاقتصاد الأوروبي بعض الأزمات منها الأزمة الناتجة عن ضرائب المبالغ فيها، والتي تم تسجيلها في الفترة 1847–1848 وقد نتج عن ذلك فقر في تربية المواشي والتجارة وتقهقر في ديمغرافيا،[4].

---

(1) محمد جندلي: المرجع السابق، ص:80.

(2) المرجع نفسه، ص:81.

(3) ابن داهة عدة:المرجع السابق، ص:161.

(4) محفوظ قداش: المرجع السابق، ص:138.

أما أزمة 1868–1869 والتي مست الأوروبيين، ولكنهم بعكس المسلمون استطاعوا تحملها بسهولة، فكانت هناك العديد من نجاحات الأكيدة لهؤلاء المعمرين الكبار أمثال بورلي لاسابي قرب بوفاريك، وجول دوبري دوسان هو في ناحية وهران، وبيار لافي في ناحية قسنطينة، وهناك أيضا ثروات مستغلي الفلين أو المناجم أمثال موكتا الحديد قرب عناية وغيرهم من معمرين الذين تأكدوا من نجاحهم في مهمتهم إذ أصبحوا جد أثرياء[1] .

لقد اعتمدت التجارة الفرنسية بالدرجة الأولى على الفرنسيين متناسية الجزائريين تماما ماعدا في الاستغلال ثرواتهم و منتوجاتهم لتصديرها، وأن أكثر اعتمادها كان الموانئ لاستيراد وتصدير والتي كانت متمركز في الشمال، و أن تماشيها في التجارة زامنه توسع في مناطق الجنوب الجزائر واستغلال كامل القطر لصالح تجارتها [2].

أما عن صادرات الجزائر فهي الصوف، الفلين، الحلفة، التمر، الزنك، الرصاص، الحديد، الزيت، الغنم، أوراق الدخان،السماد، أما في ما يخص مواردها فأهمها الآلات الحديدية ،سيارات، ومنسوجات، وسكر، و قهوة، والأخشاب، والأواني، والوقود والكماليات(عطور، ومواد تجميل)[3]، وما نستخلصه من هذه التجارة هو أنها مثلت جانب كبير من استغلال الجزائر وخيراتها وأنها كلفت الجزائريين العديد من المتاعب والشقاء، ولقد كانت من أكبر فضائع الاستعمار وأشنعها لأن سياستها كلفت الجزائر كل ثرواتها، و استغلت لصالح المعمرين الذين راحوا يصدرون ثروات الجزائر في سفن عبر الموانئ التي قاموا بإنشائها لتخدم مصالحهم المالية على حساب الشعب الجزائري وخيراته.

خلاصة

---

(1) محفوظ قداش:المرجع السابق، ص:159.

(2) المرجع نفسه، ص:160.

(3) أحمد توفيق المدني:المرجع السابق، ص:139.

وفي الأخير وبعد دراستنا لنشاط هذه الجالية الأوربية استنتجنا أن جميع هذه النشاطات التي مورست من قبلهم، كانت تعبر على سيطرتهم على ما في الجزائر من سلطة وثروة ومال على حساب الشعب الجزائري، وأنها كرست مبدأ القوة المسيطرة على الشعب الجزائري، في حين اثبت النشاط السياسي أن فرنسا وهذه الجالية ما كانت لتسمح لهم بأن يمارسوا أي نشاط سياسي، حتى لا يدافعوا عن حقوقهم الضائعة من طرف هذه الجالية والسلطة الفرنسية حامية لها، ولقد مارست هذه الجالية من خلال نشاطها كل ما في وسعها لتحقيق الأهداف التي جاءت بها فرنسا وهي سلب حقوق الشعب الجزائري و استغلال أمثل لثرواته المادية والبشرية فبعد أن أخذوا أراضيه، جعلوه خماس يخدم الأرض التي كانت ملكا له بأثمان بخسة، لا تكفيه لسد جوعه، حيث استعملت هذه الجالية بنشاطها هذا أبشع أنواع الاستغلال والعنصرية وغيرها من الصفات البشعة .

خاتمة

إن دراستنا لموضوع الجالية الأوربية بالجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، دفعنا كما سبق وأن رأينا لطرح إشكالية رئيسية، تتمثل في محاولتنا لإظهار أهم ما ميز ذلك النشاط المنتشر والممارس من طرف هذه الجالية، ومحاولة إظهار كذلك الهدف الرئيسي للاستعمار الفرنسي من التواجد الكولينيالي بالجزائر.

وما لاحظناه بعد انجازنا لهذه الدراسة، أو ما يمكن أن نصل إليه من قراءة تاريخية، تبين لنا أن التواجد الجالية الأوروبية بالجزائر كان تكريس للسياسة الاستيطانية بكل حذافيرها، وأنها كانت وسيلة من الوسائل التي استعملتها فرنسا لتضطهد وتضغط على المجتمع الجزائري، وأن الأمر الذي جعل فرنسا تقوم بتشكيل هذه الجالية الأوروبية في الجزائر كان لجملة من الأسباب نذكر منها:

أولا: أن قدوم هذه الجالية كان بمثابة أرضية مساعدة للاستغلال الأمثل لخيرات الشعب الجزائري، ذلك لأنها كانت تمثل آلات لاستغلال خيرات البلاد من خلال استحواذها على موارد البلاد، واستنزافها لأكبر قدر ممكن لخدمة الاقتصاد الفرنسي ولتحقيق أرباح لها، حيث أن جل الصناعة الممارسة من قبل هذه الجالية كانت عبارة عن صناعة استغلالية كلها معتمدة على استخراج خيرات البلاد، من حديد وفوسفات وغيرها من المواد الطبيعية الباطنية، والقيام بتصديرها للخارج وبأثمان بخسة دون مراعاة حق الشعب الجزائري في استفادة من خيرات بلاده، أو ترضى أن تشاركه حتى بنزر القليل من فوائد بلاده بل على العكس، فقد استغلته لخدمتها واستغلت خيرات بلاده دون رحمة وتفكير بعواقب هذه الأمور كلها على هذا الشعب المسكين.

ثانيا: إن هذه الجالية ورغم تنوع أجناسها ورغم تعدد مواطن قدومها، وبالرغم من محافظتها على مميزاتها خاصة فكل عنصر من هذه الجالية أبقى على مميزاته الشخصية و هويته القومية، في ظل امتلاكه لحقوق المواطنة الفرنسية، فهي لم تكن لتتخل عن عراقة أصولها

لمجرد حصولها على الجنسية الفرنسية، وأن هذه الجالية ما كانت سترضى بقبول الجنسية الفرنسية، لولا اشتراط فرنسا حقوق الاستغلال و الامتلاك الأراضي والشركات لهؤلاء الأوربيين، إلا إذا تقبلوا الجنسية الفرنسية، وأن تضارب مصالح هذه الجالية الأوروبية مع مصالح فرنسا ما جعلها في الكثير من مرات، تحاول الانفصال نهائيا عن فرنسا وأخذ جزءا لها من الجزائر المستعمرة ، خصوصا بعدما كونت لنفسها القوة السياسية والاقتصادية، واستطاعت أن تكوّن شعب أوروبي جزائري يستطيع أن يطالب بانفصال عن فرنسا، لأنه أصبح قادر عن مواصلة دون مساعدتها، ويظهر ذلك جليا بعد مساعيهم للاستقلال المالي الذي تحصلوا عليه في 1900م، وبذلك قد استطاعوا تخلص من ارتباط بفرنسا، وكوّنوا حكومة في الأرض الجزائرية لها استقلالها المالي ولها شخصيتها المدنية الخاصة، وهذه الجالية رغم تباين في أصولها وفي مصالحها إلا أنها كانت تتوحد دائما للدفاع عن مصالحها المشتركة، وكانت تتوحد في كرهها للشعب الجزائري وفي ضرورة استمراره بدون أي حقوق سياسية واقتصادية، فهي كانت دائما تنظر باستعلاء، وتنظر إليهم نظرة سيد للعبد، وأنها كانت المستفيد الوحيد من الاستعمار الجزائر، وأن كانت فرنسا مستعمرة إلا أنها (فرنسا) لم يستفد من الاحتلال الجزائر أكثر منها(جالية) إذ أنها خصوصا إذا نظرنا أن هذه جالية جاءت على تكاليف فرنسا، وأنها كانت قد مكلتها الأموال والأراضي وأعطتها حقوق جمة، فهي لم تخسر أي شيء بل كانت قد حققت أهدافها من وراء ذلك، وفي حين كان الخاسر الوحيد هو الشعب الجزائري، الأمر الذي يدعو إلى تساؤل فيما إذا كانت فرنسا قد ندمت من تكوينها لهذه الجالية، أو في كونها ندمت لتشكليها لها خصوصا بعد تهديدات التي شكلتها هذه الجالية على فرنسا .

ثالثا: أن هذه الجالية الأوروبية كانت تطالب بطريقتها الخاصة بأن تكون الجزائر وطنها الثاني وهذا هو الشيء الذي لم يحدث في تونس والمغرب، إذ أنهم ورغم تشكيلهم لأقلية مسيطرة فلقد استمروا بوصفهم أجانب، وهم أيضا نظروا لأنفسهم بهذا منظور، ولكن هذا لم

يكن حال الأوروبيين في الجزائر، لأنهم وبسبب سياسة الاحتلال و الإدماج التي والتها ساعدت على بروز عقلية جنوبي عند هذه الجالية، و التي أصبحت السيدة المطلقة والمهندسة والمبدعة والمالكة الوحيدة للجزائر، بحيث أصبحت تزيد من تطابقها مع البلد بقدر ما يستبعد فيه السكان الأصليين، حيث أنك عندما تسأل هؤلاء الأوروبيون هل أنتم فرنسيون أم أجانب فيجيبون نحن جزائريون، والغريب في الأمر أنهم أول من أطلق على أنفسهم هذا اللقب .

وفي الأخير نستطيع القول أن هذه الجالية حققت الهدف الرئيسي لتواجدها بالجزائر، خصوصا في كونها قد غيرت من تركيبة المجتمع الجزائري من حيث عاداته وتقاليده وطمس جزء هام من هويته، فمنذ أن كان مكوّن من العرب و الأمازيغ و الأتراك و الكراغلة، ليتحول إلى خليط عربي(أمازيغ وعرب وأتراك)، وشرذمة أوروبية سيدة على المجتمع الجزائري، ففرنسا غيرت من تركيبة الشعب كما غيرت طابع الأرض بالجزائر سواء في طابعها الإنتاجي الزراعي أو طابعها العمراني.

وإن الملاحظ أن جل هذه النتائج كانت أثارها على الجانب الاجتماعي، وذلك لأن كل من النشاط السياسي والاقتصادي كانت أثارهما اجتماعية على المجتمع الجزائري أكثر منها سياسية والاقتصادية، لأن حرمان الجزائريين من حقوق السياسة ومن ممارسة الصناعة والتجارة أدى إلى تدهور الحياة المجتمع الجزائري .

الملاحق

الملحق رقم 1

جدول رقم 1:يمثل العقارات التي تم بيعها من طرف الجزائريين لصالح معمرين من 1900– 1914 .

السنوات	المساحة بالهكتار
1900	25.728
1901	23.105
1902	11.865
1903	17.224
1904	20.365
1905	30.731
1906	30.771
1907	40.250
1908	49.990
1909	61.606
1910	66.481
1911	67.365
1912	68.636
1913	68.636
1914	41.859

مصدر:حمير صالح ،ص:217.

جدول رقم :2 يمثل هذا الجدول نتائج تطبيق أمريتين1844 و1846إلى غاية1849/9/13

الدوائر التي خضعت للتحقيق	مساحات عادت للأوربيين	مساحات عادت للأهالي	مساحات عادت للدولة	مساحات عادت محل نزاع	المجموع
الجزائر	36.875	11.512	94.97	.2519	168.203
وهران	5.326	3.732	924	3.081	13.063
عنابة	12.793	16.634			29.427
المجموع	54.994	31.878	95.721	28.100	210.693

مصدر: حمير صالح ،ص:90.

الملحق رقم :2

جدول رقم:1يمثل تقلص المساحات الزراعية ومصادرة الأراضي الزراعية الخصبة لصالح المعمرين

الفترة الزمنية	الأراضي الموزعة على الكلون
1850-1830	42760
1851-1860	184555
1861-1871	73211
المجموع	300526

مصدر: قاصري محمد السعيد:دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر،ص 327.

جدول رقم 2: يمثل الأراضي المصادرة في مرحلة الثانية من استيطان

الفترة الزمنية	المساحة المصادرة بالهكتار
1882-1871	347268
1908-1880	450823
المجموع	798091

مصدر:قاصري محمد،المرجع نفسه، ص:327.

الملحق رقم:3

جدول رقم: 1يمثل عدد المستوطنين الأوروبيين.

السنة عدد الأوربيين		السنة عدد الأوربيين	
1831	600نسمة	1871	225000نسمة
1832	5341 نسمة	1881	376000 نسمة
1836	25000 نسمة	1891	460000 نسمة
1841	45000 نسمة	1901	576000 نسمة
1851	145000 نسمة		
1861	200.000 نسمة		

مصدر: ناصر الدين سعيدوني :جزائر وأفاق مقاربات للواقع الجزائر من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية ، ص :32.

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين بالنسبة لكل مئة هكتار
الجزائر العاصمة	60.018	91.580	6.553
بليدة	22.003	66.158	3.311
مليانة	4.706	13.922	3.311
وهران	46.514	104.820	4.437
مستغانم	11.217	19.023	5.896
معسكر	3.440	5.761	5.971
تلمسان	5.672	5.966	9.524
قسنطينة	14.352	85.437	1.670
عنابة	16.068	42.909	3.744
قالمة	3.297	14.914	2.210
سكيكدة	15.538	28.152	5.523
سطيف	4.501	29.188	1.524
المجموع	207.326	507.830	

جدول رقم: 2

مصدر:صالح فركوس:إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد1844–1871، ص :193.

الملحق رقم 4

جدول رقم 1: مستعمرات فلاحية تأسيسها في الفترة1848-1849

في ناحية وهران	ناحية مدينة الجزائر
1-أبو كير	27-عين بنيان
2-عين نوصي	28-عين السلطان
3-عين تدلس	29-عامر العين
4-آرزيو	30-بومدفع
5-حاسي عامر	31-بورقيقة
6-حاسي بن فريحة	32-بورمي
7-حاسي بن عقبة	33-كاستيغيليون
8-حاسي بونيف	34-داميات
9-دامسم	35-العفرون
10-فلوريس	36-لافيرم
11-خروبة	37-لودي
12-كليبير	38-مارينغو
13-مانجين	39-مونتينوت
14-ميفسور	40-نوفي
15-مولاي ماقون	41-بونتيبا
16-ريفولي	42-تيفشون
-17	43-زوريخ
18- سان لو	**في ناحية قسنطينة**
19-سان لويس	44-برال
20-سوق الميتو	45-غاستونفيل
21-تونين	46-قالمة
22-عين بودينار	47-هيليوبوليس
23- عين بوسيدي الشريف	48-جماب
24-بلاد توارية	49-ميلازيمو
25-بوتليليس	50-موندوفي
26-قنطرة الشريف	51-بيتي
	52-روبيرفيل
	53-أحمد بن علي
	54-سيدي ناصر

مصدر:محفوظ قداش جزائر جزائريون وفرنسا:ص،163.

الملحق رقم:5

جدول رقم:1 يمثل عدد المستوطنات التي تم بناءها وتوسيعها خلال استيطان الرسمي من 1898إلى 1902

السنة	اسم المركز	المساحة	عدد احتكارات	عدد معمرين	بلدية أو الدائرة التابعة للمركز	ملاحظات
1898	ديكارت	5.337	120	550	البلدية المختلطة لعين فزا دائرة تلمسان	إنشاء
1899	بوخنيفيس لمطار بودانس طابلا بوسوية	450هكتار 584هكتار 1.403هكتار 680هكتار 584/هكتار	12 18 30 19 14	53 72 142 96 46	بلدية كاملة بوخنيفيس.دائرة س.بالعباس بلدية كاملة لمطار.دائرة س.بلعباس بلدية مختلطة بمكيرا.دائرة س .بلعباس بلدية مختلطة بمكيرا.دائرة س .بلعباس بلدية مختلطة لتلاغ . دائرة س .بلعباس	توسيع توسيع توسيع توسيع توسيع
1900	دوباسل بوتا جنان بورزق دولينيي جيريفيل(البيض)	2.312هكتار 1.403 692هكتار 4.788هكتار 9.198هكتار	53 12هكتار 20 17 134 236	232 48 80 72 432	بلدية مختلطة لكاشرود دائرة معسكر بلدية مختلطة بمكيرا.دائرة س .بلعباس إقليم عسكري-ناحية عين الصفراء بلدية مختلطة بمكيرا.دائرة س .بلعباس إقليم عسكري- ناحية الصفراء	إنشاء إنشاء إنشاء توسيع لم يعمر
1901	تيرمان الأبيض سيدي الشيخ بودو تلاغ بوسكة ميلينة شانزي جسرايسار	2م /آر/هكتار 4.200/58/80 52/86/00 45/74/6.957 4.056/52/41 233/19 502/20/80 / /107 1.135/08/10 17.245/09/56	91 20 30 69 06 10 40 27 393	261 80 126 280 23 40 110 1.023	بلدية مختلطة بتلاغ -دائرة. س. بلعباس إقليم عسكري-ناحية عين الصفراء بلدية مختلطة بتلاغ- دائرة س.بلعباس بلدية مختلطة بتلاغ- دائرة س.بلعباس بلدية مختلطة بكامينيو. دائرة مستغانم بلدية كاملة بشانزي .دائرة س .بلعباس بلدية كاملة بشانزي .دائرة س .بلعباس بلدية كاملة جسر ايسار.دائرة تلمسان	إنشاء قرية صناعية توسيع توسيع توسيع توسيع حصة للكروم توسيع
1902	روشمبو بريفست- بارادول عين تموشنت سيدي لحسن لافاريار	2م/أر/هكتار /3.387/90 2.490/10/20 2.908/54/80 / /414 /141/20 /9.341/75	72 55 40 15 4 937	310 250 225 70 18 3.295	بلدية مختلطة بتلاع .دائرة س .بلعباس بلدية مختلطة بتيارت .دائرة .مستغانم بلدية مختلطة بتلاغ .دائرة س .بلعباس بلدية كاملة لسيدي لحسن دائرة .سيدي بلعباس بلدية كاملة لافاريار دائرة وهران	إنشاء إنشاء إنشاء توسيع توسيع
مصدر:إبراهيم المياسي التوسع الاستعماري الفرنسي في الجنوب الجزائري1881-1912، ص ص:130،129.						

الملحق رقم :6

جدول رقم :1 يمثل تطور كروم الجزائر مساحة وإنتاجا (1881–1896)

السنة	المساحة المزروعة	كمية الإنتاج
1881	30.241	228.549
1882	39.766	691.335
1883	46.286	821.584
1884	56.006	890.899
1885	70.886	967.825
1886	79.049	667.948
1887	87.795	1.903.011
1888	103.408	2.331.686
1889	106.350	2.578.038
1890	110.042	2.331.686
1891	109.458	4.018.969
1892	111.879	3.002.079
1893	116.394	3.772.779
1894	114.877	3.642.479
1895	113.810	3.797.693
1896		4.050.000

مصدر: بن داهة عودة ، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962 ،ص:197.

الملحق رقم :7

جدول رقم : 1 يمثل حركة نشاط التجاري عام 1845في أهم أسواق بمدن الشرق الجزائري

مدينة	قمح/كهل	شعير/كهل	أغنام/رأس	صوف/كغ	جلود بقر	قماش/م	عرب مترددون
قسنطينة	40130	31193	24284	498911	22087	195577	495899
عنابة	92754	26029	12181	138000	9062	37701	76575
سطيف	2056	4922	7860	12940	14603	14603	118590
المجموع	134949	62144	44325	649851	45752	247881	791064

مصدر:ملتقى دولي، ص :37.

جدول رقم: 2 يمثل صادرات التي كانت تتمثل في الحبوب خاصة والصوف وغيرها من ثروات من 1848إاى غاية1850.

السنة	مقاطعة قسنطينة	كامل القطر الجزائري
1846	2.560.412فرنكا	9.043.000
1847	2.352.401 فرنكا	9.863.348
1848	1.692.955 فرنكا	7.105.772
1849	4.332.303 فرنكا	13.729.085
1850	2.558.352 فرنكا	10.268.383

مصدر:صالح فركوس إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر على ضوء شرق البلاد 1844-1871، ص:233.

جدول رقم: 3 يمثل واردات التي تتمثل خاصة في أقمشة،القطن ومواد أخرى صناعية وكمالية وغيرها.....من 1846-1850

السنة	مقاطعة قسنطينة	كامل القطر
1846	22.332.155	115.925.525
1847	19.664.867	96.181.534
1848	18.991.454	86.214.619
1849	12.040.345	65.251.622
1850	14.741.475	72.692.782

مصدر: صالح فركوس: نفس المرجع ، ص:234.

المصادر والمراجع

أولا المراجع:

1-أتينجر صاموئيل: اليهود في البلدان الإسلامية (1850-1980) تر،تع، جمال أحمد الرفاعي ورشا عبد الله الشامي،عالم المعرفة،(د، ط)، 1978.

2-أجرون شارل روبير:تاريخ الجزائر المعاصر، دار الأمة، الجزائر، (د، ط) ،2008، م2.

3-(___) (___):الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)، دار الرائد، الجزائر، (د،ط)، 2007،ج1.

4-أشرف مصطفى:الجزائر أمة ومجتمع ،تر حنيفي بن عيسى، دار القصبة لنشر وتوزيع، الجزائر،(د،ط)،2007.

5-إيشبودان العربي: مدينة الجزائر تاريخ العاصمة، دار القصبة للنشر وتوزيع، الجزائر،(د،ط)،2007

6-بريان أندري وآخرون :الجزائر بين الماضي والحاضر ،تر،اسطنبولي و رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،(د،ط)، 1984.

7-بسام طلاس ومصطفى، العسيلي : الثورة الجزائرية، دار الرائد، الجزائر، (د،ط)،2010 .

8-بلاح بشير:تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، دار المعرفة ،الجزائر، (د، ط)، 2006، ج1 .

9-بن داهة عدة:الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962، ،ط خ و م،الجزائر، 2008، ج1.

10-بوحوش عمار: تاريخ السياسي للجزائر من بداية لغاية 1962، دار البصائر، الجزائر،(د،ط) 2005.

11-(____) (____): العمال الجزائريون في فرنسا، دار حلب، ط خ وم،الجزائر، 2005.

12-بوعزيز يحيى: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية من 1830-1954، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،(د،ط)، 1985.

13-(____) (____):السياسة الإستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري 1830-1954، دار البصائر،الجزائر، (د،ط)، 2009

41-جندلي محمد:عنابة في سياق التاريخ وعمق الجغرافية في العصر الحديث ، منشورات بونة للبحوث والدراسات، (د،ط)،2008،ج2.

15- الجيلاني عبد الرحمان بن محمد :تاريخ الجزائر العام، دار الثقافة،لبنان ط6 ، 1983 ، ج4.

16-جوليان أندري شارل : إفريقيا الشمالية تسيير القوميات إسلامية والسيادة الفرنسية، شركة الوطنية النشر وتوزيع ، (د،ط)، (د، ب) ،1976.

17-الحربي محمد:الثورة الجزائرية سنوات مخاض، موفم لنشر والتوزيع،الجزائر،(د،ط)،2008.

حنيفي هلا يلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى ،الجزائر،ط2008،1.

18-حداد ميشال:قصة وتاريخ الحضارة تونس الجزائر ، edito greps -int ،1999،(د،ط)،(د، ب)، م 21-22

19-خلف التميمي عبد المالك: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، المغرب العربي ،فلسطين، الخليج العربي،دراسة تحليلية، عالم المعرفة، الكويت،(د،ط)، 1978.

20-خوجة حمدان بن عثمان:المرآة، تق وتع، محمد العربي الزبيري، منشوراتAnep، جزائر، (د،ط)، 2005.

21–خيثر عبد النور وآخرون: منطلقات وأسس الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1954، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في ح ووث1ن، ط خ و م،الجزائر،2007.

22– خيضر إدريس :البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830–1962)، دار الغرب لإنتاج وتوزيع، الجزائر،(د،ط) ، 2005،ج 1 .

23–دحماني سعدي :من هيبون ،بونة إلى غاية تاريخ تأسيس قطب حضري، منشورات مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، جزائر، (د،ط)،2007 .

24–دسوقي ناهد إبراهيم :دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دار المعارف، مصر، (د،ط)، 2001.

25–رابح لونيسي وأخرون: تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989،دار معرفة،الجزائر (د،ط)، 2006،ج1.

26–زوزو عبد الحميد : تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وأسيا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ط)، 2009.

27–(___)(___) : محطات في تاريخ الجزائر، دراسة تحليلية في الحركة الوطنية والثورة التحريرية على ضوء وثائق، ديوان المطبوعات جامعية، الجزائر، ط1، 2010، م7.

28–سبنسر وليم :الجزائر في عهد رياس البحر، تع وتق عبد القادر زبادية، دار القصبة لنشر والتوزيع ،الجزائر، (د، ط) ،2006 .

29–سعد الله أبو القاسم:الحركة الوطنية الجزائرية(1830–1900)، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط4 ،1992، ج2.

30–(____) (____):أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، دار الغرب الإسلامي، لبنان،(د، ط)، 2005، م2،ج5.

31-(____) (____): الحركة الوطنية الجزائرية (1830-1900)،دار الغرب الإسلامي، (د، ط) لبنان،1992، ج1.

32-سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية، دراسات و أبحاث في تاريخ لجزائر في العهد العثماني، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط2 ، 2000.

33- السعيد قاصري محمد :دراسات و أبحاث في تاريخ الحديث و المعاصر، دار الإرشاد لنشر وتوزيع، (د،م، ن)، (د،ط)، (د ،س).

34-سماتي محفوظ:الأمة الجزائرية نشأتها وتطورها،تر محمد الصغير بناتي وآخرون، دار دحلب، (د،م، ن)،2013.

35-عباد صالح :الجزائر بين فرنسا والمستوطنون 1830-1930، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، (د،ط)،1999.

36-(____) (____): الجزائر خلال العهد التركي، دار الألمعيية لنشر والتوزيع، الجزائر، (د، ط)،2013 .

37-عمورة عمار:الجزائر بوابة التاريخ ما قبل تاريخ إلى1962، دار معرفة ، جزائر، (د، ط)،2006، ج2.

38-(____) (____): موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الجزائر،(د،ط)،2002.

39-عميراوي أحميدة: من تاريخ الحديث، دار الهدى، الجزائر، ط1،2009.

40-عميراوي أحميدة و أخرون: آثار السياسة الاستعمارية على المجتمع الجزائر 1830-1954،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة1نوفمبر،الجزائر،(د،ط)،2007.

41 العروي عبد الله :مجمل تاريخ المغرب، المركز العربي الثقافي، المغرب، ط2، 2009.

42–الغربي الغالي :فرنسا والثورة الجزائرية(دراسة في السياسات وممارسات)،دار غرناطة للنشر وتوزيع ،الجزائر، (د، ط)، (د،س).

43–فركوس صالح: إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد 1848–1871،منشورات جامعية ،الجزائر، (د،ط)،2005.

44–(____) (____): تاريخ الجزائر المراحل الكبرى ،دار العلوم ،الجزائر، (د،ط)،2005.

45–(____) (____): المختصر في تاريخ الجزائر من عهد فينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814–1962)، دار العلوم ،الجزائر،(د، ط)،2002.

46–قداش محفوظ :جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954، ترمحمد المعراجي، منشورات مؤسسة Anep، (د،ط)،2008 .

47–كاتب كمال:أوروبيون أهالي واليهود بالجزائر 1830–1962،تر رمضان زبدي، دار المعرفة الجزائر، (د،ط)،2011.

48– كريسطال بانصونا:الهجرة، تر سعيد بن هاني،(د،د،ن)،(د،ط)،(د،س).

49–مزيان سعدي : النشاط التنصيري لكاردينال لافيجري في الجزائر1867–1892، الجزائر، (د، ط)، 2009.

50–مياسي إبراهيم:توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881–1912) (د،ن)، (د،د ،ن)، (د ،ط)،1996.

51–(____) (____): قبسات من تاريخ الجزائر، دار الهومة، جزائر، (د،ط)، 2010 .

52– المدني أحمد توفيق:هذه هي الجزائر،عالم المعرفة ،الجزائر، (د، ط) ،2010 .

53–المزاري أغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر و الإسبان وفرنسا في أواخر القرن19، تحقيق يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي،لبنان،(د،ط)،1990،ج1.

54–ماندروز أندري: الثورة الجزائرية عبر النصوص ،منشورات Anep،الجزائر، (د،ط) ،2007.

55–الهلالي الميلي مبارك بن محمد: الجزائر في قديم والحديث ، دار النهضة الجزائرية، الجزائر، (د،ط)،1964،ج 3.

56–الهواري عدي :الاستعمار الفرنسي في سياسة تفكيك اقتصادي واجتماعي (1830–1960)،تر،جوزيف عبد الله، دار حداثة لنشر وتوزيع، لبنان، (د،ط) ،1983.

ثانيا:الرسائل الجامعية

57–بن صحراوي كمال:الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في آواخر عهد الدايات ،رسالة ماجستير، قسم تاريخ جامعة مصطفى اسطمبولي،معسكر ،2008.

58–بولافة حدة: واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال،رسالة ماجستير، قسنطينة ،2009.

59–حمير صالح:السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1930،رسالة دكتورا، قسم تاريخ وعلم الأثار، جامعة الحاج لخضر2014.

60–رزقي فهيمة: سكة الفترة العثمانية من خلال مجموعة متحف سيرتا قسنطينة دراسة أثرية فنية، رسالة ماجستير، قسم تاريخ وآثار جامعة منتوري ،قسنطينة،2011.

61–صالحي توفيق: المجتمع والعمران في مدينة سكيكدة خلال الفترة الكولونيالية1838–1962،رسالة ماجستير ،قسنطينة ،2011.

62–قشي محمد:الأوضاع الاجتماعية لشعب الجزائري منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى اندلاع الثورة التحريرية الكبرى 1945–1954،رسالة ماجستير،الجزائر ،2002.

63-كشرود حسان: رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من (1659-1830)، رسالة ماجستير ،قسم تاريخ ،جامعة منتوري ،قسطينة ،2008.

64-قريري، سليمان: قريري ،سليمان :تطور الاتجاه الثوري والوحدوي في الحركة الوطنية الجزائرية 1940-1954، دكتوراء، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

ثالثا: المقالات

65-أجرون شارل روبير: تنمية الاستيطان في الجزائر 1870-1930،المصادر،العدد الثاني، 1999.

66-الحلاق ندى: كولونيا لي في الشخصية المحلية في العمارة والعمران ،مجلة جامعة العلوم هندسة، عدد 28،1، 2002.

67-فكار عثمان: الاستيطان العمراني الفرنسي في الجزائر مقاربة سوسيوتاريخية ،مجلة جامعة دمشق ،عدد 3-4،م2013،29.

68-ناجي، عبد النور، البعد الوطني للحركة الوطنية،مجلة التراث العربي،عدد 106

رابعا: الملتقيات

69-بلعيدي جمال :السياسة العقارية إبان فترة احتلال ،ملتقى الوطني الثاني ،العقار في الجزائر إبان احتلال 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ،2007.

70-بلقاسمي بوعلام: مسألة في السياسة العقارية الاستعمارية في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن 19م، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ،2007.

71-بلمهيدي علي بشير:السياسة العقارية الاستيطانية الفرنسية اتجاه الوقف أو الحبوس في الجزائر، ملتقى وطني أول حول العقار إبان احتلال الفرنسي 1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر ،2007.

72-بن تشاكر علاوة: المسار الاستعماري لسلب الأملاك العقارية للجزائريين، أعمال الملتقى الوطني أول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

73-بن داود نصر الدين: مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، أعمال الملتقى الوطني أول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

74-بوجلة عبد المجيد: مصادرة الأرض وحركة الاستيطان دراسة في الفكر الماريشال بيجو، أعمال الملتقى الوطني أول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007.

75-شيتور رجلول: العقار إبان الاحتلال دراسة قانونية، أعمال الملتقى الوطني أول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر، 2007.

76-عاشور موسى :أساليب الاستعمار الفرنسي في الاستيلاء على الأوقاف على أوقاف ،ملتقى الوطني أول حول العقار إبان احتلال الفرنسي1830-1962، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

77-قنان جمال:التوسع الاستعماري ظاهرة عدوانية وتسلطية والاستغلالية، الملتقى الدولي حول الاستعمار في الحقيقة التاريخية والجدل السياسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،(د،ط) ،2007.

78-قنون حياة: الجالية الاسبانية في السياسة العقارية الفرنسية بالغرب الجزائري 1830-1900،أعمال الملتقى الوطني الأول و الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر،2007.

79–مجاود محمد: الاستيطان الاستعماري ومصادرة الأراضي في منطقة سيدي بالعباس خلال القرن 19م، أعمال الملتقى الوطني أول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر ، 2007.

80–ملاخسو الطاهر:نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية (1830–1962)، أعمال الملتقى الوطني أول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830–1962،منشورات وزارة المجاهدين،الجزائر ، 2007.

خامسا: القواميس

81–أوليفيه دوهايميل، أيف ميني: المعجم الدستوري، ترجمة منصوري القاضي، مراجعة زهير شكر، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 1996.

82–مجد الدين محمد بن يعقوب الفيرو زأبادي : قاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم عرقسوسي، رسالة لنشر والتوزيع، لبنان، ط 2005،2.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات